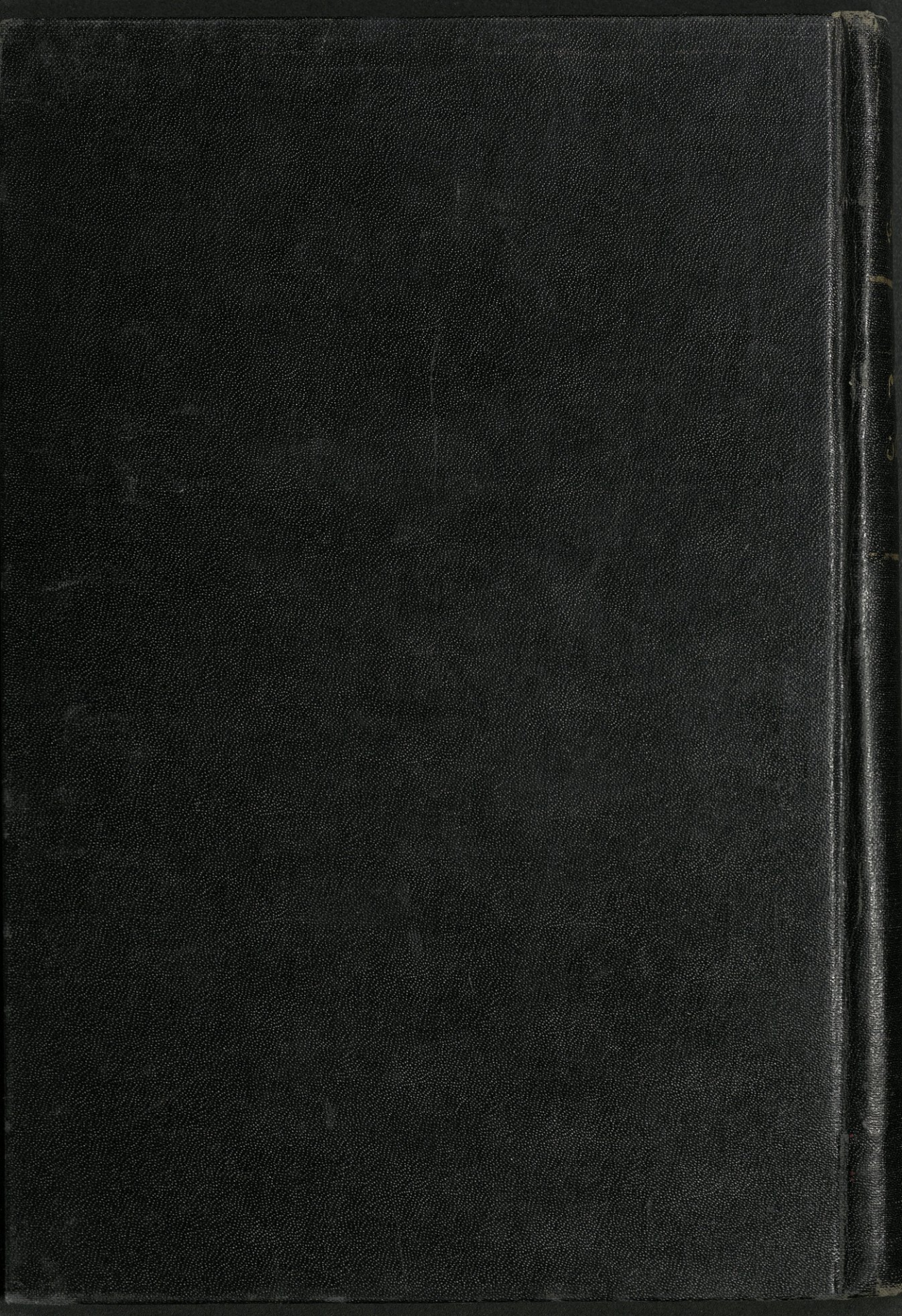
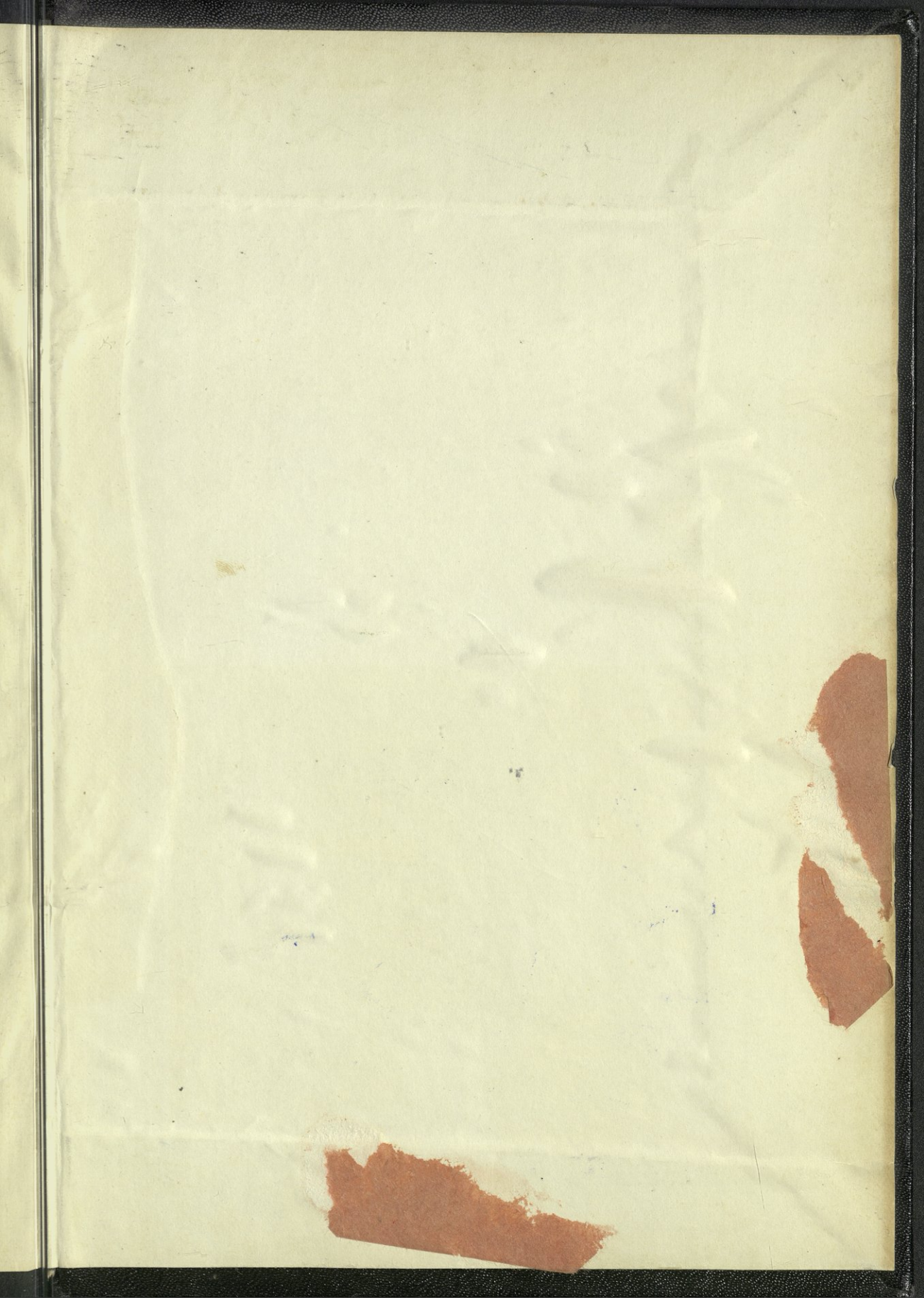






312:Y12fA

اليافي - عبد الكريم

في علم السكان •

FEB 20 8254

25 MAR 27 79-0756

MAR 5 A1226

20 SEP '88

20-67596

MAR 19

"

312

Y12fA

MAR 19 54

AP 2 54

NO 10 54

JAN 7 58

JAN 29 58

JAN 19 58

JAN 19 58

MAR 13 62

JAN 25 65

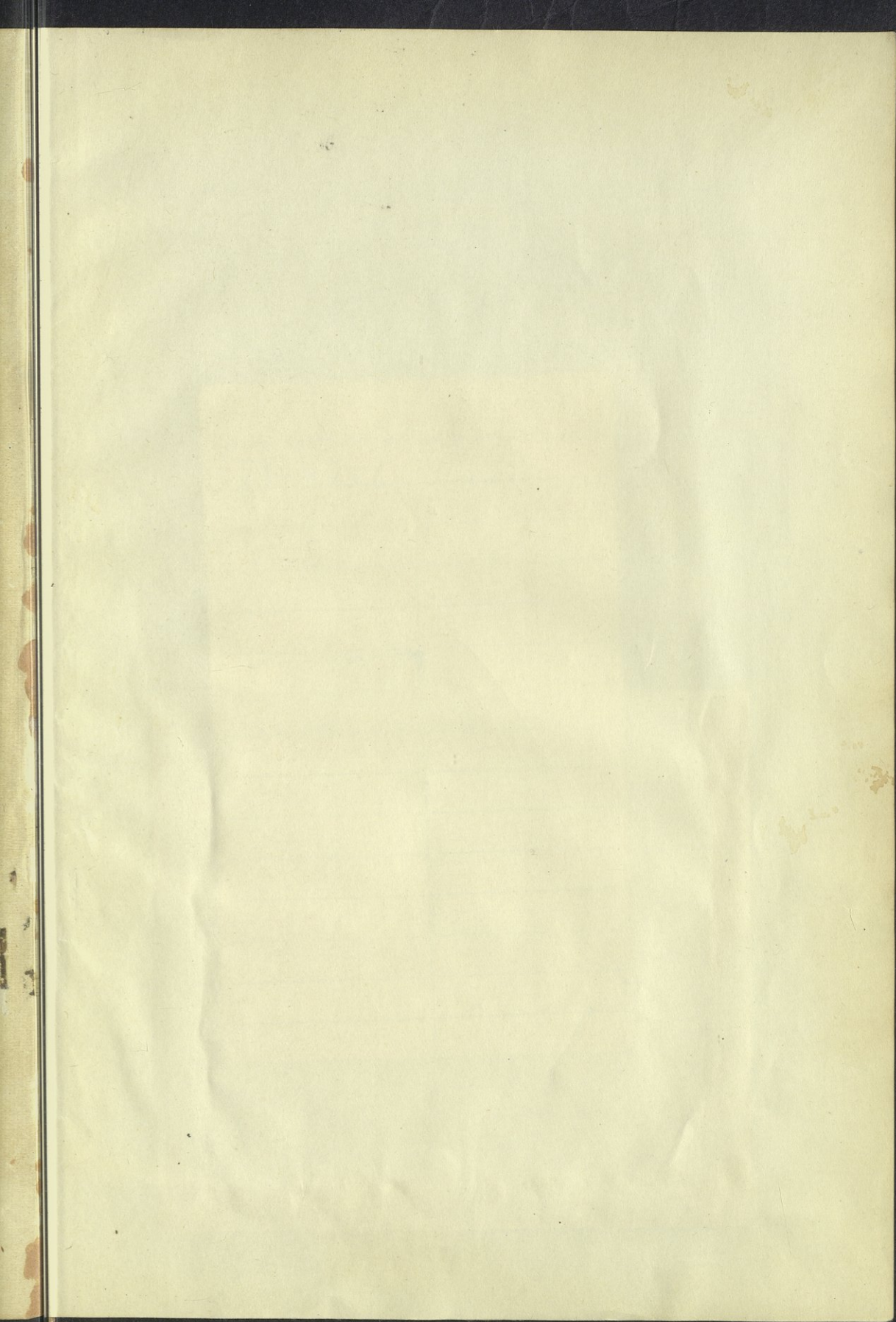
JAN 25 65

9 OCT 1986

26 OCT 1986

CAFET LIL

7 APR 1986





في علم السطان

Gift - Syrian Univ.



نقد و بررسی

312
Y128A
C.1

الدكتور

عبد الكريم الياني

استاذ بالجامعة السورية

في علم السكان

مباحث في المورفولوجية الاجتماعية

Caf. 12 Jan. '53

حقوق الطبع محفوظة

بسم الله الرحمن الرحيم

توطئة

هذه مباحث صنعها علماء حديثون تتناول السكان وقضاياهم من توزع على الارض وولادات واعمار وزواج ووفيات وهجرة وغير ذلك ، نعرضها ههنا ونجتليها خاصة من الناحية الاجتماعية .

نعم قد نجد لمعاً من هذه المباحث منشورة في ما كتب الفلاسفة والمفكرون القدماء كـفلاطون وأرسطو وابن خلدون ولكنهم لم تكن تؤلف عندهم مباحث مستقلة بذاتها ولا هي مستفيضة اذذاك استفادتها اليوم .

ولقد اعتاد الباحثون الحديثون ان يطلقوا على هذا النوع من الدراسات لفظ الديموغرافية Demographie . وربما كان أول من استعمله بهذا المعنى الباحث الفرنسي أشيل غيار Achille Guillard سنة ١٨٥٥ في كتابه المسمى « مبادئ الاحصاء البشري أو الموازنة في الديموغرافية » « Eléments de statistique humaine ou démographie comparée » وكان الباحثون من قبل يقولون احصاء السكان . ومن الواضح ان لفظ

الديموغرافية مؤلف من عنصرين يونانيين : Demos ومعناه الشعب و Graphein ومعناه الوصف .

وأريد تغيير هذا اللفظ المتضمن معنى الوصف فاستبدل بالديموغرافية لفظ الديمولوجية Démologie للإشارة الى الناحية العلمية في هذه الدراسة اذ كان الجزء Logos يوميء الى العلم فلم يتح لهذا اللفظ الانتشار ولا البقاء .

كتب الاقتصادي الفرنسي Levasseur في المعلة الكبرى (الفرنسية) La grande encyclopédie في مادة ديموغرافية Démographie ما ترجمته :

« الديموغرافية علم يعتمد على الاحصاء فيبحث الحياة البشرية ولا سيما الولادة والزواج والموت والعلائق الناشئة من هذه الظواهر، واحوال السكان العامة الناجمة من ذلك وهو يبرز العناصر الصميمة التي تتألف السكان منها وكيف تثبت المجتمعات البشرية وتستمر أو تزايد أو تتناقص وكيف يتجمع البشر أو يفرقون وما أسباب هذا التغير المادية والمعنوية . »

ومثل هذا التعريف صحيح بجملته وانتقد بأنه لا يفرق بين الدراسات المتعددة المتنوعة التي تتناول جميعها هذه القضايا بالبحث كتاريخ الشعوب الحديثة والجغرافية البشرية والاقتصاد السياسي والاحصاءات الرسمية وعلم الحياة والطب في تتبعه للاحوال المرضية واحصائه أسباب الوفيات

واستقرائه عدد الذكور والاناث بين أسقاط الحمل وهلم جرا ، وكذلك
تعنى بهذه المباحث شركات الضمان (التأمين) وتطبق عليها حساب
الاحتمالات كما تعنى بها الدول الحديثة في مختلف نواحي حياتها الاجتماعية
وشؤونها العسكرية .

فإذا كان هنالك علم جديد خاص بالسكان فينبغي ان يحدد موضوعه
بالضبط وتعين وجهه مباحثه لكي يتميز من تلك الدراسات المتشعبة التي
عددتا طائفة منها ولو تشابهت في كثير من الاحيان واتصلت جوانبها .

ولما أتى العالم الاجتماعي أميل دركايم Emile Durkheim قسم علم
الاجتماع عدة أقسام كبيرة وجعل من هذه الاقسام بحثاً أطلق عليه لفظ
« المورفولوجية الاجتماعية Morphologie sociale » أو « علم التشكل
الاجتماعي » يتناول موضوعه أشكال المجتمعات وصيغها المادية والعناصر
الاولى التي تتألف منها وارتباط السكان بالأرض وتوزعهم عليها والهجرة
الداخلية والخارجية وسبل المواصلات وأنماط المساكن وما تعلق بذلك .

ولا يخفى أن هذا القسم عند دركايم واسع تدخل فيه المباحث التي
يدل عليها لفظ الديموغرافية . وكان من المناسب أن يختار علماء الاجتماع احد
الاسمين الأخيرين تحامياً للباس واختصاراً للمصطلحات وقد آثر موريس
هلفا كس Maurice halbwachs وهو من اتباع دركايم المقتفين آثاره
لفظ المورفولوجية الاجتماعية على الديموغرافية وحجته في ذلك ان تعبير
دركايم يتضمن معنى العلم ولفظ الديموغرافية يفيد الوصف المحض ، وكتب

كتاباً أطلق عليه اسم «المورفولوجية الاجتماعية» *Morphologie sociale* يبحث أغلب فصوله قضايا السكان من توزع على الأرض وهجرة واعداد وولادات وزواج ووفيات وما الى ذلك.

وقد انشأ بعض علماء الاجتماع الأمريكيين امثال رودريك د. ماكينزي Roderick D. macKenzie دراسات اجتماعية دعوها الايكولوجية البشرية *Human ecology* ومن المعلوم أن لفظ *Ecology* يفيد في علم الحياة دراسة علاقة الكائن الحي ببيئته فأطلق هذا اللفظ بالتوسع على دراسة النظم الاجتماعية وعلاقتها بتجمع السكان وبيئاتهم. وهذا الاعتبار يدخل كثيراً من هذه المباحث فيما يريده دركايم من لفظ المورفولوجية الاجتماعية.

وهكذا يبدو أن لفظ المورفولوجية الاجتماعية أوسع وأعم من لفظ الديموغرافية حتى أطلق بعض الباحثين على دراسة السكان وقضاياهم من حيث الولادات والأعمار والزواج والوفيات والهجرة لفظ المورفولوجية الديموغرافية *Morphologie démographique* ^(١). وغايتنا في هذا الكتاب ان ندرس - كما قدمنا - قضايا السكان هذه، أي ندرس صيغ المجتمع الديموغرافية ولا سيما ناحيتها الاجتماعية فدراستنا ديموغرافية تنضوي في نطاق المورفولوجية الاجتماعية العامة.

(١) انظر القسم الاخير من الجزء الاول من كتاب :

A . cuvillier, manuel de sociologie, P.U.F. 1950

مكانة الدراسات الديموغرافية

وأما ازدياد السكان

يمكن أن نعتبر المجتمعات كتلاً مادية ، إلا أنها كتل مادية حية إذ كانت تتألف من الافراد وهم اولو أجسام مادية حية . ولا بد لكل مجتمع بهذا الاعتبار من حجم أو مقدار يشير الى عدد الافراد فيه ومن كثافة تشير الى نوع تجمعهم . وليست المادة البشرية في المجتمعات ثابتة باقية بل هي رهن التبدل والتغير فهي تضع بالوفيات جزءاً منها وتعاض عنه جزءاً بالولادات ، ولا هي ساكنة مستقرة بل هي دائمة الحركة ، تضطرب اجزأؤها وهم الافراد فيأتون ويذهبون في نطاق المجتمع الذين يتسبون إليه وقد يخرجون منه ثم يرجعون اليه أو لا يرجعون أو قد تدخل فيه أفراد غرباء عنه أي عناصر غريبة . وربما تحركت اجزاء المجتمع جملة واحدة كما يتنقل البداءة وترحف الجيوش . فكل هذه الامور من مجوم وكشافات ووفيات وولادات وحركات صفات أساسية للمجتمعات او هي صيغ مادية صميّة فيها .

ومثل هذه الدراسة أقرب البحوث الاجتماعية الى تحقيق شرائط العلم

إذ كانت تعالج المجتمع من الوجهة المادية فتعول على القياس والاحصاء وهما من أبرز صفات العلم .

ولا يخفى أن لدراسة المجتمع وجهات مادية أخرى كأوصاف الأرض التي يقوم عليها ووسائل الانتاج المتبعة فيه إلا أن الوجهة التي ندرسها هنا مقصورة على كونه مادة حية ذات صيغ خاصة .

ولهذه الصيغ الديموغرافية آثار كبيرة في مختلف نواحي الحياة الاجتماعية وقد انتبه الى هذه الآثار كثير من علماء الاجتماع ، ونحاول هنا أن نبين مكانتها فنذكر نماذج من آرائهم ، ونبدأ بمنشئ علم الاجتماع ابن خلدون فتراه ينوه بآثار الصيغ الديموغرافية في عدة مواضع من مقدمته المشهورة .

فهو يعقد فصلاً « في أن تفاضل الامصار والمدن في كثرة الرزق ^(١) لاهلها ونفاق الأسواق انما هو في تفاضل عمرانها في الكثرة والقلة » . وينبغي أن نفهم من تفاضل العمران تفاوت عدد السكان الذين يعمرهم تلك البلدان . نذكر هنا قسماً طويلاً من هذا الفصل لأهميته ولما اشتمل عليه من تحليل ولائتنا نجد عما قريب ما يشبهه عند بعض علماء الاجتماع . يقول ابن خلدون : « والسبب في ذلك أنه قد عرف وثبت أن الواحد من البشر غير مستقل بتحصيل حاجاته في معاشه وأهم متعاونون جميعاً في

(١) في بعض النسخ « الرفه » بدلا من « الرزق » وكلاهما جائز .

عمرانهم على ذلك والحاجة التي تحصل بتعاون طائفة منهم تسد^(١) ضرورة
الاكثر من عددهم اضعافاً فاقوت من الخطة مثلاً لا يستقل الواحد
بتحصيل حصته منه ، واذا انتدب لتحصيله الستة او العشرة من حداد ونجار
للآلات وقائم على البقر وإدارة الارض وحصاد السنبل وسائر مؤن الفلاح
وتوزعوا على تلك الأعمال او اجتمعوا وحصل بعملهم ذلك مقدار من
القوت فإنه حينئذ قوت لا اضعافهم مرات ، فالاعمال بعد الاجتماع زائدة
على حاجات العاملين وضرورتهم ، فأهل مدينة او مصر اذا وزعت
اعمالهم كلها على مقدار ضرورتهم وحاجاتهم اكتفي فيها بالاقبل
من تلك الأعمال وبقيت الأعمال كلها زائدة على الضرورات
فتصرف في حالات الترف وعوائده وما يحتاج اليه غيرهم من
أهل الامصار ويستجلبونه منهم بأعواضه وقيمة فيكون لهم بذلك
حظ من الغنى ، وقد تبين لك في الفصل الخامس في باب الكسب
والرزق ان المكاسب انما هي قيم الاعمال فإذا كثرت الاعمال كثرت
قيمها بينهم فكثرت مكاسبهم ضرورة ودعوتهم احوال الرفه والغنى الى الترف
وحاجاته من التائق في المساكن والملابس واستجادة الآنية والماعون
واتخاذ الخدم والمراكب وهذه كلها اعمال تستدعى بقيمتها ويختار المهرة في
صناعتها والقيام عليها فتنفق اسواق الاعمال والصنائع ويكثر دخل المصر
وخرجه ويحصل اليسار لمتحلي ذلك من قبل اعمالهم ومتى زاد العمران

(٢) في النسخ التي لدينا « تشدد » وهو تحريف .

زادت الاعمال ثانية ثم زاد الترف تابعا للكسب وزادت عوائده وحاجاته واستببط الصنائع لتحصيلها فزادت قيمها وتضاعف الكسب في المدينة لذلك ثانية ونفقت سوق الاعمال بها اكثر من الاول وكذا في الزيادة الثانية والثالثة لأن الاعمال الزائدة كلها تختص بالترف والغنى بخلاف الاعمال الأصلية التي تختص بالمعاش». ويضرب المؤلف أمثلة على ذلك اختلاف عمران المدن في عهده وما كان يتبع ذلك من اختلاف في الرزق والكسب والرفه بين سكانها.

وهو ايضا يربط وفرة العلوم بكثرة السكان فيعقد فصلا «في أن العلوم إنما تكثر حيث يكثر العمران وتعظم الحضارة» يقول فيه: «ان الصنائع إنما تكثر في الأمصار، وعلى نسبة عمرانها في الكثرة والقلة والحضارة والترف تكون نسبة الصنائع في الجودة والكثرة لأنه امر زائد على المعاش فمتى فضلت اعمال أهل العمران عن معاشهم انصرفت الى ما وراء المعاش من التصرف في خاصية الانسان وهي العلوم والصنائع ومن تشوف بفطرته الى العلم ممن نشأ في القرى والأمصار غير المتمدنة فلا يجد فيها التعليم الذي هو صناعي لفقدان الصنائع في أهل البدو كما قدمناه ولا بد له من الرحلة في طلبه الى الأمصار المستبحرة شأن الصنائع كلها واعتبر ما قررناه بحال بغداد وقرطبة والقيروان والبصرة والكوفة لما كثر عمرانها صدر الاسلام واستوت فيها الحضارة كيف زخرت فيها بحار العلم وتفتنوا في اصطلاحات التعليم واصناف العلوم واستببط المسائل والفنون حتى أربوا

على المتقدمين وفاتوا المتأخرين ولما تناقص عمرانها وابتدع سكانها انطوى ذلك البساط بما عليه جملة وفقد العلم بها والتعليم وانتقل الى غيرها من امصار الاسلام »

يتبين لنا من هذا المثال ان ابن خلدون يحبو عدد السكان مكانة كبيرة فكثرتهم المقترنة بكثرة العمران تتصل بزيادة الانتاج ووفرة الكسب وحصول الرفاهية والترف والتفنن في الصنائع والاستبحار في العلوم ، وقتلهم يتبعها الافتقار من ذلك جميعاً ، فالتقدم الاجتماعي اذن مرتبط عند ابن خلدون بزيادة السكان .

وفي العصور الحديثة مفكرون تناولوا بعض الشؤون الاجتماعية بالبحث فلما أوغلوا في فحصها تبين لهم علاقتها الوثيقة بحجوم السكان وكثافتهم ومن هذه الشؤون المبحوثة توزيع العمل او تقسيمه فقد كتب العالم الاجتماعي دركايم كتابه المشهور « في تقسيم العمل الاجتماعي De La division du travail Social » بعد ان جمع معلومات عديدة وخصها فصلاً دقيقاً وبحث معاقضية التضامن الاجتماعي ، وانتهى من ذلك الى أهمية حجم السكان وكثافتهم في تقسيم العمل وفي التضامن الاجتماعيين ونحاول ان نلخص ماجاء في هذا الكتاب ، ففي القسم الأول يعتبر دركايم تقسيم العمل « متحولاً » كما يقول الرياضيون ويتبين الظواهر الاجتماعية التي تتعلق به على شكل « توابع » فيجد اذا كان تقسيم العمل منعداً أو ضعيفاً كما في المجتمعات البدائية رافقت ضعفه أو انعدامه ظواهر متعددة

من تشاكل في نفسيات الأفراد وتشابه في أخلاقهم وعاداتهم وعقائدهم وسلكهم الخ... وضعفت فردياتهم واشتدت وطأة الضمير الجماعي على حد تعبيره عندهم وكان عقاب من يرتكب جرماً منهم شديداً الى الزجر والقهر والردع أقرب منه الى تلافي الجرم واصلاحه ، وكان التضامن في المجتمع آلياً (ميكانيكياً) من جراء هذا التجانس النفسي والخلقي والاجتماعي لأن من آثاره ايقاع العقاب ايقاعاً آلياً ميكانيكياً على من يخالف العرف او يخرج على ذلك الضمير الجماعي ، والأرض مشاع والديانة تومية والتوتم حيواناً كان او نباتاً او جماداً رمز لقوة مبسوثة لاشخصية لها ولا فردية .

وخلاف ذلك يحصل اذا وجد تقسيم العمل في المجتمع او اشتد هذا التقسيم اذ تتبدل تلك الظواهر وتتغير الأوصاف فينقص التشاكل بين نفسيات الأفراد ويقل التشابه في اخلاقهم وعاداتهم وتبرز فردياتهم وتتعين خصائصها وتتشعب اذواقهم وتتهين وطأة التقاليد تبعاً لذلك وتضعف صولة الضمير الجماعي وتخف صفة العقاب الجزرية وتصبح غاية الجزاء تلافي الضرر الناجم عن الجرم لا مجرد الزجر والقهر وتزداد حرية الافراد ويغدو التضامن عضوياً إذ يقوم على توزيع الاعمال فيحتاج الافراد بعضهم الى بعض في تعايشهم ويتعاونون ويقوم كل منهم بنصيبه الخاص من العمل فكأنهم أعضاء جسم واحد، الا ان تعاونهم هذا نوع من التعاقد وكذلك تنشأ الملكيات الفردية بينهم ويفضي الدين عندهم الى التوحيد ويعتبر الآله

دا شخصية ويتجاوز الدين حدود القليلة فيصير آله الناس كافة ،
ويعكس دركاييم المسألة في القسم الثاني من كتابه ويفحص الاسباب
التي تستدعي تقسيم العمل بعد ان تبينت نتائجها وبعبارة اخرى يعتبر هنا
تقسيم العمل « تابعا » ويبحث عن « متحولات » هذا التابع فينكر ان
يكون تقسيم العمل ناشئا عن اسباب نفسية كالجنوح الى السعادة والرفاهية
او صلاح هذا النظام للمجتمع محتجا بأن نسبة الانتحار والاضطرابات
النفسية والعصية وحاجات الأفراد ومطامعهم تزداد بازدياد تقسيم العمل
وبأن الناس لم يجربوا نظام تقسيم العمل فيتوقعوا فائدته ، لذلك يبحث
دركاييم عن اسباب اجتماعية جاريا في ذلك على طريقته التي اختطها فيجد
ان ذلك ناشيء من زيادة السكان ، زيادة حجمهم ولا سيما زيادة كثافتهم ،
ان زيادتهم هذه تسوقهم الى التنازع من اجل المعاش فلو قاموا عند كثرتهم
بأعمال متشابهة فكانوا كلهم مثلاً خياطين لصعبت عليهم اسباب الحياة
ولا شتد تنازعهم ، لذلك يحترفون بحرف مختلفة ويتوزعون الأعمال حتى
تتيسر لهم مرافق المعيشة .

ثم اذا تكثر السكان وربلوا كثرت معهم المواهب وتعددت بتعدددهم
المملكات وتشعب الاختصاص وتهيأت سبل كثيرة للاتقان في مختلف
الميادين من صناعة وفن وعلم وتدير عسكري ، او سياسي وهلم جرا ،
واحتال وجود هذه الميول والاستعدادات في المجتمعات الكثيفة الرابطة
اقوى منه في المجتمعات القليلة السكان ، وكذلك تشتد الطلبات وتكثر

الحاجات وتنشأ ميول جديدة وعادات مستحدثة فيؤثر ذلك في تقسيم العمل ويزيد في توزيعه وهكذا اذا بحثنا عن اسباب تلك الظواهر التي اسلفنا ذكرها والتمسنا دواعي التطور في مختلف نواحي الحياة الاجتماعية الفينا في الاصل هذا الامر البسيط وهو تغير حجم السكان وكثافتهم .

وقد قام العالم الاجتماعي الفرنسي مارسيل موس Marcel Mauss وهو من اتباع دركايم بدراسة لقبائل الاسكيمو Eskimo بين فيها اختلاف شؤونهم الاجتماعية باختلاف صيغهم الديموغرافية، فهؤلاء يسكنون في الشتاء بيوتا مستطيلة تراكم في كل بيت منها عدة اسر قد تبلغ العشر تتعايش معاً ، لكل اسرة جانب من البيت خاص بها مفصول احياناً فاذا حل الصيف انتشروا من هذه البيوت فانتشروا في الخيام كل خيمة تؤوي اسرة او بعض افراد الاسرة .

ويختلف توزيع مساكنهم تقارباً او تباعداً مع الفصول ايضاً ففي الشتاء تكون المساكن متقاربة حتى تغدو احياناً بيتاً واحداً يقطنه عشر اسر او اكثر مع ان البيت يؤوي نصف هذا العدد عادة ، فكثافة السكان شديدة في الشتاء وعلى خلاف ذلك الصيف إذ تتبعثر الخيام ويتوزع معها الافراد فيقل تكاثفهم ويرافق الشتاء جهود واستقرار وتشد في الصيف الرحلات البعيدة القاصية .

يبد أن الأمر ليس مجرد اختلاف في تكاثف السكان يجري في شكل دوري بل يتبع ذلك اختلاف في جوانب حياتهم الاجتماعية كلها سواء

نظام الاسرة ونظام الثروة والشؤون الادارية العامة . حتى الدين يختلف أيضاً فهناك ديانتان ديانة الصيف وديانة الشتاء أو على الأصح ليس للصيف ديانة إلا ما يكون من عبادة في الاسرة ومن مراسيم للولادة والموت ومن تجنب لبعض النواهي ، والعكس في الشتاء اذ تحتمل عاطفتهم الدينية ويستمر احتدامها ولا سيما حين يتناقلون القصص والاساطير وكأن الشتاء كله عيد عندهم قد تطاول أمده .

ويذبغي أن لا يشتد استغرابنا لهذه الظواهر ، ففصلا الشتاء والصيف شديدا التمايز في بلاد الاسكيمو ، ولو تأملنا نحن حياتنا الاجتماعية لوجدنا بعض المشابه بينها وبين حياة الاسكيمو ، من حيث ان اختلافها يتبع ذينك الفصلين مع كونهما في أقاليمنا أقل تمايزاً وتفاوتاً .

إن النشاط الاجتماعي يختلف وجوهه يشتد عندنا في الشتاء اذ يتكاثف الناس في المدن ويفتر أو يجمد في الصيف اذ تبعثر الناس وينثرون في المصايف . ثم نجد عندنا أيضاً فرقاً كبيراً بين حياة الريف وحياة المدن الكبيرة ناجماً عن اختلاف عدد السكان وذلك بصرف النظر عن فصول السنة . الأمر أشد تقارباً واختلاطاً في اطار القرية حتى كأن القرية اسرة واحدة والبيوت فيها متقاربة وكأن قطانها متصلون برغم الجدران الفاصلة إذ كانوا متعارفين . أما في المدن الكبيرة فالاسر تتفرق وتتجزأ وتتباعد في الإقامة ولو انحدرت من أصل واحد وما رست حرفة واحدة أو جمعتها أو اصر الصداقة . تفصل بين الاسر في المدن مسافات من

المكان وأشد منها فضلاً تلك الكتل البشرية التي لا يعرفونها ولكنها تحيط بهم وتجاورهم ويشعرون بوجودها ولو شعوراً مبهماً . ولا تختلف القرية عن المدينة من جهة عدد السكان وتوزيع المساكن والمسافات المكانية والنفسية فحسب بل يتجاوز الاختلاف هذه الأمور فيتناول جميع نواحي الحياة الاجتماعية كالعقائد الدينية والعبادات والعادات والعرف والصنائع والحرف وفنون الاختصاص وهلم جرا .

يتبين مما سلف علاقة مختلف النواحي الاجتماعية بالصيغ الديموغرافية وارتباطها بها واستنادها إليها ، ولا شك أن دراسة دركاييم لتقسيم العمل الاجتماعي ودراسة موس لقبائل الاسكيمو يوضحان مدى تلك العلاقة وذلك الارتباط ايضاحاً ايجائياً موضوعياً .

لكن قضايا السكان قد بحثها علماء ومفكرون حديثون آخرون وتأملوا زيادة السكان خاصة ونظروا هل هي ظاهرة حسنة تلائم التقدم الاجتماعي أو تنافره ؟ فبعضهم تخوف ارباء السكان على مقدار القوت أو الثروة وأشهر هؤلاء المتخوفين ملتوس Malthus الانكليزي فهو يرى أن السكان يزدادون اذا لم يمنع ازديادهم مانع في سلسلة هندسية وان الثروة تزداد إذا لاعتمتها الأحوال في سلسلة عددية فلا بد أن يأتي وقت يربي فيه عدد السكان على مقدار الثروة وهذا الارباء من دواعي الاضطرابات الاجتماعية والحروب والمجاعات الخ لذلك يدعو هذا المفكر إلى حد النسل ، وستبين في المباحث المقبلة علاقة العوامل الاقتصادية بالسكان

وسنرى ان هذه العلاقة مشتبكة متعددة الجوانب لا ينطبق كلام ملتوس
الا على جزء بسيط منها وفي حالات خاصة . بيد اننا هنا نسرد أقوال
العلماء الحديثين الذين اعتبروا زيادة السكان عاملاً من عوامل التقدم
الاجتماعي ولسنا في صدد البحث عن أثر الثروة في عدد السكان .

نذكر آراء العالم الاجتماعي الفرنسي أدلف كوست Adolphe Coste
فقد نشر سنة ١٨٩٩ كتاباً أصبح اليوم قديماً دعاه « مبادئ علم الاجتماع
الموضوعي *Principes d'une sociologie objective* » تناول فيه القضايا
الديموغرافية واعتبرها أساسية في مباحثه وهو يرى ان التطور الانساني
أجمع يسيره ازدياد السكان العددي ، يقول : « ان التطور تابع لحصول
ظاهرة أساسية تستدعي جميع مراحل التكامل لأن نمو المجتمعات
يتجلى فيها ... هذه الظاهرة هي تكاثر عدد الناس الذين يؤلفون المجتمع
وهو ما أدعوه بالشرط البشري للتقدم » .

الا أن التقدم عند كوست ليس مجرد زيادة كمية في الشعب بل يضيف
بعض الاعتبارات الكيفية أيضاً فيقول : « ليفهمي القاريء حق الفهم ،
لا أقصد في كلامي هذا مجرد ازدياد الشعب فقط بل أقصد ان يشمل
الشعب المزداد تنظيم سياسي وفكري واقتصادي أيضاً . وغايتي الى
توحيد الشعب اكثر اتجاهها منها الى الزيادة . ولو أن جزءاً من الأرض
يقطنه مائة مليون نسمة قسم الى مائة الف شعب متأخر يتألف كل شعب
من الف نسمة لكانت احوالهم الاجتماعية جد متأخرة لا تكاد ترتفع

عن حال المجتمع الحيواني . ولو ضم مائة المليون هذه في ذلك الجزء من الارض نفسه دولة واحدة فخضعوا لقوانين واحدة وصدروا عن عقيدة واحدة وسعوا الى آمال واحدة ونسقوا جهودهم لكانت نتيجة ذلك بزوغ مدينة عجيبة لم نرها مثيلاً حتى الآن . ولا يشرح لنا كوست كيف يؤدي توحيد الشعب المزداد الى التقدم وانما نلمح عنده اشارات خاطفة تتعلق بذلك يسأل مثلاً لم كان توحيد الشعب المزداد يفضي به الى المدنية ؟ ويجب بأن ذلك يجب الاختصاص في الوظائف ويستدعي تضافر الجهود وعندئذ تتحقق ملكات الأفراد ومواهبهم ويستفاد الى اقصى حد من هذه المواهب الاستفادة الناجمة .

وأوضح من رأي أدلف كوست وأحدث مذهب اليه العالم الاجتماعي البلجيكي أوجين دبريل Eugène Dupréel فقد علق على الصيغ الديموغرافية الاهمية الكبرى في كتابة « بحثان عن التقدم Deux essais sur le progrès » (بروكسل ١٩٢٨) اذ اعتبر فيه ازدياد المجتمعات العددي الشرط الاساسي للتقدم الاجتماعي في جميع وجوهه وبين كيفية حصول هذا التقدم ، وهو يشرح رأيه فيقول ما خلاصته : « ان كل ما يتعلق بطبيعة الانسان ويعيننا على تفهم الحياة الاجتماعية مرده الى القاعدة التالية ، وهي ان الانسان حين يلتمس منفعه يميل بطبيعته الى اثار المتع العاجلة على متعه الآجلة ، وهذا الميل الطبيعي اذا نما كان ضاراً بالتقدم لأن هذا التقدم يتطلب جهوداً عاجلة لا تترقب جزاء عاجلاً اذ كانت هذه

الجهود لا تؤتي ثمراتها الا بعد امد بعيد . ان احياء الأرض الموات مثلاً وزراعتها ومد السكك الحديدية وحفر المناجم والادخار والاختراع كل ذلك يستدعي تضحيات بلا مقابل ويستنفد جهوداً بلا جزاء مباشر . والتقدم إنما يتم بهذه التضحيات والجهود ، فلا بد في حصوله من عامل جديد يأتي ويتدخل فيدفع الانسان الى مغالبة ميله الطبيعي ويوطنه على تلك التضحيات ويجعله يشتري الخيرات المؤجلة بالحرمان العارض وهذا العامل الجديد المتدخل هو زيادة السكان فآلية التقدم مرتبطة بهذه الزيادة ، وذلك بتقديم الجهود وتأجيل المتع لأن زيادة السكان تضطرهم أنفسهم الى زيادة جهودهم من جهة ولكنها تيسر هذه الجهود من جهة ثانية . لتصور طائفة من الأفراد يعيشون على كمية معينة من الموارد والخيرات ، ثم انضاف اليهم عدد جديد من الناس فيقتضي ذلك توزيع تلك الموارد والخيرات عليهم جميعاً ، فينشأ نقص نسبي في انصباهم ويستدعي هذا النقص زيادة الانتاج وزيادة الاستغلال لتلك الموارد ولا جرم ان الفرد مستهلك قبل أن يكون منتجاً . نفرض ان غلة الحليب مثلاً في صقع من الاصقاع تبلغ ثلاثة ملايين لتر في الشهر وان عدد سكان ذلك الصقع اربعي في الشتاء بمقدار مائة الف مولود فكمية الحليب توزع عليهم الآن جميعاً وينقص نصيب كل واحد اول الأمر ، ولذلك يسعون لزيادة الانتاج . لكن دبريل يضرب غير هذا المثل ، يضرب مثل الاسرة كثيرة الأفراد يتوزعون جميعاً موارد الاسرة المحدودة

ويلقى الابوان غناء في تعليم اولادهم ومتابعة هذا التعليم ويضطر الا ولاد الى الاعتماد على انفسهم والى قبول شرائط واحوال متواضعة بادىء بدء كما فعل المثرون الكبار في امريكة اذ بدأ اكثرهم بداية متواضعة. ومثل آخر يضربه دبريل. انخفاض الأجرة بسبب زيادة السكان لوفرة الأيدي العاملة، فيحصل ضيق بين العمال ولكن هذا الضيق قد يكون خصبياً بالتأثير المفيدة، لأنه يؤدي الى القيام بمشروعات ضخمة، ودليلنا على ذلك انخفاض مستوى الأجر الذي رافق نشوء الصناعة الكبرى في اوروبا الغربية الرأسمالية في خلال القرن التاسع عشر وفي روسيا الاشتراكية في خلال القرن العشرين فتكثر البضائع والمصنوعات وتنخفض الأسعار ويستفيد من ذلك حتى العمال انفسهم بعد ان ذاقوا الضيق وكابدوا اللأواء. وهكذا تقترن زيادة السكان أول الأمر بزيادة الجهود مع بعض الضيق، أما جزاء هذه الجهود فلا يقع الا بعد حين وربما لا يصيب الخير من حل به الضيق بل قد يصيب غيره وقد يصيب جيلاً غير الجيل الذي ضحى ودأب وجد فالجزاء ليس للفرد بل للمجتمع وليس عاجلاً بل آجلاً. ويمكننا أن نمثل الخيرات الناجمة في المجتمع عن زيادة السكان بخط بياني يبدأ بالتناقص أول الأمر ثم يزداد بعد ذلك تدريجاً ويرتفع فوق نقطة البدء. ويختم دبريل هذه الفكرة بتشبيه قوي وهو ان الهوض الاجتماعي يحصل كما يطير بعض الطير ذات الأرجل الضامرة تلقي نفسها في الفراغ فتهدل قليلاً ثم سرعان ما تحلق في الاجواء.

لا بد إذن من ضيق يقع بديا ، ثم لا يلبث ان ينقشع وينجلي
فيرتفع المجتمع وهنا يبدو الزمن عاملاً قوياً في انشاء القيم المختلفة .
وهكذا تبدو قضية السكان من أولى القضايا الاجتماعية وأولها
بالبحث والمعالجة ولا سيما في البلاد التي تفكر في النهوض أو درء الاخطار
التي تحيق بها . فاذا عمدنا في الفصول المقبلة الى تبين الصيغ الديموغرافية
وتعرف شؤونها الاجتماعية والنفسية والاقتصادية وعولنا في الغالب على
دراسات العلماء الغربيين في هذا الباب واقتبسنا نتائجهم التي انهم اليها فاننا
لأنخفي أن القضايا الديموغرافية السورية خاصة والعربية عامة اصل
اهتمامنا وعنايتنا .

لقد فرق الاقتصادي الفرنسي Bastiat منذ منتصف القرن التاسع
عشر بين الأمور الظاهرة والأمور الخفية واعتبر الأمور الخفية اهم بكثير
من الأمور الظاهرة . ولا جرم أن الصيغ الديموغرافية من الأمور الخفية
لأنها تتعذر مشاهدتها مباشرة ، ولأن نتائجها بطيئة التحقق لا تقع فوراً ،
ولهذا يكون تلافي الأخطاء في هذا المضمار صعباً جداً ومستحيلاً
أحياناً ، ومن أجل ذلك يجمل بنا أن نطلع على هذه القضايا الأساسية
ولو لمأماً قبل أن يفوتنا الوقت كله وقد فاتنا جله .

شواهد التاريخ

ان اعتبار ازدياد السكان العددي العامل المهم في تقدم المجتمع دعوى
تجب اقامة البرهان على صحتها وربما كانت الامثلة المتقدمة قليلة لا تنهض
وحدها بالحجة والاقناع . فإذا أردنا تحقيق هذه الدعوى لزم ان نرجع
الى التاريخ نسائل دلائله ونستنطق شواهد فيه فإنه كما قيل مختبر علم الاجتماع .
يظهر أن ازدهار دولتي اليونان والرومان كان مقترناً بنشاط ديموغرافي
وأن انقراضهما على العكس قد لابسهما ضمور ديموغرافي . ونريد ان نتبين
ذلك عند اليونان أولاً وعند الرومان ثانياً كما فعل العلماء الديموغرافيون ،
وأن نعقب بحث شبيهه عند العرب ثالثاً .

اليونان

كان الشعب اليوناني في حال ازدياد مديدة طويلة من الزمان . ومثل هذا الازدياد
هو الذي يعلل لنا بعض العادات القاسية الجافية التي نجدها عندهم كإباحة
الاجهاض وقتل الاولاد أو تركهم في قارعة الطريق أو في الأماكن العامة ،
وكهذا الحب الذي نعت باليوناني والذي يقر اللذة للذة لا للنسل ويقر
علاقة الانسان بالانسان من جنسه . وازدياد اليونان في تلك المدة يشرح
لنا أيضاً انتشارهم من بلادهم وتأسيسهم مستعمرات في جوانب البحر
الأيض المتوسط ، وهو كذلك يوضح هذا الإشفاق الذي نجده عند

أفلاطون وأرسطو من ازدياد السكان وإيقاعهم على حد معين .
ويصعب تعيين الزمن الذي بدأ فيه توقف زيادة الشعب اليوناني . إلا
أن تأسيس المستعمرات اليونانية قد انقطع في القرن السادس قبل الميلاد .
ولا شك أن تناقص السكان غداً جلياً محسوساً منذ القرنين الثالث والثاني
قبل الميلاد . وثمة شواهد متعددة على ذلك . كتب المؤرخ بوليبي
Polybe تاريخه في القرن الثاني قبل الميلاد وجاء فيما كتب : « يونان جميعها
مصابة بتوقف الولادات وبقلة السكان حتى إن المدن مقوية مقفرة » .
وأشار الجغرافي استرابون Strabon لما ساءح في غضون القرن الاول
الميلادي في أنحاء اليونان إلى أن مختلف البقاع فيها كانت مقفرة من السكان
ولاسيما ميسينية Messénie ، ولا كونية Laconie وأركادية Arcadie
ويوسية Bèotie . هذا ولا بد من استثناء بعض المدن التي ظلت حيناً من
الدهر في احوال جيدة كاثينة Athènes و كورثوس Corinthe
وديلوس Délos .

أفحصل تناقص الشعب اليوناني اذا فحصت أسبابه من الهجرة عن
البلاد ؟ لا شك أن فتوح الاسكندر ابتعثت تيارات لانطلاق اليونان
من بلادهم اول الأمر الى الممالك المفتحة التي أراد الاسكندر وخلفاؤه
بث المدينة اليونانية في ربوعها . ولما عمرت روما بعد أمد من ذلك وقامت
مملكة الرومان وتوطدت حضارتهم اجتذبت روما وغيرها من بلاد
الرومان جيرانها اليونان زرافات وجماعات وكان بين اولئك المهاجرين

الحكام والجنود والتجار والفنانون والصناع والاطباء والعمال .
بيد ان قلة المواليد عند اليونان كانت عاملاً في تناقصهم أشدّ أثاراً
وأبعد غوراً من الهجرة. لنفحص كيف وقع ذلك . من المعلوم ان السكان
اليونانيين كانوا يتألفون من الرقيق ومن الاحرار والمرجح ان الرقيق
اوائل حروب البلوبونيز كانوا قريباً من ثلث السكان و كانوا مفضين
بالضرورة الى الفناء اذ كان سادتهم ومواليهم لا يرغبون في تناسلهم
لأن خيراً لهم مادامت اسواق النخاسين مكتظة بالانواع المنوعة من
الرقيق وما دامت رخيصة الاسعار أو معتدلتها ان يبتاعوا منها من يعجبهم
وان يختاروا اختياراً من كان في السن التي تناسبهم ولما تغيرت الحال
ونضبت الاسواق كان العبيد الذكور اكثر من الإماء الاناث لانهم
كانوا يقومون بفلاحة الارض وزراعة الحقول ويمارسون مختلف الصناعات
والذكور في هذه الاعمال اقوى وعليها أقدر وبها أقن . لقد كان المولى
اليوناني عنده ممالك من الجنسين ولكن جنس الرجال عنده أوفر وأغلب
فاذا أراد بعد ذلك حين نضب الرقيق في الاسواق ان يزوج ممالكه
من الجنسين بعضهم ببعض لم يستطع أن يفعل ذلك الا بعدد محدود من
العبيد لنقص عدد الإماء عنهم فكان عدد الرقيق عامة مفضياً بذلك
الى النقصان .

اما اليونان الاحرار فكانوا أيضاً في تناقص . لقد عثر العلماء على
بعض الكتابات الأثرية في مدينة ايليون Ilion (احد اسماء مدينة طروادة)

ترجع الى ما بين القرنين الثاني والثالث قبل الميلاد فيها اسماء مائة مواطن ومواطن (١٠١) يوناني فوق سن الثامنة عشرة أو العشرين وفيها نبد عن أحوالهم المدنية . ومن هؤلاء ستة وستون رجلاً كانوا أعزباً أي كانت نسبة العزوبة فيهم أكثر من ٦٥ ٪ ولكي نفهم ارتفاع هذه النسبة عندهم نوازنها بنسبة العزوبة في فرنسة سنة ١٩٣١ وهي من الشعوب الهرمة إذ بلغت فيها نحو ثلاثة وعشرين عزباً في كل مائة رجل فوق العشرين ، والباقون من أولئك اليونان وهم خمسة وثلاثون رجلاً متزوجون ولهم بجملة سبع وعشرون ولداً أي نسبة المواليد عندهم سبعة وسبعون ولداً لكل مائة رجل متزوج باعتبار هؤلاء الأولاد بنين صغاراً لم يصبحوا مواطنين يونانيين وبنات غير متزوجات . فإذا وازنا ذلك ذلك بفرنسة وجدنا لكل مائة رجل متزوج فيها مائة وستة أولاد لم يناهزوا الثامنة عشرة أو مائة واثنين وعشرين ولداً لم يناهزوا الواحدة والعشرين . وقد وجدت في مدينة ميله Milet كتابات تحوي دلالات تشبه ما تقدم . وهذا يشير الى ان كثرة الاعزاب من جهة وقلة المواليد من جهة اخرى كانتا في الغالب شائعتين عامتين عند اليونان .

واذا التمسنا أسباب ذلك وجدنا شيئاً منها عند بوليب اذ يقول : « ان الناس في هذا العهد يؤثرون الابهة والمال بل التسكاسل أيضاً فهم يرغبون عن الزواج وان تزوجوا رغبوا عن الاولاد وان انسلوا اكتفوا بولد واحد أو ولدين لكي يحفظوا لهما الثروة ولكي ينشؤهما في الترف » .

وتناقض الاوروبيين اليوم مُتأتٍ عن قلة المواليد لاعتقالات الزواج وربما كان شيوع الايماء عند اليونان سبباً من أسباب صدوقهم عن الزواج لأن الايماء كن يؤثرون على الحرارة لقلّة نفقاتهن ولطاعتهن ولا مكان يبعهن أو تسريحهن متى عنّ للمولى ذلك .

وكما ازداد اليونان في اشراق حضارتهم وتناقصوا في أفولها كذلك كانت حال الرومان في نهوضهم وفي كبوتهم .

الرومان

بحث هذه القضية في تاريخ الرومان اصعب لأن تاريخ الرومان اشد تعقيداً من تاريخ اليونان ومع ذلك فان الشعب الروماني كان اول الأمر في ازدياد يدل عليه معاني الاسماء الاصلية التي كانت تسمى بها الاشخاص . نذكر مثلاً اكتافوس Octavus وديسموس Decimus فقد أصبحا اسمين يراد بهما مطلق التسمية مع انهما في الاصل كانا يدلان على ولدي الاسرة الثامن والعاشر .

هذا ولا بد من حركة متصاعدة في ازدياد الشعب الروماني لكي تستطيع روما أن تقوم بتلك الحروب الطويلة وان تجدد في الزيادة رفداً للجيش وعوضاً من الهلكى ولما فتحت البلاد امام روما وتجمعت فيها الثروات الطائلة تغيرت العادات وتبدلت الاحوال الاجتماعية وكانت الطبقات العليا في الشعب الروماني اسرع الناس تأثراً بهذه العادات الجديدة واكثرهم انحرافاً عن سنن اجدادهم اذ أصبحوا اوفر ثراء

واوسع غنى . ويطلعنا التاريخ على سير بعض رجالات روما العظماء ، وعلى انطفاء سلالاتهم وعلى محاولتهم تعديل ذلك الانطفاء بالتبني فقد ادخل الامبراطور وسبازيان Vespasien في سلك الطبقة النبيلة الحاكمة عناصر كثيرة جديدة اجتلبهم من المقاطعات الايتالية وصارت الوظائف العليا في الدولة تنتقل الى ايدي الموالى العتقاء الذين استطاعوا ان يبلغوا اليها بتملق أربابهم واسترضاء سادتهم وبالاتجار وحوك الدسائس . حتى إنه ليس بين الأباطرة رومانيون أقحاح ولا ايتاليون اقحاح بعدسلالة يوليوس Dynastie de Jules وبعد السلالة الفلاوية Dynastie Flavienne وليس ذلك آتياً من ضعف الرومانيين إذ ذاك وحده بل من قتلهم أيضاً . وكانت العزوبة متفشية حتى قبل عهد الأمبراطور اوغست وقد خطب ميتلوس المكدونى Metellus le macédonien في سنة ١٣١ خطاباً شهيراً اعتبر فيه الزواج وما يتبعه من نسل واجباً وطنياً ونجد في حاشية اوغست وبين مستشاريه بعض الشعراء الأعزاب أمثال هوراس Horace وميسين Mécène وكان القنصلان بابوس Papus وبايوس Pappaeus عزيزين ايضاً وهما اللذان شرعاً لاوغست أهم القوانين الديموغرافية وكان المتزوجون غالباً بلا أولاد وندرت إذ ذاك الأشرار البلة وقد كتب الأديب الرومانى بلين الشاب Pline le jeune رسالة اطرى فيها صديقاً وأشاد بفضائله ومن هذه الفضائل أنه أب وله عدة أولاد وجاء في الرسالة عنه أيضاً : « وقد سلك سلوك مواطن رفيع في عهد أصبح الولد الوحيد عند

الكثيرين ثقلاً فادحاً بالقياس إلى مزايا العقم . . . وقد احتقر هذه المزايا وكسب لقب الجد . « وهذا يدل على قلة الأحفاد وندرتهم في زمن بلين .

ذلك ما حدث لدى الطبقات العليا . ومن الصعب تتبع مثل هذه الظواهر عند الدهماء ، ولكن هؤلاء يقتدون في الغالب بالطبقات العليا ويقتفون آثارهم ويجرون على غرارهم ، ويؤيد ما نذهب اليه تلك الدعايات الكبيرة التي كان يقوم بها الرؤساء لتشجيع النسل فقد دعا أوغست رجلاً من العامة اسمه كريسينيوس هيلاروس Crispinius Hilarus من مدينة Fésules كان له ثمانية أولاد وخمسة وثلاثون حفيداً وثمانية عشر ابن حفيد فاقم على شرفه في معبد الكابول بروما عيد ديني مع دعاية واسعة مطبنة ، وكان كريسينيوس هذا من الطبقات الفقيرة أي رجلاً مغموراً فرمما جرى البحث عن امثاله واستطال واستفاض فتناول المقاطعات الايتالية حتى عثر عليه .

والرأي أن تناقص الشعب الروماني قد بدأ قبيلاً حكام ماركوس اوريليوس Marcus Aurelius ثم زادت في تناقصه المصائب التي اعتورت الامبراطورية الرومانية تبعاً في عهد هذا الامبراطور وفي القرن الثالث الميلادي من أوباء تفشت فيها وغارات شنت عليها ومثل ذلك وقع للعرب في أول الاسلام وعند تأخرهم على اختلاف يناسب طبيعة حضارتهم .

العرب

كان العرب في جاهليتهم كثيري النسل والأولاد. يدل على ذلك هذه الألفاظ الكثيرة التي تفيد جميعها كثرة الانسال والتي قل استعمالها منذ عهد بعيد ولا بد أن نذكر هنا بعض الأمثلة. يقال للمرأة إذا كثرت ولدها: «سرات ومشيت فهي ماشية ونقضت فهي نفوض وضمنات وضننت وأضمنات وضنت وضنيت وبتت وأبتت فهي بقة ومبقة» وكذلك «البرزاء والناق والنشور والواشية» المرأة الكثيرة الولد. ويقال للرجل إذا كثرت ولده: «أبر وتومن» وهو «المبزور والنشور والمنجل والواشي». بيد أن هذه الكثرة كانت تتحيفها عادات سيئة. فكان بعضهم يقتلون أولادهم بنين وبنات عامة إما من إملاق مدقع محقق بهم وإما خشية إملاق مقبل وكان بعضهم يثدنون بناتهم خاصة باعتبارهن من نصيب الله مدنسات بخلاف الإبناء فهم من نصيب آلهتهم أي طاهرون أزكيا.

وكانت الغارات من جهة ثانية منتشرة يفتك بعضهم فيها ببعض ويتفانون ولعل ابلغ دليل على هذا التنازع والتفاني هذا الخبر الذي نقله من كتاب الأغاني عن قبيلة عدوان وهم بطن من جديلة فقد «زلت عدوان على ماء فأحصوا فيهم سبعين ألف غلام أغرل سوى من كان محتوناً لكثرة عددهم ثم وقع بأسهم بينهم فتفانوا فقال ذو الأصبع:

عذير الحي من عدوان كانوا حية الأرض

بغى بعضهم بعضاً فلم يبقوا على بعض
فقد صاروا احاديث برفع القول والخفض.. الخ^(١)
وفي رواية ابي عمرو بن العلاء انه ارتحلت عدوان من منزل فعد فيهم
اربعون الف غلام أقلف .

كانت هذه الكثرة عند العرب يتنقصها اذن قتل الاولاد وواد البنات
والتنازع والاغارة والتقاتل . ومن هنا يستبين لنا أن هذا العامل المادي
الذي نوه به اوجين دبريل وهو ازدياد السكّان العددي الآتي عن
كثرة المواليد ليس في هذه البساطة التي تصورها دوبريل وبقية العلماء
الديموغرافيين فلا بد أن ننتبه الى عنصر يرافق ذلك العامل ويسري فيه
ويدعمه ويوجهه وهو عنصر فكري واذا قدّمنا ذلك العامل البشري
المادي واسلفنا كلام دبريل فلوضوحه وسهولة تفهمه شأن جميع النظريات
المادية ولكن التقدم الاجتماعي في الواقع أمر مشتبك يقترون بازدياد
السكّان ، وازدياد السكّان وهو ما يهملنا هنا ليس مجرد عامل مادي في
الواقع والدليل على ذلك أن كثرة المواليد عند العرب لم تكن كافية في
تحصيل زيادة السكّان ، لان تلك العادات القبيحة كانت تعدلها . واستمر
ذلك حتى جاء الاسلام فمنع قتل النفس « التي حرم الله الا بالحق » ومنع
قتل الاولاد ووداد البنات ونظم الزواج تنظيماً جيداً بعد اختلاله في
الجاهلية ، وعالج الشؤون الاقتصادية فاصلاح توزيع الثروة في ذلك العهد

وعندئذ رافق بزوغ الاسلام ازدياد كبير في عدد العرب .
نعم لقد سبق الاسلام بعض محاولات في اقتداء الموءودات واستحيائهن
كما ذكر عن صمصمة بن ناجية جد الفرزدق الذي لقب بمجيب الموءودات
والذي به يفتخر الفرزدق .

وجدي الذي منع الوائدات واحيا الوئيد فلم يوءد
الا ان تلك المحاولات كانت فردية جزئية .

لذلك لاغرو اذا وجدنا في ريق الاسلام من المسلمين من كثرت
اولادهم كثرة كبيرة ، فقد كان مثلاً للعباس بن عبدالمطاب اثنا عشر
ولداً على اقل تقدير منهم عبدالله بن عباس . ولعبدالله هذا ابن يدعى عليا
اعقب من الاولاد اثنين وعشرين ذكراً واحدى عشرة انثى . ولا بد
للمسلمين في العهد الاول من الاسلام من وفرة في الرجال حتى يستطيعوا
ان يعبئوا الجيوش التي افتتحوها بها ممالك العالم في عهد الخلفاء الراشدين
وعهد الدولة الاموية وأن يرفدوها بالامداد لرأب الصدوع التي كان يحدثها
في صفوفهم استشهاد المجاهدين .

وليس شيء أدل على هذه الزيادة العددية من هذه القصة التي نرويها
من كتاب الاغانى عن الشاعر الراجز ابي النجم قيل : « كان عند عبد الملك
بن مروان ويقال عند سليمان بن عبد الملك يوماً وغنده جماعة من الشعراء
وكان أبو النجم فيهم والفرزدق وجارية واقفة على رأس عبد الملك او سليمان
تذب عنه فقال من صبحني بقصيدة يفتخر بها وصدق في فخره فله هذه

الجارية . فقاموا على ذلك ثم قالوا ان أبا النجم يغلبنا بمقطعاته يعنون بالرجز
قال فإني لأقول إلا قصيدة فقال من ليلته قصيدته التي فخر فيها وهي :
علق الهوى بجبائل الشعشاء ... ثم أصبح ودخل عليه ومعه الشعراء
فأنشده حتى بلغ الى قوله :

منا الذي ربع الجيوش لظهره عشرون وهو يعد في الاحياء
فقال له عبد الملك قف ان كنت صدقت في هذا البيت فلا تريد
ما وراءه فقال الفرزدق وانا اعرف منه ستة عشر ومن ولد ولده أربعة
كلهم قد ربع فقال عبد الملك او سايمان ولد ولده هم ولده ادفع اليه الجارية
يا غلام فغلبهم يومئذ ^(١) .

ولقد تبدلت حياة المسلمين الاجتماعية تبديلاً كبيراً بعد ان اصبحوا
سادة الارض والمشرفين على خيراتها فتعقدت شؤونهم واستسلموا للترف
واكثروا من اللهو والمجون وانصرف بعضهم عن الزواج واكتفى كثير
منهم بالاماء واختلطوا بالشعوب الأخرى وغرقوا فيها .

نستدل على ذلك بما شاع في كتب الأدب من الأقوال التي تشيد
 بقيمة الاماء وتنوه بفضاهم على الحرائر : « من اراد قلة المؤونة وخفة النفقة
 وحسن الخدمة وارتفاع الحشمة فعليه لاماء دون الحرائر » وأيضاً « عجت
 لمن استمتع بالسراري كيف يتزوج بالحرائر . » وأنشد الرياشي : ^(٢)

(١) مطبعة التقدم ج ٩ ص ٧٥ ، ويظهر من هذه القصة أيضاً انتباه عبد الملك الى

القضايا الديموغرافية وحته على الانسال .

(٢) السكامل ج ٢ ص ١٠٢ المطبعة الازهرية .

ان اولاد السراري كثروا يارب فينا
رب ادخلي بلاداً لا أرى فيها هجينا

لذلك لم تكذب تنطلق تلك الجذوة العربية من الجزيرة حتى باخت
حين اختلطت بالشعوب الاجنبية وكان الاختلاط شاملاً تناول خاصة
العرب وعامتهم ، هذا رغم تزمّت المتزمتين . وفيما يلي رواية نقلها عن
الكامل ^(١) تبين مدى ذلك الاختلاط . روى رجل من قریش قال :
« كنت أجالس سعيد بن المسيب (توفي سنة ٩٤ هـ) فقال لي يوماً من
اخوالك ؟ فقلت أمي فتاة (اي أمة) فكأنني نقصت في عينه فأمهلت
حتى دخل سالم بن عبد الله بن عمر بن الخطاب رحمه الله فلما خرج من
عنده قلت ياعم من هذا ؟ فقال ياسبحان الله أتجهل مثل هذا من قومك
هذا سالم بن عبد الله بن عمر ، قلت فمن أمه ؟ فقال فتاة . قال : ثم اتاه القاسم
ابن محمد بن ابي بكر الصديق رحمه الله فجلس عنده ثم نهض فقلت ياعم
من هذا ؟ فقال أتجهل من اهلك مثله ما أعجب هذا ! هذا القاسم بن محمد
بن ابي بكر الصديق ، قلت فمن أمه ؟ قال فتاة فأمهلت شيئاً حتى جاءه علي
بن الحسين بن علي بن ابي طالب رضي الله عنه فسلم عليه ثم نهض فقلت :
له ياعم من هذا ؟ قال هذا الذي لا يسمع مسلماً أن يجله هذا علي بن
الحسين بن علي بن ابي طالب ، قلت فمن أمه ؟ قال فتاة ، قال : قلت ياعم

(١) ج ٢ ص ٩٨ المطبعة الأزهرية .

رأيتني تقصت في عينك لما علمت أنني لأم ولد أفغالي في هؤلاء أسوة ؟ قال
فخلت في عينه جداً .

ويروى عن مسلمة بن عبد الملك انه قال : « إني لا أعجب من ثلاثة
من رجل قصر شعره ثم عاد فأطاله او شمر ثوبه ثم عاد فأسبله او تمتع
بالسراري ثم عاد الى المهرات (اي الحرائر المهورات) (١) » .

هذه صورة عن الاختلاط وشتوع الاماء في عهد بني أمية وازداد
الأمر تفاقمًا في دولة بني العباس ولقد غالى هارون الرشيد في ايثار الجواري
وتقريبهم وكان معظم اولاده أبناء إماء واكثر الخلفاء العباسيين امهاتهم
امهات ولد، قال ابن حزم في نقط العروس : « لم يل الخلافة في الصدر الا أول
من أمه أمة حاشا يزيد و ابراهيم ابني الوليد ولا وليها من بني العباس من
أمه حرة حاشا السفاح والمهدي والأمين ولم يلها من بني أمية بالاندلس
من أمه حرة أصلاً . » (٢)

يزاد على ذلك أن عناصر فكرية أجنبية تسربت الى الحضارة الاسلامية

(١) المصدر السابق ج ٢ ص ١٠٥ .

(٢) نقلا عن « ظهر الاسلام » لاحمد أمين ج ١ ، ص ١٢٤ وعن كتاب
« الجواري » لجبور عبد النور في سلسلة اقراء . واذا صحت عبارة ابن حزم فانه
قدسها عن ذكر مروان الثاني بين ملوك بني أمية لأن أمه أم ولد كردية كانت لابراهيم
ابن الأشر فأخذها محمد بن مروان يوم قتل ابراهيم فولدت له مروان كما يذكر
المؤرخون . ولم يقع بين ايدينا كتاب « نقط العروس » لتحقيق نص العبارة الأصلي .

فأبعدتها من صفائها الأصلي . وقد نشأت دعوات متشائمة تحذر من
النسل وتصرف عنه فهذا الشاعر المولى ابو العتاهية يهيب بمعاصريه قائلاً :
لدوا للموت وابنوا للخراب فكلكم يصير الى ذهاب
وهذا الشاعر الفيلسوف العربي ابو العلاء المعري يتحامي الزواج
ويفتخر بسلامته من هذه العدوى :

تواصل جبل النسل من عهد آدم الي فلم توصل بلامي باء
تشاب عمرو اذ تشاب خالد بعدوى فما اعدتني الثؤباء
بل يذهب إلى أبعد من ذلك فيعد النسل جناية يجنيها الوالد على الولد :
هذا جناه أبي علي - وماجنيت على أحد

وينصح للعازمين على الزواج أن يؤثروا العقيمت من النساء :
اذا شئت يوماً وصلة بقرينة فخير نساء العالمين عقيمها
ولا بد لمثل هذه الدعوات من صدى في أجواء ذلك المجتمع .
ثم ان توزيع الثروة في المجتمع الاسلامي لم يلبث أن اختل وساء
فنشأت الطبقات الاجتماعية فيه تهافت الطبقات العليا منها على الترف
واللهو والمجون وناءت الطبقات الفقيرة باعباء الفقر والبؤس وربما رافق
ذلك كله تناقص في الآجال المتوسطة ومن العسير أن نحزم بذلك ولكن
نقاييس على الأقل بين أعمار الخلفاء والملوك في عصور الاسلام ، فنجد أن
الآجل المتوسط للخلفاء الراشدين مع الرسول الكريم (ص) يناهز
سبعاً وستين سنة مع أن ثلاثة من الخلفاء الراشدين قتلوا ، والآجل

المتوسط للملوك الأمويين الخمسة الآخرين وهم يزيد الثاني وهشام والوليد الثاني ويزيد الثالث ومروان الثاني يبلغ اثنتين وأربعين سنة قتل منهم خليفتان وهما الوليد الثاني ومروان الثاني ، والأجل المتوسط للخلفاء العباسيين الخمسة الأولين وهم السفاح والمنصور والمهدي والهادي والرشيد يبلغ أيضاً اثنتين وأربعين سنة مع أن أحداً منهم لم يقتل إذا كان الهادي قد مات حتف أنفه ولم تسمه والدته ، وهذا يدل دلالة واضحة على تناقص الأجل المتوسط بين ملوك الإسلام في سياق الزمان ولا بد أن يكون ذلك جارياً لدى السوق أيضاً .

كان تأخر المسلمين إذن مقترناً بالضمور الديموغرافي وبالاختلاط الشديد بالأعاجم وبتناقص الأجل المتوسط . هذا عدا الكوارث الكبيرة التي انتابت البلاد الإسلامية ولا سيما هجمات المغول والتر .

لقد أنهارت مدينة اليونان وتداعت إمبراطورية الرومان وصوحت ظلال الحضارة العربية وكان كل ذلك متصلاً بالصيغ الديموغرافية ولكن هذه الصيغ من مواليد وزواج وآجال متوسطة عادت فتبدلت عند أحفادهم وعند الذين خلفوهم في البلاد وانتهى كل منها إلى حد معتاد أو مرتفع أو منخفض ، والسبب في هذا التبدل أن الأحوال الاجتماعية والشؤون الاقتصادية وأنماط المعيشة قد تبدلت جميعها تبديلاً كبيراً فأثر تبدلها في تلك الصيغ الخفية .

العوامل المؤثرة في السكان

إذا كانت صيغ السكان من هجوم وكشافات وغيرها تؤثر في الحياة الاجتماعية تأثيراً متنوعاً يتناول الاقتصاد والصنائع والعلوم والعادات والقوانين والتنظيم والدين وما إلى ذلك كما سلف فإن العكس صحيح وهو أن الحياة الاجتماعية تستطيع أن تؤثر في تلك الصيغ الديموغرافية بشكل جدي أي دياكتيكي فتستدعي تغيرها زيادة أو نقصاناً ، أو تستدعي ثبوتها ، وعندئذ تكون الحياة الاجتماعية هي السبب المؤثر وتغير الصيغ الديموغرافية أو ثبوتها نتيجة له ، ولما كانت الحياة الاجتماعية جملة العناصر مشتبكة الأجزاء ، متعددة الجوانب لزم لسهولة الدراسة أن نبين هذه العناصر والأجزاء والجوانب جملة وأن نفحص تأثيرها وفعلها في السكان أي أن ندرسها من حيث هي عوامل مؤثرة . على أن تأثيرها هذا يزيد البحث تعقداً لأنه يكون في الغالب ذا جهتين فهو يعمل في الإيجاب ويعمل في السلب أي يبعث ازدياد السكان كما يبعث انتقاصهم . وسيتصفح الكلام بالترتيب العامل الديني ، والسياسي ، والحربي ، والاقتصادي ، والنفسي ، والمورفولوجي ، والفيزيولوجي .

العامل الديني

يبدو هذا العامل باعثاً على التكاثر أو ضابطاً له منذ الأزمنة القديمة وأغلب الأديان تحث على التناسل . يعتبر زرداشت في ديانة الفرس أن غرس شجرة وحراسة حقل وإيلاد مولود ثلاثة أعمال صالحة ، ويهتف كتاب زند أوستا بالنصيحة قائلاً : «أيها الشاب تزوج يخلفك ولدك ولا تنقطع سلسلة الكائنات » ، ولقد حثت المسيحية والاسلام على الزواج والتناسل ، جاء في الحديث الشريف عن معقل بن يسار رضي الله عنه قال جاء رجل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : «إني أحببت امرأة ذات حسب وجمال وانها لا تلد أفأتزوجها ؟ قال لا ، ثم أتاه الثانية فهاه ، ثم أتاه الثالثة فقال تزوجوا الودود الولود فاني مكاثر بكم الأمم » ^(١) وعن ابن عمرو بن العاص رضي الله عنهما قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : «الدنيا متاع وخير متاع الدنيا المرأة الصالحة » ^(٢) .

وأحياناً يبدو النسل عند بعض الشعوب القديمة واجباً دينياً نحو الأجداد والآباء . وقد وصف فوستل دو كولانج Fustel de Coulanges ذلك في كتابه «المدينة القديمة La cité antique» وهو أنه لا بد من تقديم

(١) أخرجه ابوداود والنسائي ، قدم (ص) المودة لأنها الأصل في رابطة الزواج .

(٢) أخرجه مسلم والنسائي ، انظر الحديثين في كتاب «تيسير الوصول» ، المطبعة

السلفية بمصر ج ٤ ص ٢٥٧ .

القرايين في كل جيل لأرواح الأجداد التي أصبحت بمثابة آلهة لكي ترضى وتطمئن في حياتها الأخرى ولا يتم ذلك إذا انقطع النسل ومن مات بلا ذرية حرم تلك القرايين والعبادات توجه إليه وغدا الهأ تاعساً محققاً يعتمد إلى الانتقام ، وكذلك في بعض مناطق آسيا (في بعض نواحي الهند والصين واليابان حتى اليوم) . وفي كتاب قوانين المانو ما نصه : « متى أصبح الرجل أباً بعد أن يولد له أول مولود سدد دينه نحو الأرواح ، واستحق هذا الولد الأول جملة الميراث » (مادة ١٠٦) وإيضاً « لما كان الولد ينقذ (ترا) أباه من الجحيم (بوت) دعي الولد المنقذ من الجحيم (بوترا) دعاه بذلك براهما نفسه » (مادة ١٣٨)

يبد أن ديانات ونحلا أخرى جذت الصدوف عن الزواج وآثرت للمتدين أو الراهب العزوبة وفضاتها ، نجد ذلك في أنحاء شتى من الأرض ، في المكسيك والبيرو وبتاغونية Patagonie والتبت والصين ؛ وقد كان العفاف ضربة لازم على الكاهنات الرومانيات المدعوات بالفستاليات Les vestales وهن عذارى يصطفين من أنبل بيوتات روما يتعهدن ليل نهار النار المقدسة في معبد فستا Vesta الهة النار ، وكذلك عند الفرس القدماء كاهنات الشمس . والبوذية تصرف كهانها عن الزواج ، وكذلك الكاثوليكية تؤثر العزوبة وتجعل لها قيمة دينية : جاء في الإصحاح السابع من رسالة بولوس الرسول الأول إلى أهل كورنثوس « من زوج فحسناً يفعل ومن لا يزوج يفعل أحسن » .

وقد ندب القديس امبروز في القرن السادس بمواعظه الى العزوبة
ندباً اقلق الاقتصاديين والسياسيين في ذلك الوقت وعدل القديس توما
الا كيني في القرن الثالث عشر هذا الراي فهو وان اعتبر العزوبة
حالا صالحة لتلائم الحياة التأملية الا انه وقفها على صفوة الناس وحيد
الزواج للدهماء .

وكذلك تعزف الصابئة عن النسل وترغب في تقليله . نجد في كتاب
الحيوان للجاحظ ماييلي : « فأما الصابئون فإن العابد منهم ربما خصى نفسه فهو
في هذا الموضع قد تقدم الرومي فيما أظهر من حسن النية واتحل من
الديانة والعبادة بخصاء الولد التام وبادخاله النقص على النسل » (١) .

العامل السياسي

لقد أثرت الاعتبارات السياسية كالدين في قضية السكان وكان تأثيرها
ذا جهتين متقابلتين ايضاً . كان اليونان قديماً يرون ان يكون عدد السكان
ثابتاً مستقراً ويعتبرون هذا الثبوت شرطاً لازماً لضبط المدينة واداراتها
ادارة حسنة ولعل سياستهم الديموغرافية ناشئة عن كون مدنها متجاورة
وقائمة في سهول ضيقة ساحلية فكل زيادة في السكان عندهم كانت تستلزم
اعادة نظر في توزيع الاراضي بينهم وتستثير بذلك قضايا اجتماعية خطيرة

(١) مكتبة مصطفى البابي الحلبي واولاده مصر ، ج ١ ص ١٢٥

وعن طبيعة تفكيرهم ايضاً لان مفكريهم وفلاسفتهم عامة كثيراً ما يشيدون بالتناسب والانسجام والتوازن ، وكل تجاوز للحدود المتناسبة فهو عندهم سوء وقبح وتأخر وتوحش وقد جاء في جمهورية أفلاطون :
« ينبغي على الحكام ان ينظموا عدد عقود الزواج كي يثبتوا عدد الناس كما هو بعد ملء الفراغ الناجم عن الحروب والامراض وسائر الطواريء وكيلا تكبر الدولة ولا تنقص ما أمكن ذلك ... فنحن نلزم الحكام أن يرعوا اعظم الرعاية شأن الدولة فلا تبدو كبيرة ولا صغيرة بل تبقى في الحد الوسط . »

ويرى أفلاطون في كتاب « النواميس ^(١) » الذي افه بعد الجمهورية وعدل فيه بعض آرائه ، ان الحد المناسب لعدد المواطنين اليونان في المدينة ينبغي أن يكون ٥٠٤٠ ، فاذا زاد عليه المواطنون منع الزواج او حدد ونظمت الهجرة عن البلاد واذا نقص عنه شجع التناسل وكوفئت الاسر الرابطة بالمال والاسمة ولجئ الى التجنيس بالجنسية اليونانية . ونجد مثل

(١) ذكره العرب بهذا الاسم انظر « الفهرست » لابن النديم ويترجم بعض المعاصرين اسمه بلفظ « القوانين » واتخاب افلاطون لهذا العدد ٥٠٤٠ دون الاعداد القرية منه كالعدد ٥٠٠٠ مثلاً ناشيء من قبول ذلك العدد القسمة على طائفة كبيرة من الاعداد وهو يقبل القسمة خاصة على الاعداد الاثني عشر الاولى ما عدا (١١) وبذلك يسهل تقسيم المواطنين على اشكال متعددة اذا اقتضى الامر عند التدريب او التوزيع في الامكنة وغيرها .

هذه الفكرة عند أرسطو في السفر الرابع من كتاب السياسة حيث يقول: « من العسير بل ربما كان من المحال ان يحسن تنظيم مدينة سكانها أكبر عددا مما ينبغي إن اكل الدول واجملها ما كانت مع عظمتها ذات عدد لا يتجاوز الحدود المناسبة . ان للدول مقادير وحدوداً معينة كسائر الأشياء من حيوان أو نبات أو ادوات . وكل شيء مما تقدم اذا جاوز حده أو نقص عنه فقد خصائصه ..، وما قل من المدن سكانه لا يستطيع ان يكفي نفسه بنفسه مع ان خاصة المدينة أن تكفي نفسها بنفسها كما أن افراطاً في عدد السكان يعوق ضبطهم ، وانسب حدود السكان أن يكون في المدينة أكبر عدد يستطيعون به ان يكفوا حاجاتهم الحيوية دون ان يتعذر ضبطهم ورعايتهم لذلك وجب ان يحدد دائماً عدد المواليد . » وينصح أرسطو بالاجهاض اذا كثرت الاولاد أو بقتلهم .

وهذه الفكرة وهي لزوم ثبوت السكان لضبط المدينة ولازدهار الحضارة نجدها في القرن التاسع عشر عند الفيلسوف ستوارت ميل .
إلا ان العرب في الجاهلية يتفاخرون بالكثرة لدلالاتها على القوة يقول عمرو بن كلثوم :

ملاًنا البر حتى ضاق عنا وظهر البحر نملؤه سفينا

وكذلك المفكرون في العصور الحديثة ورجال السياسة عامة هم يرون في زيادة عدد السكان عاملاً كبيراً في القوة السياسية وقد كتب الملك هنري الرابع في مستهل مرسوم اصدره ما يلي : « ان قوة الملوك

والامراء الحاكمين وثرأءهم يكونان بغنى الرعايا وعددهم . » وكتب
بوسوى Bossuet : « ان مجد الملك وكرامته هما كثرة الشعب ، وخزي
الملك ان يرى الشعب متناقصاً متحيفاً من جراء اخطائه » . وكذلك
عبر القائد الفرنسي فوبان Vauban في القرن السابع عشر تعبيراً قوياً عن
ذلك اذ يقول : « من الثابت أن عظمه الملوك مقيسة بعدد رعاياهم وعلى
هذا العدد تتوقف مصالحهم وسعادتهم وخيراتهم وراؤهم وما يستمتعون
به من اجلال في العالم » . حتى ان المفكر الفرنسي جان بودان
Jean Bodin في أول القرن السادس عشر يضيف الى عامل القوة
السياسية في زيادة السكان عاملاً آخر هو عامل النظام والتناسب الذي
نوه به اليونان فهو على تقيضهم تماماً يرى في كثرة السكان حافزاً الى
توطيد النظام والاطمئنان لا الى النشوز والاضطراب . وهو في ذلك
يعول على اثر قانون الاعداد الكبيرة في حساب الاحتمالات وذلك أن
كثرة السكان تفضي الى تكوين طبقة متوسطة هي عامل الاستقرار
والطمأنينة وقد كتب ماييلي : « ينبغي أن لا نخشى كثرة الرعايا ولا كبر
عدد المواطنين لانه لا ثروة ولا قوة الا بالناس ، وفوق ذلك ان كثرة السكان
تمنع نشوب الثورات وحصول الاضطرابات الحزبية منعاً يتناسب مع
عدد الرعايا الذين هم في حد وسط بين الفقر والغنى وبين الصلاح
والسوء وبين الحكمة والجنون . ولا شيء أخطر من انقسام الرعايا

الى حزين دون توسط وهذا ما يحصل في الجمهوريات عادة عندما تكون قليلة الرعايا .

وهكذا تكون الاعتبارات السياسية ذات جهتين فتستطيع أن تؤثر في الحركات الديموغرافية إيجاباً وسلباً .

العامل الحربي

قد يبدو للتناظر أول وهلة انه لاوجه للاختلاف في اهمية كثرة السكان من الناحية الحربية لان كل فرد في الرعية يكون جندياً ومنتجاً ومكلفاً بأداء الضرائب . فهذه الصفات الثلاث للفرد تجعل منه عاملاً في القوة الحربية . فوجه الاستزادة من السكان والرعية يظهر . ومع ذلك فقد نشب الخلاف في هذا المجال أيضاً لأن كثرة العدد ليست مؤدية دائماً الى الظفر ، « كم من فئة قليلة غلبت فئة كثيرة » . وقد هزمت الجيوش اليونانية الصغيرة جيوش امبراطورية الفرس الكبيرة ، وكذلك دوخت ثلث من العرب ممالك واسعة ، وغلبوا شعوباً كبيرة ، وفي القرن السادس عشر طاحت امبراطورية الانكاس Incas في امريكا الجنوبية وكانت محصنة مترابطة بالطرق المرصوفة امام مئات من الجنود الاسبانيين بلغ الالوف .

وكذلك حروب الاستعمار في القرن التاسع عشر مكنت لبعض الغزاة الأوربيين أن يسيطروا على ملايين من البشر .

وفي مقابل ذلك نجد بعض المفكرين يرون ازدياد السكان في بلد وقلة السكان في بلد مجاور سبب نشوب الحرب واستيلاء الدولة الكثيرة العدد على الدولة قليلة العدد ، كتب الدكتور رومل Rommel في نهاية القرن التاسع عشر « أُنّي تتأخم دولة في حالة التضخم دولة متبعثرة السكان تشكل بذلك منطقة ضغط منخفض فانه يحصل تيار هواء وهو ما يدعى عادة بالغزو والاستيلاء وهي ظاهرة تنبذ فيها القوانين والاخلاق جانباً » وكتب السيد الفريد سوفي في العصر الحاضر مايلي : « ما يزال الاعتقاد وطيداً ان كثرة السكان من دواعي الحروب بيد ان الأمر في الواقع أكثر تعقداً ، ان ارباء السكان على حد معين لا ينشئ ضغطاً على المحيط فحسب بل على كل نقطة من نقاط المجتمع ولا اثر يبدو لهذا الضغط في الخارج الا اذا رافقه انخفاض الضغط في البيئة المجاورة وذلك شبيه ما يحدث في الرياح ، اذ كانت تهب لا اختلاف في الضغوط لا لارتفاع فيها. »

العامل الاقتصادي

لقد شاعت نظرية مالتوس وهي ان نماء الشعب اسرع من نماء القوت لذلك يحسن الحد منه اذا اريد درء الشقاء ودفع المجاعات وتحامي الامراض والحروب . وقد استن بهذا الرأي كثير من المفكرين الانكليز كريكاردو Ricardo وستوارت ميل Stuart Mill وبعض المفكرين الفرنسيين ويرى فريق آخر خلاف ذلك ان زيادة الشعب وسيلة للرفاهية

العامة ولسد الحاجات لان الانسان مركز قدرة تنصرف على شكل عمل والعمل منتج ولولاه لبقيت خزائن الارض مكتومة ومواردها مدفونة وكنوزها مضيعة . تأمل الأرض الجديدة التي لا سكان فيها تجدها فقيرة مادامت ققرا من العمار وصفرا من الحلول حتى اذا استوطنها الناس واقاموا بها واستغلوا مواردها جاء الثراء معهم وربما الخير بهم . ثم ان كيفية الاستغلال تؤثر تأثيراً عميقاً في الغلات والمردود وقد تبين ان كيفية الاستغلال ونمط الانتاج مقرونان بحجم السكان وكشافتهم ، وان نمط الانتاج هذا وكيفية الاستغلال تلك لا يكونان ناجعين مدرارين الا مع كشافه مناسبة للسكان حتى يتسق توزيع العمل وتنبها الاختراع والتقدم الصناعي . هذا ما يقول به ابن خلدون وعلماء الاقتصاد المعاصرون امثال لوروا بوليو Leroy Beaulieu وشارل جيد Charles Gide ويير فرومون Pierre Fromont والمالم الديموغرافي ادولف لاندرى Adolphe Landry

العامل الشخصي النفسي

وما دام البحث بحث رفاهية واطمئنان فمن البين الجلي أن الانسان في طبعه وفي غريزته أن يطلب السعادة ويلتمس الخير لنفسه ، وإذا كان الأمر كذلك فما أثر هذه الأثرة في نسله هل تزيد فيه أو تحده منه ؟ نجد لهذا العامل جانبين متعاكسين :

فمن الجانب الأول نرى ان البنين « زينة الحياة الدنيا » ، وعنصر من

عناصر السعادة ، وينبوع من ينابيع الجذل في الأسرة ، هم أفلاذ الألبان والقلوب الماشية على الأرض ، بل ثمة شيء آخر ذو شأن وهو أن الأولاد عتاد للآباء ، وذخر لهم في حلبة العيش ، وعون لهم على صروف الحياة ولا سيما في الأرياف ، إذ لا يلبث الصغار أن يكبروا ويغدوا شبابا وشباناً فيخففوا عن أهليهم مصاعب الكدح ومتاعب الجهد ويكفوهم أمورهم وحاجاتهم إذا مالت بهم كفة العمر ، ومن يعيل الشيخ القاني ويحنو على الهيم المقعد إلا أبناءه يكوون شيخوخته بشيء من الرفق والحذب كما كلاً من قبل صباهم وطفولتهم ؟ .

ذلك ما قد حصل في كثير من العصور ، وذلك ما زال يحصل في كثير من المجتمعات . وإذا عرق بعض الأبناء حقوق الأبوين فلا يعدمان من يقوم بها ويخفف « لهما جناح الذل من الرحمة » ، ولذلك كان النسل مرغوباً فيه حتى من ناحية الأثرة ، والمنفعة الشخصية .

ومثل هذا الميل مشهور متعالم عند العرب ولا سيما إذا كانت المواليد بنين . يروى أن عبد المطلب لما قال لولده الحارث (ولم يكن له غيره) : ذد عني حتى أحفر بئر زمزم ، وعلم أنه لا قدرة له على ذلك نذر إن رزق عشرة من الولد الذكور ليزبحن أحدهم عند الكعبة ، وقيل : بل إن عدي بن نوفل بن عبد مناف قال له ، يا عبد المطلب تستطيل علينا وأنت فذ لا ولد لك (أي متعدد بل لك ولد واحد) ولا مال لك وما أنت إلا واحد من قومك ، فقال له عبد المطلب : أو بالقلة تعيرني ؟ فله علي النذر

لئن آتاني الله عشرة من الأولاد الذكور لا أنحرن أحدهم عند الكعبة .
وسأل ابنة الحس ابوها بضعة أسئلة قال ... فأبي النساء خير ؟ قالت :
التي في بطنها غلام تقود غلاماً وتحمل على ورعها غلاماً ويمشي وراءها غلاماً^(١) .
وقد تحدث الجاحظ في كتابه الحيوان عن النسل وعن أسباب الرغبة
فيه قال : « فمنهم من يطلبه للكثرة والنصرة وللحاجة إلى العدد والقوة ،
ولذلك استلظت العرب الرجال وأغضت على نسب المولود على فراش
أبيه ، وقد أحاط علمه بأنه من الزوج الأول ، قال الأشهب بن رميلة :
قال الأقارب لا تغررك كثرتنا واغن نفسك عنا أيها الرجل
علّ بنيّ يشد الله كثرتهم والنع ينبت قضباناً فيكتهل
وقال الآخر :

إن بنيّ صية صيفيون أفلح من كان له ربيعون
يشكوك كما ترى صغر البنين وضعف الأُسُر .

وما أكثر ما يطلب الرجل الولد نفاسة بما له على بني عمه ولا شفاقة من أن
تليه القضاة وترتع فيه الأُمْناء فيصير ملكاً للأولياء ويقضي به القاضي
الذمام ويصطنع به الرجال . وربما هم الرجل بطلب الولد لبقاء الذكر
والرغبة في العقب أو على جهة طلب الثواب في مباهاة المشركين والزيادة
في عدد المسلمين أو للكسب والكفاية والمدافعة والنصرة والامتناع وبقاء
نوع الإنسان ولما طبع الله تعالى بني آدم عليه من حب الذرية وكثرة النسل

(١) السيوطي : المزهَر ، طبع عيسى البابي الحلبي وشركاه ج ٢ ص ٥٤١ .

كما طبع الله تعالى الحمام والسنانير على ذلك. (١)

هذا وما يزال العرف عندنا ان يقال للعروسين : « بالرفاء والبنين »
حين يهتآن بالزواج .

وقد نجد في تاريخ الأدب العربي بعض الأبيات تسوغ قلة العدد
بتشبيهات شعرية كقول الشاعر :

بغات الطير أكثرها فراخاً وام الصقر مقلات تزور
كأن الشاعر يحاول أن يسوِّغ حاله أو حال أسرته ولكن هذه
المحاولة التي يلجأ إليها تؤيد مذهبنا إليه .

ومن الجانب الثاني نرى الولد تتطلب تنشئته الاتفاق، وقد كان بعض
العرب يقتلون أولادهم إما من إملاق وإما خشية إملاق فمنعهم الاسلام .
وورد في كتب الأدب العربي من أقوالهم « قلة العيال أحد اليسارين »
ويعقب الجاحظ على كلامه السابق بما يلي : « وإن كان إذا جاءه الولد زاد
في همهم ونصبه وفي جنبه وبخله، وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم : الولد مجبنة
مبخله مجبهة . فيحتمل في الولد المؤمن المعروفة والهموم الموجودة لغير شيء
قصده له وليس في ذلك أكثر من طلب الطباع وزرع النفس إلى ذلك » .

ولعل اعنف المفكرين المسلمين في الصرف عن الزواج والنسل ابو
العلاء المعري وقد قدمنا له أبياتاً من الشعر في ذلك ، وفي « لزومياته »
بوارق متواترة تؤمض فيها ثقته على الحياة الدنيا هذه التي يدعوها « أم

(١) الحيوان، طبع مصطفى البابي الحلبي بمصر ١٩٣٨ ج ١ ص ١٠٨، ١٠٩، ١١٠ .
وفي كلام الجاحظ طعن لا يخفى في قضاة ذلك العصر وامنائهم .

دفر « ، فلا غرو إذا ندّد بالنسل ووصف الغنت والأذى والنوائب والتباريح التي يستهدف لها المرء في حياته ابناً وأباً^(١) .

ثم إن الولد إذا جاء قد يبدو أحياناً وكأنه دخيل واغل على الزوجين المتحابين المتعاشين يوجه حبهما إليه ويحملهما على العناية به والسهر من أجله زيادة على النفقات ، وقد أشار إلى ذلك عبد الرحمن بن الجوزي في كتابه « صيد الخاطر » حيث يقول : « وإن تزوج جاء الأولاد فمنعوه اللذة وانكسر في نفسه وافتقر إلى الكسب عليهم^(٢) » ، ويقول في موضع

(١) للمعري أبيات وقصائد كثيرة في ذلك انظر قوله :

نصحتك لاتكبح فان خفت مأثماً فأعرس ولا تنسل فذلك أحزم
وانظر القصيدة الثانية التي يقول فيها :

ومن رزق البنين فغير ناء بذلك عن نوائب مسقامات
وتأمل القطعة الآتية التي تصور سلسلة الغناء والأذى في هذه الحياة ان
اقتصر الأمر عليها :

أرى جبلاً حادثاً في النسا	ء جبل أذاه بهن اتصل
أتى ولد بسجل الغناء	فياليت وارده ماوصل
وان نظرت خطوب الزما	ن عض بنباب شديد العصل
وزيع من الغير الطارقا	ت بالرمح صر وبالسيف صل
وقال له صل داعي الهدى	وقال له ملحد لا تصل
وشب وشاب وأفنى الشباب	وسقياً له من خضاب نصل
ومن بعد ذلك يجيء الحما	م فانظر على أي شيء حصل
فيراحة النفس عند الما	ت ان كان هذا الحساب انفصل

(٢) طبع الحانجي ص ١٧٧ .

آخر من الكتاب : « والابن إن مرض ذاب الفؤاد ، وان خرج عن حد الصلاح زاد الأسف وان كان عدوا فمراده هلاك الأب ثم إن تم المراد فذكر فراقه يذيب القلوب » (١).

هذا وقد صار الولد في المجتمعات الغربية الحاضرة ولا سيما في المدن الكبيرة وبين الطبقات الكادحة عبئاً ثقيلاً على الأبوين ، حتى ان لفظ « البروليتاريا » المستعمل اليوم للدلالة على الطبقات الكادحة كان معناه في الأصل كثرة الأولاد ، لأن كثرة الأولاد تستدعي النفقات وتنقص ثروة الأهليين . وقد حسب الاحصائي الفريد سوفي Alfred Sauvy نفقات الولد سنة ١٩٣٩ بفرنسة فوجد أنه يكلف ١٢٠٠٠٠ فرنك في تنشئته حتى يبلغ الخامسة عشرة من عمره . فلو فرضنا ان الأب في الثلاثين حين جاء الولد لكان بإمكانه ان يوفر من دونه ١٢٠٠٠٠ فرنك في سن الخامسة والاربعين إن اهلنا الاعانات الحكومية للأسرة ولصار هذا المبلغ في صندوق التوفير ٢٦٥٠٠٠ فرنك حين يبلغ الأب الخامسة والستين فكفاه بقية عمره .

العامل المورفولوجي

إن صيغ الشعب يؤثر بعضها في بعض ، فمأوه وتكاثفه يسببان ضرباً

من الضيق يظهر في نفوس الأفراد فيجددون تناسلهم ، كما يلم الانسان من ذاته ويقل من حجمه في الزحام الشديد . وبالعكس هجرة فريق من الشعب المتكاثف المكتظ إلى أرض جديدة تساعد على نمائهم من جديد في تلك الارض كما حصل في أمريكا . نوه بأثر هذا العامل العالم الاجتماعي الفرنسي هلفاكس في كتابه « المورفولوجية الاجتماعية » ، وسنشير إلى ذلك ونوضحه في مواضعه خلال الفصول المقبلة .

العامل الفيزيولوجي

لو اغفلنا الناحية الروحية في الانسان واعتبرنا الناحية الفيزيولوجية فقط افتجد بعض العلاقات بين هذه الناحية وبين النتائج الديموغرافية ؟ ان الجواب على ذلك صعب لأن مراقبة آثار العامل الفيزيولوجي وحده متعذرة اذ كان الانسان ذا طبيعة مشتبكة ، ولما تعذرت المراقبة المباشرة عُمد إلى طرق غير مباشرة ، فافترض ان الانسان من الناحية الفيزيولوجية على غرار سائر الانواع الحيوانية فيبقى علينا اذن ان نراقب هذه الانواع الحيوانية . وقد انتبه المفكرون والتجار العرب إلى تكاثر الحيوان والنبات وإلى طراز هذا التكاثر . جاء في كتاب « الحيوان » للجاحظ :

« وإذا كثر الدجاج في دار أو اصطبل أو قرية لم يكن عدد بيضها وفراريجها على حسب ما كان يبيض القليل منهم ويفرخه ، يعرف ذلك

تجار الدجاج ومن اتخذها للغلة^(١). « ولا يكتفي الجاحظ بتعرف ذلك وذكره وتقريره والاستشهاد عليه بآراء مربّي الدجاج الساعين إلى الربح الحريصين عليه ، بل يلتمس تفسير ذلك وشرحه وبيان علته فيقول : « وسألت عن السبب الذي صار له الدجاج إذا كثرت قل يبضهن وفراخهن فزعمو أنها في طباع النخل ، فإن النخلة إذا زحمت أختها بل إذا مس طرف سعفها طرف سعف الأخرى وجاورتها وضيق عليها في الهواء ، وكذلك أطراف العروق في الأرض كان ذلك كرباً عليها ونمماً . قالوا : فتدانيها وتضاغطها وأنفاسها وأنفاس ابدانها يحدث لها فساداً ، قال : وكما أن الحمام إذا كثرت في الكنة والشريجة احتاجت إلى شمس وإلى ماء تغتسل فيه في بعض الأحيان وإلى أن تكون يوتها مكنوسة في بعض الأوقات ومرشوشة وإلا لم يكن لها كبير يبض ، على أنه إذا كان لها في الصميمين الدفء في الشتاء والكن في الصيف لم تغادر الدهر كله أن تبيض »^(٢) . ويمكن أن نميز في العصور الحديثة اتجاهين في هذا البحث ، الاتجاه الأول يبدأ منذ القرن الثامن عشر وهو أن عالماً انكليزياً تونسنـد Townsend يقرر في سنة ١٧٨٦ أن كل نوع حي يكثر حتى الحد الأقصى الذي يوافق كمية القوت المتهيء أو يأخذ مثلاً على ذلك عالماً صغيراً محدوداً

(١) ج ٢ ص ٣٣٢ .

(٢) المرجع نفسه ص ٣٣٥ . الصمبان حمارة الصيف وصبارة الشتاء ، وقد ورد لفظ الشريعة بالحاء في النص والشرح ولعله خطأ مطبعي .

وهو جزيرة جوان فرناندز Juan Fernandez يحمل اليها زوجان من المعز (ذكر وانثى) فتكاثرا بادية بدء تكاثراً سريعاً ثم تكاثراً معتدلاً ثم وقف عددها حول حد يناسب كمية الكلاء الذي في الجزيرة وكان هذا العدد يتجاوز قليلاً ذلك الحد في السنين المطيرة وينخفض عنه في السنين المجربة الجافة ثم حمل إلى الجزيرة بعد انقراط بضع عشرات من السنين زوجان من الكلاب الكبيرة فوجدت هذه الحيوانات اللاحمة في المعز غذاء سائغاً وتكاثرت تكاثراً سريعاً وهذا التكاثر خفض عدد المعز ونقص من تكاثره فاصبح هذا العدد ثابتاً حول حد يقابل عدد الكلاب التي في الجزيرة وهكذا يحصل ضرب من التوازن الحيوي مشتبك يستند إلى الظروف الاقليمية فاذا ساعدت هذه الظروف نبت العشب وربل المعز وربلت الكلاب أيضاً ، واذا لم توات حل الجذب ونقص عدد المعز وتبعه في النقص عدد الكلاب . ويرى تونسن ان ازدياد النوع البشري يقع على هذا الغرار تعيينه وتوجهه كمية القوت المهيبة فهي التي تحدد حجم السكان فتزيد فيه أو تنقص حين تزيد هي أو تنقص .

ويمكن ان نستنتج من ذلك انه لو نما القوت ووفر دائماً لربل السكان دون ما حد . غير ان هذه النتيجة قد انكر صحتها عالم فيزيولوجي امريكي هو ريمون بيرل Raymond Pearl جرب تجارب دقيقة في ذباب الخل Mouche du vinaigre فانتهى الى نتائج مغايرة لتنتائج تونسن تماماً وذلك انه تتبع نمو ذباب الخل وتكاثره في اثناء ووفر الغذاء الضروري

له فيه فلا عقة اذن تحول دون نموه وتكاثره من جهة الغذاء فتحقق ان زيادة عدد الذباب كانت تمر بطوار معينة مرورا منتظماً وذلك ان الازدياد كان معتدلاً اول الامر ثم تسرع ثم تباطأ ثم زال تماماً مع ان الغذاء ما يزال وافراً . وقد عهم بيرل نتائج تجاربه وافترض ان الناس في ازديادهم يسلكون الخط البياني لزيادة ذباب الخل . وقابل لتحقيق هذا الافتراض بين الاحصاءات المتتالية في بلدان شتى (كالسويد مثلاً) وادعى انه وجد الخط البياني نفسه الا انه يستغرق عدة قرون ، وهكذا يرى بيرل ان لافائدة في الاهتمام بزيادة السكان ونقصهم مادام الانسان كالحیوان يشتمل على منظم ضمني ، قصارانا ان نرى آثاره دون ان نفهمه ونتبينه .

ومثل ذلك تقريباً نتائج كورادو جيني Corrado Gini العالم الاحصائي الايتالي فقد زعم ان تناقص الولادات في اوروبا منوط بأسباب بيولوجية . وهي ان هذه الشعوب قد هرمت وبدأت بالاضمحلال فضعفت قوة التناسل فيها لضعف الغريزة واذا رأى فريق من المفكرين ان الحد من الولادات وتنظيمها تابع للارادة كأن الناس أصبحوا يتحكمون في غرائزهم ويصدرون فيها عن روية وتفكير افليس هذا معناه ان تلك الغرائز قد خمدت ؟ ان كل شعب من الشعوب يسلك في نموه دائرة او منحنيّاً حيويّاً ، بدايته الصبا ونهاية الهرم ، وكذلك الطبقات الاجتماعية ولا سيما الطبقات العليا فهي تربل وتنمو ثم لا تلبث ان تفقد قوتها الفيزيولوجية وينقطع تناسلها وتُصفي لوانطوت على انفسها ولم تتجدد

بالتيارات التي ترفدها بها الطبقات الأخرى. والمدن الكبيرة أكثر إرهاقاً للسكان من الأرياف مع أن نصيبها من الشيعة أكبر، لذلك تقل نسبة الولادات في المدن عنها في الأرياف لأنها مجتمعات تخضع لشرائط من العيش صناعية.

خلاصة

لقد المعنا موجزين بالعوامل المختلفة والعناصر الأساسية التي تؤثر في السكان. لكن تلك العوامل والعناصر تبدو في الواقع مشتبكة متآخدة مترابطة، يأتي التفكير فيميز بعضها من بعض وينوه بفريق منها أحياناً دون الآخر. إلا أن هذا الاشتباك والتآخذ والترابط يخف إذا نظر إلى عصر من العصور ومجتمع من المجتمعات. فنجد بعض تلك العوامل في عصر أبرز وأثره أشد. ونرى أن هذا العامل يؤثر تارة في جهة وتارة في جهة معاكسة، وكذلك بقية العوامل تتداول التأثير باختلاف الأزمنة والإمكانة ويتناوب تأثيرها سلباً وإيجاباً. نرى الناس تارة يستجيبون لدعوة الدين السماوية فيؤثر ذلك في صيغتهم الديموغرافية وتراهم تارة أخرى يهوون إلى الأرض لا يفهمون إلا ما يوائم لذاتهم المعجلة ويرضي لبائاتهم المبادرة. بيد أن هذا التداول في التأثير والتناوب في جهة الأثر يزيدان في صعوبة المسألة حين تبحث بحثاً عاماً أجمالاً.

ولنا أن نسأل عن هذه العوامل أترتد إلى أصل واحد تتفرع منه وتصدر عنه أم لا بد من تعددها ولا معدى عنه؟ ولا يخفى أن هذا السؤال فلسفي صرف تجيب كل فلسفه عنه بما يوافق نظراتها العامة.

فترى الفلسفة المادية ان جميع تلك العوامل مردها الى عامل واحد ؛ وهو العامل الاقتصادي تتأثر منه السكان تأثراً مباشراً بطريق ارتباطها بالغذاء والقوت والمعاش واما غير مباشر بأن يستدعي العامل الاقتصادي طرازاً من التفكير ويحتلب ضرباً من العادات والاعتقاد يؤثر هذا بدوره في صيغة السكان ، وما نجده من نحل دينية شاعت في القرون الوسطى ومن تقاليد وعادات جرت في بعض وديان جبال الالب النمساوية كأن يتزوج الولد البكر مثلاً ويلتزم اخوته واخواته العزوبة والاقامة في بيته انما ينكشف ذلك عن قلة في الموارد ونقص في القوت . والراهب الذي يحسب نفسه مستجيباً لدعوة سماوية علوية انما يخضع في الواقع لقانون ارضي ويلبي حاجة مادية .

وترى الفلسفة الروحية تقيض ذلك وتبأسك تلقاء هذه المقدمات والمحاكات ولا تجد كبير صعوبة في الرد عليها ، فهي لا تنكر ان صيغ السكان ذات علاقة وثيقة بالقوت ، غير ان هذا القوت كما يتعلق بالموارد الطبيعية الارضية يتعلق ايضاً بحالة الصناعة واساليب الاستغلال . والموارد الطبيعية في الارض لم تتغير في القرن العشرين الذي نعيش فيه عنها في القرون القديمة السابقة للتاريخ ومع ذلك فإن الارض تغذي اليوم اضعافاً مضاعفة من الناس اكثر من ذي قبل وهذا لا جرم ناشئ عن تقدم الفكر الانساني وكشوفه العظيمة . واذن فان صيغ السكان منوطة في نهاية التحليل بالفكر الانساني . ذلك نزاع فلسفي في جوهره وليس للباحث الاجتماعي وهو يرغب

ان يتقيد بالروح العلمية ان يؤثر نزعة فلسفية على اخرى بل شأنه ان يشير الى الجهتين وان يتعقب العوامل الاجتماعية المتعددة في دراساته .
ولكن تبين هذه العوامل وتلمح آثارها في صيغ السكان من كسب يستدعيان تعرف هذه الصيغ .

ولما كان موضوع بحوثنا السكان وصيغهم وقضاياهم اقتضى ان نتناول بشيء من الدراسة في البداية سكان الارض عامة وتوزعهم عليها فتعرف هذا الاطار العام الذي يندرج فيه الناس جميعاً ، وتندرج فيه صيغهم .



سكان الأرض

يعيش البشر على الأرض جماعات وهذه الجماعات ليست منعزلة عن بعضها كل الانزال ولا منطوية على نفسها تماماً بل هي مترابطة قليلاً أو كثيراً وتتألف في مجموعها سكان الأرض ومثل هذا الترابط والميل إلى التقارب والتعارف، أشد ما كان البشر شعوراً به اليوم. وزاد اقتراب الشعوب واطلاع بعضهم على شؤون بعض وعنايتهم بذلك تقدم العلم والصناعة في العصر الحديث وانتشار الصحف والمذيع «الراديو» وطبي المسافات بالطائرات والاهتمام بالاحداث السياسية إذ أصبح الحدث السياسي في قطر لا يعدم له صدى في بقية الأقطار. نعم إن كثيراً من الجماعات عاشت أحقاباً طويلاً مفصولة بعضها عن بعض، أوجاهلاً بعضها وجود البعض الآخر، حتى في الزمن الحاضر قد نجد بين القبائل المتوحشين وجماعات الفلاحين من لا تتجاوز آفاقهم حدود مساكنهم وتخوم أراضيهم بيد أن الناس ليسوا كالحيوان أو النبات فكما ينزعون إلى الخروج من أنفسهم ويتصورون امكنتهم في مجتمعهم بالنسبة إلى غيرهم من الناس كذلك ينزعون بأفكارهم إلى تجاوز مجتمعهم وتصور هذا المجتمع بين المجتمعات الأخرى.

وقد كان العالم المعروف لدى القدماء في زمن المؤرخ اليوناني هيرودوت يشمل اجزاء شتى متسعة بينها انواع من التبادل والوان من الصلات . ثم ان الغارات والحروب والحملات المسلحة انتجت اضطرابات سرعان ما امتدت آثارها والناسح مداها . كانت حركات الشعوب المختلفة حول البحر الايض المتوسط في آسية وأفريقية وأوربة ذات اصداء تجاوبت في الصين وايران وتركستان وفي بلاد الباطق وغربي اوربة خلال عصور عديدة .

وعدا ذلك مافتى التبادل الاقتصادي منذ القديم يصل بين البلدان المتنائية ويطير على افواه التجار والرحالة في كل صقع تنفا من اخبار الاصقاع الاخرى وهكذا اعتاد البشر منذ القديم ان يتصوروا امكان اتصال بعضهم ببعض كائهم بالجملة مجموعة واحدة .

ليس قولنا سكان الارض إذن تعبيراً حسابياً ليس غير اذ هم يؤلفون عليها كتلة مبسطة تجري فيها حركات مختلفة وتسري خلالها حياة مشتركة . وتلك الكتلة اذا نظر اليها من بعد يبدو في بعض جوانبها فجوات وهي تستدق في مكان وتغلظ في مكان آخر وليس ما يمنع من اعتبارها كائنا جمعياً واحداً .

وليس لدينا قبل القرن السابع عشر محاولات لاحصاء سكان المعمورة ولكننا نجد منذ ذلك القرن ومنذ القرن الثامن عشر بعض المحاولات في المانية وانكلترة وفرنسة وإتالية . وقد بدأ الاحصاء أول الأمر بطريق

غير مباشرة وعلى وجه التخمين وذلك بتعداد البيوت او مواقع النيران
وضرب الحاصل بالمتوسط العددي لاعضاء الاسرة ، او بالتعويل على
سجلات المواليد والوفيات ، وساد الظن مدة طويلة ان تعداد السكان في
صقع تعداداً حقيقياً شيء متعذر ، حتى القرن الثامن عشر حين شرعت
الحكومات في بعض البلدان المتقدمة تقوم باحصاءات رسمية فيحرر كل
قاطن جزاة باسمه وتجمع الجزازات ثم تفرز في الادارة المركزية وما يزال
الاحصاء في بعض القارات كافريقية وآسية الى يومنا هذا متأخراً .

ومع ذلك هل يتعذر الحصول على تقدير عام لحرارة سكان المعمورة منذ
ثلاثة قرون او قرنين حتى اليوم؟ لنترجع الى دراسة حديثة قام بها الامريكي
ولكو كس Willcox فنجدها امرين: اولاً جدولاً مفصلاً بجميع التقديرات
التي صنعها اعلام العلماء منذ القرن السابع عشر الى يومنا هذا حول سكان
العالم ونلقي خمسة تخمينات في اربع سنوات مختلفة في الفترة بين ١٦٥٠-١٧٠٠
وسبعة عشر تخميناً في خمس عشرة سنة مختلفة خلال القرن الثامن عشر وخمسة
وأربعين تخميناً من ١٨٠٠-١٨٥٠ وستين تخميناً من ١٨٥٠-١٩٠٠ وتسعة
وثلاثين من ١٩٠٠ الى ١٩٣٠ وتكاثرت الاحصاءات في العصر الحديث وليست
هذه التخمينات عديمة الجدوى ، فقد احرز بعضها ثقة كبيرة بين العلماء
والجغرافيين وتداولوها ، ولم تكن اعتباطية ولا استندت الى أسس واهية بل هي
تلخص معارف العهد الذي اجريت فيه وهي على العموم عبارة عن ملاحظات

اقليمية في اقليم من الاقاليم اضيف اليها حزر السياح ومشاهدات الرحالة. وقد انتقد المؤلف الامريكي هذه التخمينات واصلاحها (وهذا الأمر الثاني الذي تفيدنا اياه دراسته) معتمداً على ما لم يحط العلماء السابقون به من علم بالمقايسة والتقريب بين المصادر الأجنبية التي ترجع الى عهود قديمة ولم تكن معروفة ، ومعتمداً على تطور العلم وتقدمه وذلك باجراء الحساب على العصر الحديث والرجوع شيئاً فشيئاً من الحاضر الى الوراء بعملية التقريب الخارجي Extrapolation. ومن الجلي ان مثل هذه العملية تستند الى افتراض الانتظام في التطور والنشوء ، وهو افتراض يضعف اليقين فيه كلما قدم العهد غير ان النتائج كانت تقايس بمعلومات اخرى من مصادر مختلفة لتحقيقها او اختيار اوسط الحدود ووافق الحلول واكثرها اعتدالاً واشدها امكاناً .

وكانت هذه جرأة اولى في قياس امر واسع النطاق جدا وهو سكان المعمورة وفي تبين ازديادهم خلال مدة طويلة المدى تناهز ثلاثة قرون (تزيد على سبع الزمن المنصرم منذ بداية التاريخ الميلادي) .

وقد اتى كارسوندرز Carr Saunders بعدوكلوكس وعدل حساباته

بعض التعديل وانتهى الى الارقام التالية :

السنة	الرقم المطلق للسكان بالمليون	الرقم النسبي
١٦٥٠	٥٤٥	١٠٠
١٧٥٠	٧٢٨	١٣٣
١٨٠٠	٩٠٦	١٦٦
١٨٥٠	١١٧١	٢١٥
١٩٠٠	١٦٠٨	٢٩٥
١٩٣٣	٢٠٥٧	٣٧٨

وعدد سكان الارض في الوقت الحاضر قريب من المليارين ونصف المليار بالتخمين أيضاً اذ لا يزال كثير من البلدان غير مضبوط الاحصاء . ولا تغني المورفولوجية الاجتماعية هذه الاعداد لولا انها ترغب في تعيين اتساع البشرية وتعرف جرمها وحجمها وسرعة ازديادها . لنفكر في الانقلاب الذي حصل في الافكار عن العالم المادي حين امكن قياس ابعاد عالم السيارات، وقياس المسافات بين الأرض وبعض الاجرام السماوية فقد قام على هذا الانقلاب علم الفلك اجمع ، وكذلك سكان المعمورة يبدو مجموعهم كالاتار الاعم الذي تجري ضمنه جميع الامور الاجتماعية ولا شك ان سعة هذا الاطار وكبر هذا الجرم لا بد ان يؤثر في التيارات الاجتماعية الجارية فيها ، ولذلك وجب ان تكون امثال هذه البحوث في بادئة العلوم الاجتماعية .

واذا دققنا الجدول السابق رأينا ان البشر ازدادوا فاصبحوا اربعة

أضعافهم تقريباً ورأينا نسبة الازدياد تتسارع عامة مع الزمن الا انها أخذت بالتباطؤ في اوروبا منذ قريب .

وقد كانت آسيا من غمار هذا الازدياد في الطبيعة قبل سنة ١٧٥٠، وازداد سكان اوروبا بعد ذلك ازديادا ضخماً وإلى ازديادهم هذا يرجع تسارع نسبة الزيادة العامة كما انضاف اليه الازدياد السريع في سكان الدنيا الجديدة . وقد بحث هلفا كس نسبة زيادة البشر قديماً وحديثاً في مختلف القارات مستنداً إلى أرقام ولكوكس فقط فوجد أن آسيا في القديم كانت تحوي نصف البشر تقريباً وهي ما تزال اكبر موطن لهم لانها تشمل في الوقت الحاضر ما يناهز النصف أيضاً ، وان اوروبا ازداد سكانها فصاروا $\frac{3}{4}$ سكان العالم بعد ان كانوا خمسهم ، وان افريقية لم يتغير عدد سكانها غير ان نسبتهم إلى سكان العالم اجمع انخفضت من $\frac{1}{2}$ إلى $\frac{1}{3}$ ، وان امريكا صارت تؤلف ثمن السكان الآن .

واستوعى انتباه هلفا كس ثبوت بعض النسب السابقة على مر الزمان كاشتغال آسيا واوربا قديماً وحديثاً على ثلاثة ارباع البشر تقريباً وكاشتغال آسيا على نصف عددهم تقريباً في مختلف العصور . ولم تتغير النسب للقارات الاخرى الا تغيراً بسيطاً . واذا نظرنا الى الانسان ودققنا النسب بين أجزائه كالرأس والصدر والبطن والاطراف وبين جملة جسمه مدة نموه ونشوئه وجدنا تغير النسب في الانسان وهو جسم حي اشد اختلافاً واقل انتظاماً منه في سكان العالم . (وجد العلماء مثلاً ان طول الوجه الى القامة اي الى طول

الجسم كله يكون بمقدار الربع لدى الولادة ويبلغ الخمس بعد سنتين والسادس في سبع سنين والسبع في الثانية عشرة والثمن في العشرين . وربما كان في ذلك دلالة عند هلفا كس على ان للنوع البشري صيغاً عامة ونسباً تتغير ضمن حدود ثابتة لا يمكن ان يتجاوزها الا ببطء شديد وفي احوال استثنائية فهو حبيس شكله كسائر الاحياء المتعضية وليس شيئاً هامداً كحفنة الرمل تذروها الرياح كيفما اتفق او كاللجة من الماء تنساح في جميع الجهات .

نسأل الان لم كان هذا الثبوت في توزع البشر ؟ كثيراً ما يجاب على ذلك بتأثير الشرائط الطبيعية . وهذا امر واقع لا يجوز اغفاله فالصحارى وسلاسل الجبال والبحار الواسعة حالت منذ القديم دون تنقل الناس فوقفته أو عاقته أو حدت منه وعلى العكس الاراضي الخصبة المريعة والسهول المنبسطة قليلة الارتفاع والاقاليم المعتدلة المواتية الملائمة سرعان ما كانت منتجع الرواد ومحط الركبان فكان نصيبها من الاستيطان باكراً ووافراً . بيد ان هذا التفسير عليه طابع السداجة لأن البيئة الطبيعية اذا اثرت في الانسان وانتشاره فان الانسان يؤثر بالمقابل في الارض ، وتأثيره أقوى واعمق . وليست الختمة الطبيعية التي تستهوي بعض الجغرافيين صحيحة . ذلك انه وجدت مناطق كثيرة ملائمة للسكن وهي مع ذلك غير مسكونة ووجدت مناطق اخرى قليلة الملاءمة له وهي مع ذلك معمورة بالاهلين قد رسخوا فيها وارتبطوا بها بالارادة والعادة رغم

العقبات الكؤود . فالسودان مثلاً مع تنوع اراضيه وخصبها نادر السكان وكذلك سهول الطمي الخصبة في وادي المسيسيبي قطانها قليل منتشرون فيها انتشاراً ، ثم لم تستطع العقبات الطبيعية ان تقف دون سير البشر وحسبنا ان نذكر هنا تلك الغارات الجارفة التي تحدت من شاسع انحاء آسيا حتى بلغت اواسط اوربا . وقد ابانت الكشوف الاتنوغرافية الحديثة وجود منطقة حضارة قديمة واحدة تشمل شطي المحيط الهادي الآسيوي والامريكي وتربط بينهما كأن تلك المصنوعات والادوات والاسلحة المتشابهة واللغة الواحدة التي تدل عليها الاثار قد سار بها ملاحون أقدمون فعبروا المحيط الهادي ونشروها على سيفه المقابل .

ولقد كان الرومانيون يعتبرون القسم الشمالي من اوربا وراء الرين غير صالح للسكنى ويعتبرون المقام في ارباضه بمنزلة النفي لبرده القارس ولكن البشر اخيراً تغلبوا على شرائط اقليمه القاسية فاصطنعوا التدفئة العامة وانهجوا أساليب التنوير المناسبة ووضعوا الزجاج في النوافذ ولبسوا الثياب الصوفية والقرو واستطاعوا بذلك اقامة حضارة جميلة ما تزال تمتد اليوم حتى اقصى الحدود الشمالية في اوربا وكذلك في كندا وسيبيريا فاصبحت هذه المناطق مواطن للناس وافرة السكان .

ولننظر الى عصرنا الحاضر والى الوراء حتى قرن كيف كثرت وسائل النقل وتكاملت فقربت البعيد وذللت الصعب وربطت بين داني الارض وقاصيها ، عامرها وغامرها ، سهلها ووعرها ، برها وبحرها الخ ... ومن

هنا يتبين ان الشرائط الطبيعية لا تستطيع ان تقف حائلة دون انتشار الجماعات البشرية .

ويذكر فريق آخر من الباحثين عند الكلام في عوامل توزيع البشر الشرائط الاقتصادية والعوامل القومية . فقد كان الناس في باكورة عهودهم وبادة مراحلهم رعاة او صيادين في البر او البحر فاستوجبت نحتهم هذه في معيشتهم تنقلهم في المكان فكانوا بداء يحملون خيامهم وينصبونها في مواضع متبدلة فلما زاولوا الزراعة اقاموا وارتبطوا بالارض وثبتوا فيها ، ولبثوا احقاباً طويلاً على هذا الشكل ثم شرع الفلاح يغادر حقله الى المدينة تجذبه الصناعة الناشئة فيها فحصلت هجرات داخلية في البلاد ولكن هذه التيارات التي حملت سيلاً من سكان الارياف فنقلتهم الى المدن تركتهم فيها وثبتتهم صناعات في المصانع وربطتهم بها عن طريق الشركات والتقابات وفي غضون ذلك نشأت يثاات قومية كانت لهاتائج بارزة ذات شأن ، والذين يعيشون في هذه البيئات يجدون فيها لغة واحدة وتقاليدها واحدة وطراراً من المعاش واحداً ولا يجدون امثالها في خارج بيئاتهم ، كل ذلك اذن خلاصة عادات اقتصادية وقومية ، ولما كانت العادة تدفع الى الاستمرار كان من نتايجها ان امسكت الناس في الامكنة التي عاشوا فيها .

ويرى هلفا كس ان هذا التعليل ليس ممتنعاً على النقد ايضاً اذ لا يمكن أن نعتبر العادة مبدأ نرتكز اليه في تعليل النتائج لانها

هي نتيجة . ان الانسان يخضع للقوى الاجتماعية وهي التي تجعله يقيم في مكان او يتحول عنه ، والجهاز الاقتصادي لجماعة من الجماعات ويشتهم القومية هما من هذه القوى الاجتماعية ، غير انهما نتيجتان لاسبان اصليان ، واذا تألف البشر على هيئة جماعات اقتصادية ثابتة فتألفهم ناشيء عن توزيعهم على المكان توزعاً خاصاً لان الصناعة مثلاً من أجل أن تقوم في أشكالها الحديثة الحاضرة تقتضي أن السكان وصلوا إلى درجة من الكثافة والتجمع مناسبة ، وكذلك اليئات القومية أو الأمم لم تحصل إلا حين وجدت مقاطعات ومدن حافلة بالسكان ونشأت بينها علائق وثيقة دائمة ونتاجت منها تصورات جمعية مشتركة .

وهكذا نقضي في نهاية البحث إلى العوامل الأصلية وهي صيغ السكان (مجموعهم وكثافتهم وأشكال تجمعهم) .

ان السكان المتعاشين معا يشعرون مع الزمن بالصفة التي هم موجودون فيها وبعلاقتهم مع البيئة الطبيعية التي يحيطون فيها ومع الشعوب التي تجاورهم كما يشعرون بصفة جيرانهم الديموغرافية ، ولذلك هياً كل فريق مكانه بين الشعوب الأخرى ، ارتبط معهم من جهة وافترق عنهم وتميز من جهة أخرى وهذه المشاعر المشتركة لدى الشعب قوة تقاوم التبدل ؛ ثم حصل تقسيم العمل وارتباط الحرف بعضها ببعض في منطقة من المناطق فكانت قوة تماسك أيضاً لا سيما حصولاً في داخل الشعب فشر هذا الشعب أنه يؤلف كياناً مستقلاً ، وكذلك نشأ الشعور القومي

من استمرار الجماعة في سياق التاريخ أجيالاً ومن كون الناس قد القوا المعيشة اسراً جنباً إلى جنب في اطار اقليمهم فهم يولدون ويموتون في أمكنة واحدة ويتزوج بعضهم من بعض ويؤلفون اسراً ذوات تاريخ في تلك الأمكنة، وهم يدركون كل ذلك إدراكاً غامضاً ويتصورون كأنهم جيلوا من طينة واحدة وصنعوا من طينة واحدة .

هذه القوى الجمعية التي حللنا عناصرها ووصفنا نتائجها ذات حدود في مقاومتها ، لأن كثيراً من الشعوب قد غيروا مقامهم وتبدلوا أوطاناً غير أوطانهم في غضون التاريخ، والذي كان يسهل مثل هذا التغير انتقال الشعب أجمع وتحوله دفعة واحدة ، أو أن الشعب لم يمض على مقامه في الأرض أمد بعيد أو أنه اكتسب الأرض عنوة ثم جلا أمام ثورة الشعب الأصيل أو أمام فاتح جديد وهلم جرا .

هكذا يرد هلفا كس توزع السكان - وعلى أبحاثه نعتمد في بعض هذه الدراسات - إلى سبب أصلي وهو تغير الصيغ الديموغرافية ، وهذا التعليل فيه طرافة ودقة نظر إلا أنه لا بد من تعديله بعض التعديل وجعله أعمراً وأوسع لكي يغدو أشف عن حقيقة الحياة الاجتماعية واكشف عن تعقدها . إن هذا العالم الاجتماعي قد رد تلك الشؤون الاجتماعية التي سبقت الإشارة إليها إلى سبب واحد وجعلها جميعها نتائج عنه دون عكس ، وهذا مفهوم باللسببية لأن هذه النتائج تستطيع بدورها أن تؤثر في ذلك السبب أيضاً وتغير فيه كأنه نتيجة لها أيضاً . إن بين العوامل المورفولوجية

وقد تبيننا فعلها وبين الشرائط الطبيعية والاقتصادية والعوامل القومية تأثيرات متبادلة على شكل « مفعول جدلي » كما يقول الجدليون . فلا يكفي أن تبين فعل العوامل المورفولوجية في الشرائط الاقتصادية والعوامل القومية بل ينبغي أيضاً أن نحتلي الجهة المقابلة ونقر تأثير الشرائط الاقتصادية والعوامل القومية في الصيغ الديموغرافية . وحسبنا هنا في التويه بوجهة النظر هذه أن نذكر الملاحظة التي أوردتها بعض المفكرين على كتاب العالم الديموغرافي لندري Landry المسمى « الثورة الديموغرافية La révolution démographique » وهي أن ازدياد السكان في انكلترا خلال القرن التاسع عشر ذلك الازدياد الضخم اذ بلغوا اربعة اضعافهم في غضون بضعة اجيال على حين لم يكدر يربو الشعب الفرنسي إلا بمقدار نصفه في المدة نفسها ، لا يمكن شرحه دون الاشارة بنشوء الصناعة الفحمية التي سبقت انكلترا فيها فرنسا وبذاتها ، والتي من جملة عواملها وجود مناجم الفحم والحديد في اراضيها من جهة واكتساب مركز جيد في التجارة البحرية من جهة اخرى على حين أن فرنسا بلاد زراعية بوجه الخصوص . وكذلك نورد هنا مثل المانيا في عهد النازية إذ استطاع هذا النظام أن يؤثر في بعض الصيغ الديموغرافية فيزيد في نسبة الولادات .

وأيا كان الأمر فاعلم الظن ان البشر كانوا في اقدم ازمانهم أقلّة متخلفين في الأرض خفاف الكثافة لذلك كانت جموعهم قليلة العدد وكانت أشكال تجمعهم ضعيفة الثبوت . ثم تغير الأمر حين اشتد ارتباطهم

بالارض عن طريق الزراعة فربلوا إذ ذاك وانتشروا واشتد تكاثرهم حتى ملئوا الخلال بينهم وبين الشعوب المجاورة لهم وملئوا الخلال الداخلية في اراضيهم أيضاً . ثم قامت اركان الصناعة الأخيرة وتسارع ازديادهم جداً حتى انهم في ثلاثة القرون الأخيرة بلغوا اربعة اضعاف ما كانوا عليه . وكان سكان أوروبا في الطليعة ازدياداً في هذه الفترة اذ كثروا حتى بلغوا خمسة اضعافهم . ونزح الى الدنيا الجديدة بعض العناصر البشرية من العالم القديم فاستوطنوها وتكاثروا تكاثراً كبيراً في وطنهم الجديد . وقد رأينا توزع السكان وتكاثرهم يتعلقان بعوامل شتى وخاصة بالصيغ الديموغرافية وما إلى ذلك من شرائط اقتصادية وقومية وطبيعية أيضاً غير أن هذا التعلق واقع في شكل مفعول جدي .

والتكاثر نفسه قد اختلف في سياق التاريخ بالنسبة الى وعي الافراد وإلى وعي الشعوب ومر بثلاث مراحل عامة بهذا الاعتبار : المرحلة الأولى قلة التبصر الفردي وقلة التبصر الجمعي ، كان الفرد لا يفكر بوجه عام في نتائج هذا التكاثر الفردية والجمعية ، وكذلك كانت الدولة (اللهم بعض الشذوذ فقد نجد في كتابات افلاطون ما يشير إلى تفكير الهيئة الاجتماعية في الحد من التناسل حداً يتناسب مع ثروة البلاد) ثم المرحلة الثانية وتختص بانتباه الفرد وسعيه لحد من نسله متأثراً بعوامل مختلفة منها حفظ مستواه الاجتماعي ورفاهيته الشخصية كما في العصور الصناعية الأخيرة بأوروبا ، ثم المرحلة الثالثة وهي مرحلة العصر الحاضر

فقد أخذت الدول الحديثة وهي تخدم شعوبها وتعنى برفاهيتهم تحاول
حساب تكاثر رعاياها وتسعى أن تتبين مختلف صيغهم الديموغرافية وأن
توجه حركات هذه الصيغ وتنشطها ، لأن زيادة السكان وامتداد آجالهم
بتمهيد الأحوال الاجتماعية الملائمة من أهم الأمور التي تجد الدول الحديثة
فيها أصول قواها الذاتية العميقة .



الجنسان الذكور والاناث

للناس سكان الأرض سمتان: الجنس والعمر، وهم باعتبار الجنس صنفان: ذكور وإناث، وباعتبار العمر فئات متعددة وأجيال متلاحقة.

تتكلم أولاً عن اختلاف الجنس. هذا الاختلاف بدائي أي حاصل من بداية الولادة بل أبكر من ذلك أي بعد الشهور الأولى من الحمل. ثم هو ثابت مستمر مدى الحياة حتى الموت. وهذا اختلاف موجود في سائر الحيوان وله هاتان الصفتان أيضاً أي بداءته وثبوته إلا أن العلماء وجدوا عند بعض الحيوان حالات لم يكن الجنس متعيناً فيها منذ الولادة وحالات أخرى أمكن للجنس فيها أن يتبدل في غضون الحياة.

الصفة الثالثة أن الاختلاف بين لا جدال فيه وكذلك عند الحيوان مع وجود شذاذ يصعب البت في أمرها. ومن المعلوم أن للذكورة والانوثة علامات أولى وعلامات ثانوية كما يقرر علماء الحياة وعلماء الجنين. فإذا اقتصرنا على العلامات الثانوية عند الإنسان كالصوت وشعر الأجمة والسبال الخ... وجدنا سلسلة من الحالات المتوسطة، وخلافاً لذلك نجد انقطاعاً بين الجنسين حين نعتمد على الصفات الأولى لأن الختاني الحقيقيين قليل جداً.

الصفة الرابعة للجنس المثوية اي الذكورة والانوثة دون خلوه منهما.
وفي النحل ثلاثة أجناس : الثول او الذكور ، واليعاسيب ^(١) او المسكات
والعسالات او العاملات .

الصفة الخامسة نسبة الذكور الى الاناث قريب من التساوي لكن
هذه صفة للشعب بمجموعه لا يمكن اباتها الا بالاحصاء .

الصفة السادسة والاخيرة تكامل الجنسين ، فلا بد من كليهما لضمان
النسل على الأقل .

هل هذا الاختلاف في الجنس بيولوجي صرف ؟ اي هل هو شرط
بيولوجي للحياة الاجتماعية يتلقاه المجتمع تلقياً خارجياً دون ان يكون له
عليه سلطان ؟ نرى بادىء بدء ان صفة من هذا الاختلاف وهي كونه
بيننا لاجدال فيه قد تشدد او تضعف بتأثير الحياة الاجتماعية . تشدد مثلاً في
المجتمعات البدائية والمتوحشة لما يعزى الى النساء عندهم من امور سحرية
او مقدسة ولما يحفظن به من حرمان . كذلك تشدد في مجتمعاتنا تبعاً
للعادات والمؤسسات والتقاليد ، كتسجيل المواليد في سجلات النفوس ،
وحق الانتخاب والترشيح ، والتجنيد ، وفصل الجنسين في المدارس ، وسن
الرشد الشرعية ، واخذ الادنى للزواج ، وتفاوت الحقوق في الحياة الزوجية ،
واختلاف الترية ، والمشاغل ، والوظائف ، ولا سيما التمايز الظاهر في اللباس .

(١) بعض كتب اللغة يفيد ان اليعاسيب هي المسكات وبعضها يفيد انها الذكور .

الا ان شروط الحياة العصرية الجديدة تنقص من جهة ثانية هذا التفاوت احياناً . وبالجمله يفترق هذا التفاوت بافتراق الحضارات . وهذا يثبت تعلقه بالمجتمع .

وأينا ان الرجال والنساء جنسان مختلفان ، هل يؤلفان في المجتمع فئتين او فريقيين اجتماعيين متميزين ؟ ان الاسرة ابسط فئة في المجتمع وفيها من يمثل كلا الجنسين ، غير أن الحواجز الفاصلة بين الاسر بعضها عن بعض لا تمنع ان يؤلف الرجال والنساء في كثير من المناسبات فئتين مختلفتين وان تعيش كلتا الفئتين حياة جمعية تكاد تكون مستقلة منفصلة ، وهذا الانفصال واضح في بلادنا جدا للحجاب . فالنساء يتزاورن وحدهن من بيت الى بيت ، والرجال كذلك ، والمقاهي الشرقية لا يؤمها الا الرجال وكذلك المساجد ، وفي النهار تجذب الاعمال الرجال وتبقى النساء في البيوت غالباً . حتى في البلاد الغربية تستأثر الاعمال بالرجال وتدع شيئاً من الفراغ للنساء . لننظر الآن الى الجنسين من جهة العدد حسب . هنا نميز امرين : الاول نسبة المواليد من كل جنس والثاني نسبة الجنسين في الشعب كافة على اختلاف اعمارهم ، ونبحث هل للمجتمع تأثير في الحالين ؟ .

نسبة المواليد من كل جنس اولاً - نجد في الماضي البعيد ، في جاهلية العرب وعند اليونان بل في القرن العاشر قبل المسيح آثاراً لاهتمام الناس بجنس المولود والتماس اسباب تكونه ، ومحاولة التأثير فيها . لقد تساءل الناس منذ بداية البشرية وفي كل مكان حين ينتظرون مولوداً اذ كراً يكون

ام اثني ؟ وليس تساؤلهم مجرد فضول لان حظ الذكر عند الاقوام القديمة والاقوام المتأخرة غير حظ الاثني . وقد استطاع الاسلام ان يغير الى حد كبير نظر العرب الى البنات . حتى اليوم يعنى الاهل في كل ارض عناية مختلفة بمستقبل بناتهم وبنينهم . يضاف الى ذلك ميول الاهل الشخصية حول جنس المولود البكر او اي مولود آخر فتختلف لذلك جودة الاستقبال .

وقد راجت ضروب من الخرافات وفنون من السحر والشعبذة للآتيان بالبنين او البنات وفق المشيئة . ولا يزال بعض الاوهام حول ذلك شائعاً .

واتخذ البحث شكلاً انسب حين بحث الناس عن نسبة المواليد من كل جنس في مجتمع كثير السكان وحاولوا تعيينها . وربما كان من الغريب تأخر البشر في انتباههم الى هذه النسبة البسيطة وتأخرهم في تعيينها . واول من وجدها الانكليزي غرنت Graunt سنة ١٦٦١ وكان تاجراً بالحرير وذلك بعد ان درس عدد التعميدات لكل جنس من المواليد طوال ثلاثين سنة فوجد ١٠٥,٨ بنين مقابل ١٠٠ بنت ، وايد زوسميلش Süssmilch الالماني الذي كان مرشداً في جيش فريديريك الاكبر صحة هذه النسبة بعد قرن . وهي قريب من النسبة الموجودة من اجل ٢٠ او ٣٠ قطراً ، والجدول الاتي يبين هذه النسبة في طائفة من البلدان خلال سنين متعددة :

السنة	التوزيع	السويد	الامم المتحدة	انكلترا	بروسيا	هولندا	بلجيكا	فرنسا	النمسا
١٩٠٥-١٩٠٦	٣,٦٠١	٨,٦٠١	٥٠١	٧,٣٠١	٣,٥٠١	٦,٥٠١	٦,٣٠١	٣٠١	٥,٥٠١
١٩٠٦-١٩٠٧	٦٠١	٨,٥٠١	٣,٥٠١	٥,٣٠١	٥,٣٠١	١,٥٠١	٧,٣٠١	٨,٣٠١	٧,٥٠١
١٩٠٧-١٩٠٨	٦,١٠١	٨,٥٠١	٧,٥٠١	٥,٣٠١	٥,٣٠١	٨,٥٠١	٨,٣٠١	٣,٣٠١	١,٦٠١
١٩٠٨-١٩٠٩	٦٠١	٧,٣٠١	٥٠١	٧,٨٠١	٣,٥٠١	٣,٥٠١	٣,٣٠١	٣,٣٠١	٦,٥٠١
١٩٠٩-١٩١٠	٣,٦٠١	٨,٥٠١	٣,٥٠١	٦,٣٠١	٥,٥٠١	٥,٥٠١	٦,٣٠١	١,٥٠١	٧,٥٠١
١٩١٠-١٩١١	٣,٥٠١	٨,٥٠١	٥٠١	٧,٣٠١	٣,٥٠١	٣,٥٠١	٦,٥٠١	٥,٣٠١	٦٠١
١٩١١-١٩١٢	٣,٥٠١	٨,٥٠١	٢,٥٠١	٦,٣٠١	٥,٥٠١	٥٠١	٧,٣٠١	٥٠١	٣,٦٠١
١٩١٢-١٩١٣	٥,٥٠١	٨,٥٠١	٧,٣٠١	١,٣٠١	٢,٥٠١	٣,٥٠١	٥٠١	٧,٣٠١	٨,٦٠١
١٩١٣-١٩١٤	٧,٥٠١	٨,٦٠١	١,٥٠١	٣,٣٠١	٥,٥٠١	٨,٥٠١	٣,٥٠١	١,٥٠١	٣,٦٠١
١٩١٤-١٩١٥	٦٠١	٨,٦٠١	٦,٣٠١	٦,٣٠١	٨,٦٠١	٥٠١	٥٠١	١,٥٠١	٦٠١
١٩١٥-١٩١٦	٣,٦٠١	٥٠١	٧,٣٠١	٦,٣٠١	٧,٣٠١	٥,٥٠١	٣,٥٠١	٣,٥٠١	٦٠١

وكان الظن قبل ان مواليـد البنات اكثر من مواليـد البنين ولا سيما في البلاد التي تقر نظام تعدد الزوجات . ثم استطاع تقدم الاحصاء ان يتحقق نسبة البنين الى البنات ^(١) عامة وهي ١٠٥ الى ١٠٠ اي قريب من الواحد مع زيادة ضئيلة في البنين . ولما كانت الوفيات في الاطفال البنين اكثر منها في الاطفال البنات تساوى العددان تقريباً في السنة الخامسة او السادسة .

ومن الواضح ان ثبوت هذه النسبة عبارة عن قانون وقد حاول كثير من النظريات تعليله ، ويفسر حساب الاحتمالات لنا ذلك بقانون من قوانين الأعداد الكبيرة وهو لو اخذنا كيساً ووضعنا فيه مقداراً كبيراً من الكرات السود ، ومثله من الكرات البيض ثم سحبتنا من الكيس عدداً كبيراً من الكرات لكانت الكرات المسحوبة من النوعين في النهاية متعادلة العدد تقريباً ويشهد هذا التعادل حتى يصبح تساوياً إذا ازداد السحب ، ولو وضعنا الكرات السود (البنين) والكرات البيض (البنات) بنسبة ١٠٥ إلى ١٠٠ لكانت نسبة صنفى الكرات المسحوبة ١٠٥ إلى ١٠٠ حين يرتفع عدد السحب . وهذه النسبة التي ذكرناها نسبة اجمالية بين المواليد الاحياء وترتفع نسبة البنين بين المواليد الأموات فنجدها ١٣٥ إلى ١٠٠ وترتفع كذلك

(١) حسبت هذه النسبة عند بعض انواع الحيوان فوجدت ١٠٧ عند الهر و ١٠٥ عند الفأر و ٩٨ عند الضأن و ٩٦٥ عند الخيل و ١٢٣ عند البقر و ١١٠ - ١١٧ عند الكلاب وقد تختلف هذه النسب قليلا باختلاف دقة الاحصاء واصعوبته عند الحيوان .

بين الاسقاط والاجهاضات . وربما كانت نسبة الحمل بالبنين اليه بالبنات قريباً من ١١٢ او ١١٦ إلى مائة وهي نسبة ما تزال قريباً من الواحد وتدل على أن البنين اعطى من البنات أثناء الحمل .

وقد صنعت احصاءات في نطاق أضيق مما سبق فوجد أن نسبة البنين تضعف بين المواليد غير الشرعيين عنها بين المواليد الشرعيين (في فرنسا من سنة ١٩٠١ إلى سنة ١٩٠٦ كانت النسبة بين المواليد الشرعيين ١٠٤٠٣ وبين المواليد غير الشرعيين ١٠٣٠٤ ومن سنة ١٩١٠ إلى سنة ١٩١٩ كانت النسبة الأولى ١٠٥٠٣ والثانية ١٠٣٠٤) وانها تختلف باختلاف الشهور (تزداد قليلاً في كانون الثاني وشباط وفي حزيران وتموز) وانها ترتفع في الريف عنها في المدن ، وانها ترتفع قليلاً عقب الحرب اذ لوحظ ارتفاعها في سنة ١٩١٨ و ١٩١٩ و ١٩٢٠ في فرنسا والمانيا ، وكذلك في عقب هذه الحرب الأخيرة ، وانها تختلف باختلاف الفرق بين عمري الزوجين (اكبر ما تكون عندما يتساوى العمران وعندما يكون الرجل اكبر من المرأة وتنخفض عن الواحد عندما تكبر المرأة الرجل) ، وانها متعلقة بالوراثة من كلا الأبوين . هذا ولا يخفى اثر الحياة الاجتماعية في هذه النسبة في بعض ماسبق (تنظيم الزواج ، شرعية العلاقات ، وعمري العروسين ، والحياة الريفية ، وحياة المدن) ثم ان منع قتل الأولاد من نوع واحد كواد البنات مثلاً يحفظ النسبة السابقة .

وليس لدينا في سورية احصاءات دقيقة ^(١).

المسألة الثانية يبدو فيها التأثير الاجتماعي اوضح وأوكد وهي نسبة الجنسين في مجموع السكان وتختلف صعوبة احصاء الرجال والنساء باختلاف الأَصْصاق لأنه قد يهمل تسجيل عدد من البنات والنساء أحياناً لأسباب شتى، للدين مثلاً أو لأنه جرت العادة على الغض من شأن المرأة واستصغارها في بعض البلاد كالصين واليابان وبذلك يتعذر أن يعين بالدقة أي الفريقين أكثر عدداً على وجه الأرض.

ولم يكن الباحثون قبل سنة ١٩٠٠ يملكون في هذا الموضوع إلا أرقاماً تخص نصف سكان العالم. حتى هذه الأرقام لم تكن كلها دقيقة مضبوطة، وقد وجد كارل بوشر Karl Bücher في دراسته لهذا الموضوع

(١) وجدنا نسبة المواليد الذكور الى نسبة المواليد الاناث في سورية بالاستناد الى نشرة المجلس الأعلى للمصالح المشتركة $\frac{١١١}{١٠٠}$ في سنة ١٩٤٥ و $\frac{١١٦}{١٠٠}$ في سنة ١٩٤٦. وبالاستناد الى المجموعة الاحصائية السورية $\frac{١١١٤}{١٠٠}$ سنة ١٩٤٧.

ونجد في هذه النسب امرين: الأول ارتفاعها عن النسبة المستقرأة سابقاً في كثير من الأقطار والتي هي حول ١٠٥ وهذا يجعلنا نشك في صحتها والثاني الاختلاف الشديد فيها وقد أخذت في سنين متعاقبة مع ان اختلاف هذه النسبة بطيء في خلال السنين المتعددة وهذا يزيد الشك في صحتها.

الا ان الخطأ الواقع ينبغي لنا تحليله فهو اما ان يكون ناجماً عن قلة الدقة في دوائر ضبط النفوس وجهاز التسجيل والاحصاء، واما ان يكون ناجماً عن تأخر بعض النواحي في بعض المحافظات وعدم تسجيل الأهلين للمواليد البنات لأن الرغبة فيهن قليلة فهن يغفلن في التسجيل ويغفلن في العناية.

سنة ١٨٩٢ رقماً وسطياً وهو ١٨٨ امرأة لكل الف رجل (١٠٢٤ امرأة في أوروبا، ٩٧٣ في أمريكا، ٩٥٨ في آسيا، ٩٦٨ في أفريقية، ٨٥٢ في استراليا وارتفعت النسبة في استراليا سنة ١٩٠٧ الى ٩٢٠) وربما وقع اغفال لعدد كبير من النساء في آسيا وأفريقية، لذلك يعتبر الجنسان متعادلين على الكرة الأرضية ومتساويين في العدد تقريباً .

إن هذه نتيجة اجمالية وسطية . وإذا اعتبر كل صقع على حدة وجب التفريق . ففي غربي شمال أوروبا تربي النساء على الرجال بالجملة . وتتناقص النساء عامة كلما انتقلنا من الشمال الغربي إلى الجنوب الشرقي حتى انعكس الأمر فتربي الرجال على النساء فيه ونقطة انعكاس هذه النسبة تقع في هنغاريا . نذكر بعض البلاد . فرنسا وبلجيكا وإيطاليا قريبة التعادل في جنسي السكان . النرويج والسويد واسكتلندا وانكلترا وسويسرا والدانمرك يقابل فيها ٩٢ أو ٩٥ رجلاً مائة امرأة . واستراليا واسبانيا يقابل فيهما ٩٦—٩٧ رجلاً مائة من النساء وعلى العكس من ذلك في اليونان والصرب ورومانيا نسبة الرجال اعلى (١٠٥—١١٠ مقابل ١٠٠) وكذلك الحال في الولايات المتحدة وكندا وزيلندا الجديدة واستراليا والهجرة إلى هذه البلاد الأخيرة هي السبب في ارتفاع نسبة الرجال . وقد وجدنا نسبة الذكور إلى الإناث في سورية كافة ١٠٣ إلى ١٠٠ في

سنة ١٩٤٤ و ١٠٢ إلى ١٠٠ في سنة ١٩٤٦ و ١٠٣ إلى ١٠٠ سنة ١٩٤٧ (١)

(١) نشرة المجلس الأعلى للمصالح المشتركة والمجموعة الإحصائية السورية

وفي لبنان مثل ذلك تقريباً ١٠٢ في سنة ١٩٤٤ و ١٠٣ في سنة ١٩٤٥
فيكون متوسط النسبة في لبنان وسورية خلال هاتين السنتين ١٠٣ رجال
مقابل ١٠٠ امرأة إن اعتبرنا الاحصاء صحيحاً. (١)

ما اسباب هذا الاختلاف في البلاد؟ انها ليست راجعة الى اختلاف
النسبة في جنسي المواليد فقد رأينا هذه النسبة تكاد تكون ثابتة في مختلف
الاصقاع. ننظر الى نسبة الوفيات بين الجنسين والى اسباب الوفيات
وتعرض احد الجنسين لها أكثر من الآخر في البلاد التي تنخفض فيها
نسبته. ليست نسبة الوفيات امراً فيزيولوجياً محضاً لان ظروف الحياة
الاجتماعية واحوالها تؤثر فيها الى حد بعيد، فاني لاءمت هذه الظروف
والأحوال احد الجنسين أكثر ونما عدده.

يولد الطفل فيستقبل الحياة الطبيعية ولا بد له في طفولته من عناية
يسبغها عليه اهله ورعاية يكلؤه بها ذروه قبل ان يستقبل الحياة الاجتماعية
ويدخل فيها. وتقل العناية والرعاية بالبنات في بعض البلاد حيث لا يرغب
فيهن أو يعتبرن عبئاً على الاسرة فيهلك منهن كثير خلال السنين الاولى،
وكذلك حيث تتزوج الفتيات صغيرات جداً فيتعرضن للحمل الباكر
وينقص متوسط آجالهن. وكذلك حيث يكون نصيبهن من الاعمال

(١) تختلف هذه النسبة في المحافظات فتعكس في محافظتي حلب واللاذقية
تربي النساء فيها قليلا على الرجال وكذلك في بيروت حيث تبلغ النسبة ٩٨ الى ٩٩
رجلا مقابل ١٠٠ امرأة.

مرهقاً كما يحصل في طبقات الدهماء الدنيا في جميع البلاد وفي الشرق الأقصى خاصة . ثم هن أكثر تعرضاً لسوء التغذية ولسوء المعاملة في البلاد التي هن فيها ممتنات او قليلات المكانة . أما في البلاد الاخرى فان التقدم الاجتماعي والعادات الحسنة يقضيان بمعاملة النساء معاملة كريمة فيوقين الاذى والارهاق ، ويكفين مؤن المعيشة وكل شيء يهمن ، وينبغي أن يضاف ايضاً الى العوامل في ارباء عدد النساء الحروب احياناً فهي للرجال أكثر اقتلاعاً (١) .

والنتيجة المهمة التي يزيد أن نستخلصها من هذا التحليل ، ان النسبة العددية بين جنسي الرجال والنساء قريب دائماً من التساوي والتعادل ، سواء نظرنا الى المواليد فقط ام الى السكان كافة ، وان العوامل الاجتماعية

(١) في سورية ولبنان ينبغي ان نضيف الى التعليقات السابقة من اختلاف العناية بالنساء (البنات مرغوب فيهن في محافظة الازقية مثلاً) ومن اختلاف البيئة الاجتماعية في الرقي عامل الهجرة الذي يتاب الرجال في الغالب ثم عاملاً اخر نفسياً اجتماعياً معا وهو ان كثيرين من الرجال في بعض القرى او النواحي يكتمون انفسهم لان الناس كانوا يخشون في السابق النفي الى الجيش في عهد العثمانيين فلذلك الخوف آتار اخذة بالزوال ويضاف ايضاً هذا الشعور الغريب عند كثير من المواطنين باليون والهوة القائمين بين الحكومة والشعب بسبب عهد الاستداب الاسود السالف .

هذا ولا يخفى ان الحكومة لم تهيأ لها الى الان ان تقوم باعمال منعشة للشعب من اجل تبديل هذا الشعور الذي هو في غير محله وربما كانت ظروف الزمان وخطوب الحداث وتكالب الامم الاجنبية كل ذلك بمثابة العقبات المعترضة في هذا السبيل او بمثابة العوائق الشاغلة للمهية عن تلك الاعمال ، لو جازت المعاذير في هذا المجال .

تؤثر في هذه النسبة ضمن بعض الحدود وتجعلها ثابتة وقريبة من الواحد.
أو ليس الزواج نفسه وهو أمر غريزي واجتماعي معاً يجمع بين
كائنين من هذين الجنسيتين المختلفين ويضمن تعاونهما ورعاية كل منهما للآخر
وحمايته ؟ فالرجل في الغالب يكفي المرأة امر النضال في الحياة ولكن
الحياة الزوجية بالمقابل تناسبه وتلائمه .

ولقد تبين بالاحصاء ان الوفيات بين العزاب اكثراً منها بين المتزوجين
في الاعمار المتساوية ، قيل ان ذلك ناشئ عن كون العزاب ضعاف البنية
والتركيب أو مرضى ولذلك لم يتزوجوا بيد أنه اجري الاحصاء على
الايمن فبين منه أن نسبة الوفيات فيهم اكبر منها في المتزوجين أيضاً .
وقد ذكرنا آنفاً ان من صفات الجنسيتين تكاملهما . وهذا التكامل
يتجاوز الناحية الغريزية الى نطاق الحياة الاجتماعية . وهكذا نجد أن المجتمع
يعتمد على القوانين الحيوية التي تقدمها له الطبيعة ويستفيد مثلاً من تعادل
النسبة بين الجنسيتين فيكمل تلك القوانين ويحفظ هذه النسبة بالنظم
والمؤسسات حتى يضمن تعاونهما ويوسع تكاملهما فينشأ طراز من الوجود
الاجتماعي ارفع وارقي مرتبة من الوجود الطبيعي .



الاعمار

يبدو العمر لأول وهلة معاكساً للجنس في صفاته . بينما يتعين الجنس منذ الولادة تتعاقب الاعمار بعدها . الجنس ثابت مدى الحياة على حين يتبدل العمر تبديلاً مستمراً . الجنس بين لاجدال فيه والعمر لا يكاد يدرك تبدله وانتقاله . الجنس زوجان فقط وعدد الاعمار لا يكاد يحصى . الجنس اما ذكر واما انثى فهو مانع للجمع والخلو معا ، والاعمار درجات لا بد للانسان حين يبلغ عمراً ان يكون قد مر بدرجات الاعمار التي قبله . ويوشك الجنسان ان يتعادلا عدداً ، وينقص عدد الافراد كلما كبرت الاعمار . (الا بعد الحروب لانها تقتلع الشبان خاصة او حين تهبط نسبة المواليد .)

الجنسان متكاملان ونستطيع ان نتصور سكاناً لا يتألفون الا من الشيوخ أو من الفتيان .

ومع هذا الاختلاف بين الجنس والعمر نجدتهما يتقاربان في وجوه أخرى . ان فرق العمر بين شخصين أمر ثابت لا يتبدل منذ الولادة كالجنس . ثم ان الفرق بين الشيخوخة والصبا بين لاجدال فيه كالجنس . والاعمار وان كانت لا تحصى (نظرياً) الا انها بالنسبة الى الآجال كمنحن

ذي طرفين طرف صاعد وآخرهابط، هما طرفان لاغير كما يوجد جنسان. إذا ثبتت نسبة الوفيات ونسبة المواليد في شعب كانت النسب بين عدد الافراد في مختلف الاعمار ثابتة ثبوت نسبة الجنسين. وإذا كان لا بد للانسان حين يعمر ان يمر بالاعمار التي قبل عمره فانه يمتنع عليه العكس أي ان ينتقل الى السن السالفة كما يمتنع على أي أفراد الجنسين الانتقال الى الجنس الآخر، الا ان الامتناع هنا من جهتين وهناك من جهة واحدة، ثم ان الاعمار متكاملة بمعنى ان الشعب لا يتكاثر لو تألف من الشيوخ وحدهم. هذه الأوصاف كلها ظاهرة واضحة ولا بد من أن نضيف اليها وصفاً يبدو ادق واغمض وهو نسبية الاعمار، ذلك انه لو حسب العمر ابتداء من الأجل لا من الميلاد لا يمكن اعتبار بعض القيان والشبان اهرم من كثير من الشيوخ والطاعنين في السن.

ثم ان عدد السنين اي العمر الزمني لا يدل دائماً على العمر الفيزيولوجي ولا على العمر النفسي.

وعدا ذلك فإن فكرة الاعمار تختلف مع الامكنة والازمنة فالمرأة في الثلاثين من عمرها مثلاً قد تجاوزت حدود الصبا عند بعض المجتمعات أو لا تزال في نطاق الشباب وبسطته في مجتمعات أخرى.

ويختلف الناس باختلاف الحياة الاجتماعية في وعيمهم لمراحل الحياة ومعرفتهم لاعمارهم الحقيقية الحسائية. وفي أوربا يعتبر الانسان يوم ميلاده من كل سنة عيداً له. وكل سن عندهم مرحلة في الحياة لها مطالب

وحقوق وأوصاف ، ويقل هذا الوعي حتى يسكاد يعدم في البلاد التي ليس فيها دوائر لضبط النفوس وتسجيل المواليد . وقد نجد في الأجيال الهرمة عندنا من يجهلون تواريخ ولادتهم فهم يقدرونها تقديراً . وهذا يبدو غريباً في المجتمعات الغربية . واغرب من ذلك حال البداية قصاراهم ان يعرفوا انهم شباب أو كهول أو شيوخ . وقد نجد بعضهم لا يفهم معنى العمر فلو سئل عن عمره لاجاب بما أتى على لسانه من عدد السنين . وذلك لتأخر الحياة الاجتماعية عندهم وبساطتها لان الشعور بالزمن ذو علاقة كبيرة بالحياة الاجتماعية .

وهكذا يفضي البحث بنا أن نسأل هل للحيوانات من اعمار ؟ ان لها أعماراً بالنسبة الى الناس لانهم يعتبرونها شبيهة بهم من هذه الناحية على الأقل . بيد أنه ربما لم يكن لديها شعور واضح باعمارها واذا صادف في بعض انواع الحيوان ان كانت الاحداث بين أفرادها تهاجم ما اسن منها وتنتك بها فذلك كما يهاجم الاقوياء الضعفاء . وربما لم يكن لدى الحيوان يقين بالموت على خلاف الانسان فكأنه منفرد بهذا اليقين ، وكأن الحيوان قد وقي الاحساس بالهرم يدب في جسمه أو نفسه وذلك لعدم وجود أشكال عليا لذاكرة عند الحيوان فهو لا يستطيع ان يمين في الزمان ما يلقاه من حوادث ولا أن يحدد مراحل عيشه المتعاقبة ولا أن يعي مفهوماً مجرداً للزمان . هذا مع امكان وجود حاسة عنده يدرك بها بعض الظواهر

الزمنية التي تتعلق مباشرة بحياته كالليل والنهار^(١)
ان للأعمار شأناً كبيراً في الديموغرافية ، لأن شكل توزيعها في شعب
من الشعوب يعين له صيغة تفيد في تعرف كثير من صفاته وخصائصه .
ذلك ان مظاهر مختلفة من نشاط الشعب تبدو متعلقة بتلك الصيغة
فمن المعلوم ان نشاط الحياة الاقتصادية منوط في جملة العوامل بعدد الشباب
والكهول القادرين على العمل والانتاج ، والتوازن بين الضرائب التي
يدفعها الشباب والكهول العاملون وبين النفقات التي يستدعيها الشيوخ
والعجزة في البلاد الراقية يتعلق بعدد كل فريق منهم . ولا بد اذا نشبت الحرب
من معرفة عدد الرجال القادرين على حمل السلاح . وكذلك في التربية
والتعليم من المناسب معرفة عدد الاطفال الذين تقع تبعة تعليمهم كافة

(١) حتى ان الحياة الاجتماعية لا تخلو من تأثير في ادراك الحيوان للزمان .
روى بول غيوم Paul Guillaume استاذ علم النفس بالسوربون في
احد دروسه مرة ان رجلاً اعتاد ان يطعم العصافير فئات الخبز في حديقة اللوكسمبورغ
بباريس في ساعة معينة من النهار ، وكان كلما ذهب وجد « جماعته » في الساعة المعينة
تنتظره . ولما اتى الربيع وتقدم حتى اقترب الصيف وتبدل توقيت الشتاء وحل مكانه
توقيت الصيف فقدم الزمن ساعة واحدة ذهب الرجل الى الحديقة في الساعة الجديدة
وشد ما كانت دهشته حين رأى عصافيره تنتظره في الميقات الجديد ، ويعلل الاستاذ
ادراك العصافير للتوقيت الجديد ان هذه الطيور ربما كانت تشعر بمراحل الوقت
بالنسبة الى حركة المدينة العامة التي تتبع التوقيت الاصطلاحي ، وهي حركة اشبه
شيء بحركة الدولار الكبير .

على الدولة اذا بلغوا سناً معينة من أجل انشاء عدد كاف من المدارس (١). وفي دوائر الصحة العامة ينبغي أن يعرف عدد الشيوخ والعجزة لانشاء الملاجىء والمشافي الكافية . والامثلة كثيرة قد يطول استقصاؤها وعدا ذلك فان لتوزيع الاعمار شأناً في الديموغرافية نفسها لانها تفيد في تفهم الصيغ الديموغرافية الاخرى .

(١) لبيان مكانة الأعمار وحساب توزيعها نضرب مثلاً واحداً يؤلف موضوعاً حساساً في البلاد العربية ، وهو قضية الأمية . إن الأمية لا تكافح بتعليم الكبار فقط لأن البلاد العربية تقذف كل سنة بأفواج كثيرة العدد من الأولاد الصغار في الشوارع وفي ظلمات الأمية إذ ليس فيها من المدارس ما يستوعب عدد الأطفال الذي يزداد كل عام . ويستين ما نذهب إليه بالقاء نظرة بسيطة على الجدول الآتي المأخوذة أرقامه من كتاب « التربية في الشرق الاوسط العربي » في المدة ١٩٤٢ - ١٩٤٥ .

القطر	عدد السكان بالتقدير	عدد الأطفال في السن المدرسية الأولية	عدد تلاميذ المدارس الأولية	النسبة المئوية لعدد التلاميذ في السن المدرسية
مصر	١٨٠٠٠٠٠	٢٨٧٠٠٠٠	١٣٦٠٠٠٠	٤٧٠٤
العراق	٤٥٠٠٠٠٠	٦٧٥٠٠٠	١٣٥٠٠٠	٢٠
سورية	٣٠٠٠٠٠٠	٣٧٥٠٠٠	١٤٨٠٠٠	٣٩٠٤
لبنان	١١٠٠٠٠٠	١٦٥٠٠٠	١٢٠٠٠٠	٧٢
شرقي الاردن	٤٠٠٠٠٠	٥٠٠٠٠	١٤٠٠٠	٢٨
فلسطين العرب	١٢٥٠٠٠٠	٢٠٧٠٠٠	١٠٧٠٠٠	٥١

وهو جدول تقريبي ، ويمكن ان نستخرج منه جدولاً آخر ابسط يعطي نسبة عدد الأطفال في السن المدرسية الأولية ونسبة عدد تلاميذ المدارس الأولية الى مجموع السكان فيكون :

ولدراسة الاعمار جرى علماء الاحصاء والديموغرافية منذ بعيد على

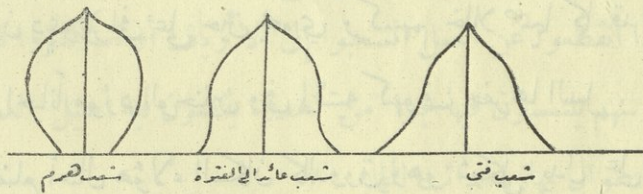
القطر	النسبة المئوية للأطفال في السن المدرسية الأولى الى مجموع السكان	النسبة المئوية لتلاميذ المدارس الأولية الى مجموع السكان
مصر	١٦	٧٠٦
العراق	١٥	٣
سورية	١٢٠٥	٥
لبنان	١٥	١١
شرقي الاردن	١٢٠٥	٣٠٥
فلسطين	١٦٠٥	٨٠٥

واختلاف النسب المئوية لعدد الاطفال في الاقطار المذكورة راجع الى اختلاف مدة الدراسة الأولية فيها وهي تشمل الدراسة الابتدائية التي تهيم على المدارس الثانوية والدراسة الأولية التي لا تهيم لها. ويبلغ الفرق بين أكبر سن وأصغرها للتلاميذ أي مدة الدراسة الأولية تقريباً ست سنوات في مصر والعراق ولبنان وخمس سنوات في سورية وشرقي الأردن وسبع سنوات في فلسطين، ولو فرضنا في سورية وشرقي الأردن نسبة الذين هم في سن الدراسة الأولية ١٥ بدلاً من ١٢٠٥ - حتى تسهل المقايسة والمقابلة - كانت نسبة التلاميذ فيها ٦ ، ٤٠٢ . ويتضح من ذلك أن لبنان أت في طليعة البلاد العربية ثم كانت تأتي فلسطين بعده ثم تأتي مصر فسورية فشرقي الأردن فالعراق . ويستخرج من الجدولين أيضاً عدد الأطفال الذين لا يدخلون المدارس بل يزجون في تيار الأمية كما تستخرج نسبتهم الى عدد السكان كافة . واكثر البلاد العربية اذا اعتبرنا هذه الجداول ترداد الأمية فيها بدلاً من تناقصها لعدم وجود المدارس الكافية . ولقد ازداد عدد المدارس في سورية وازداد عدد التلاميذ أيضاً منذ سنة ١٩٤٥ حتى اليوم ، ولكن عدد المدارس ما يزال بعيداً من استيعاب الأطفال الذين هم في سن التعليم .

ويوجب الدستور السوري الجديد القضاء على الأمية خلال عشر سنوات على الاكثر من اعلان الدستور (مادة ١٦٠) . ولا بد في ذلك من طريقين : تعميم التعليم الابتدائي والزمامه وهو مانص عليه الدستور أيضاً (مادة ١٥٩ ، مادة ٢٨) ثم مكافحة الأمية عند الكبار .

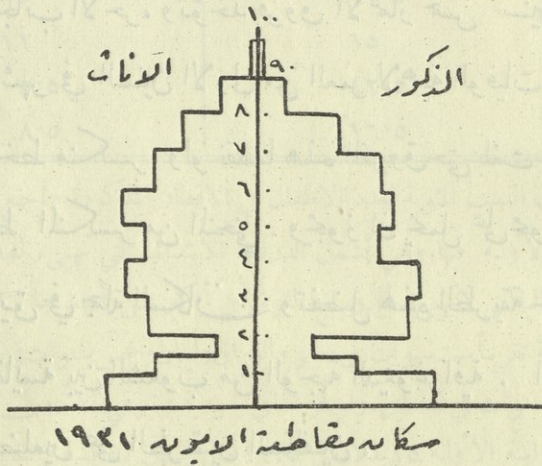
تمثيلها بما يدعونه هرم الاعداد Pyramide des âges واللفظ غير صحيح
الدلالة وقد يكون مضلع الاعداد Polygone des âges أكثر مناسبة منه.
ويرسم المضلع بان تحمل الاعداد من الصفر الى الحد الاعلى (مائة واكثر)
على محور الترتيبات ، وان يحمل على محور الفواصل عدد السكان لكل
عمر ويوضع مضلع الاناث عادة في جانب من المحور الرأسي ، ومضلع
الذكور في الجانب الآخر ، وتتخذ فروق الاعداد خمس سنين او عشرأ
وأحياناً كل شهر في السنين الاولى من العمر لاهمية الوفيات في الاطفال
فيحصل لدينا خط منكسر ، ولو نقصنا هذه الفروق حتى بلغت سنة او أشهراً
لاقترب الخط المنكسر من المنحني . ويجوز ان يحمل على محور الفواصل
نسبة كل فريق في جملة السكان وتفضل هذه الطريقة خاصة حين
يقصد الى المقايسة بين الشعوب من الوجهة الديموغرافية . الا انه من
المفيد رسم مضلعين على الطريقتين السالفتين .

واذا كان الشعب فتياً كان المضلع عريض القاعدة دقيق القمة وذلك
حين يكون الشعب كثير المواليد وكثير الوفيات. واذا كان الشعب هرمياً



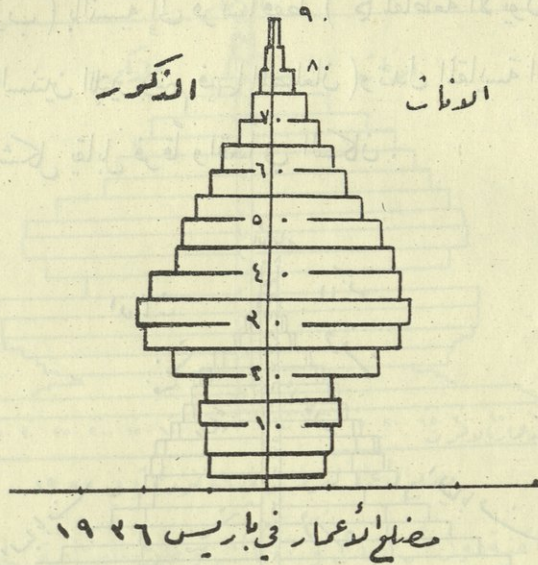
كانت قاعدة المضلع اضيق وقته أوسع وتكون الوفيات والمواليد منخفضتين

أو تكون الهجرة من البلاد شديدة بين الشباب . (الشعب الهرم ما كان وصفه كما سبق وينبغي ان يفرق بينه وبين الشعب القديم) .
لنأخذ مثلاً سكان مقاطعة الايون Yonne بفرنسا فان مضع اعمارهم ذو فجوة بين سن ٤٠-٥٠ للذكور (قتلى الحرب ١٩١٤ - ١٩١٨)
وفجوتين بين ١٠-٢٠ للجنسين (مواليد ١٩١٥ - ١٩١٨) ويتبين من



هذا المثال ان معرفة عدد السكان معرفة بسيطة لا تكفي وانه لو حسبت نسبة البالغين في مقاطعة الايون الى مجموع السكان لخل ان هؤلاء السكان في توازن ديموغرافي على حين يحوي تركيبهم خلاصهما كما قد يبدو المريض احياناً مورد الوجنتين وفي رثيته كهوف حفرها السل .
ومضع أمثال هؤلاء السكان كالدورق وهو شكل يدل على هرم الشعب واذا بدأ الشعب يعود إلى الصبا بدأت قاعدته تستطيل .

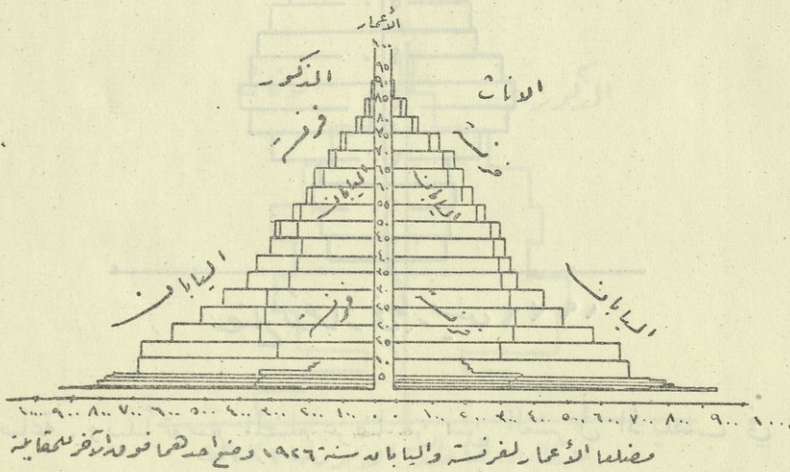
ومضلع الأعمار لباريس (١٩٣٦) ضيق القاعدة جداً لانخفاض نسبة المواليد فيها من جهة ولارسال كمية كبيرة من الأطفال إلى الأرياف



لرعاية . ويبدأ توسع المضلع عرضاً من سن العشرين اذ ينصب في العاصمة تيار كبير من الهجرة ، هجرة من الأرياف والمقاطعات الفرنسية يلتمس فيها المهاجرون الفكر أو العمل أو المعاش ، وهجرة من البلاد الاجنبية أيضاً للعلم أو للعمل . ويضيق المضلع في ذروته لأن الشيوخ في باريس إذا انقطعوا عن العمل انسحبوا إلى الأرياف أو انكفؤوا الى مساكن رؤوسهم يلتمسون فيها جواً من الهدوء يقضون فيه أصيل العمر بعد اذ لعبوا طوال نهاره الدائب المليء .

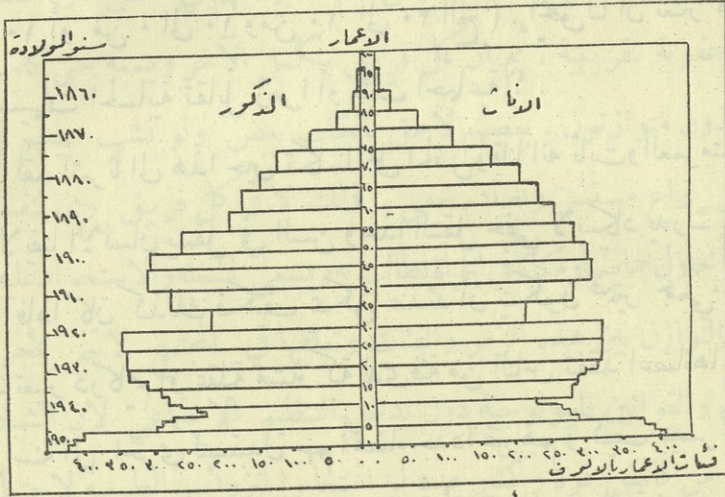
لنحاول المقايسة بين مضلع الأعمار لفرنسا ومضلع الأعمار لليابان

سنة ١٩٢٦ مثلاً نجد في مصلع فرنسا فجوة من جانب الذكور بين سن ٣٥ و ٤٥ (قتلى الحرب ١٩١٥ - ١٩١٨) وفجوتين قريبتين من القاعدة (مواليد الحرب) بالنسبة إلى فرنسا فقط (كما لمقاطعة الايون مع الانتباه الى اختلاف السنتين اللتين رسم فيهما المصلعان) وتدل المقايسة ان هناك فرقاً ظاهراً في الشكل يقابل فرقاً واقعياً في السكان .



مصلع اليابان اعرض من جهة القاعدة لأن نسبة الولادة فيها اكبر فتكون نسبة الأطفال والايفاع والشبان حتى الرجال دون سن الخمسين أعلى ولكن مصلع فرنسا يغدو اعرض فوق سن الخمسين لأن نسبة المنسبين فيها اكبر ، هذان شعبان احدهما في ونشيط من الوجهة الديموغرافية والآخر هرم وساكن . ويمكننا أن نقابل ايضاً بين أفراد شعب واحد في سياق التاريخ وأن نجتلي تبدل صيغته الديموغرافية .

ولهزم الشعب نتائج تبدو آثارها في الصناعة قهرم الاجهزة الصناعية



مضلع الأعمار لفرنسة في الكائنة لسا في ١٩٠١

والآلات الفنية دون أن تبدل وتقل المشروعات الصناعية الجديدة لارتفاع تكاليفها من جهة ولقلة الشبان واليد العاملة من جهة أخرى ويهبط الدخل العام في الدولة لأن الشيوخ إلى الاستهلاك أقرب منهم إلى الإنتاج وهذا مالمسته فرنسا في الوقت الحاضر وتحاول تلافي بعض أخطاره . والمضلع الأخير المرسوم يشير إلى زيادة المواليد .

وبالعكس إذا كانت الوفيات في الشعب كثيرة في مختلف فئات الأعمار قل متوسط الآجال للناس ولم يتح لهم في المجموع أن يبذلوا الجهود التي في وسعهم أن يبذلوها لو فسح لهم في العمر وبلغوا آجالهم الطبيعية لذلك يصعب قيام الحضارات عند أمثال هذه الشعوب .

فلنا أن مضلع الأعمار يرسم غالباً بتقسيم الأعمار إلى زمر أو فئات

تفترق بعدد معين من السنين (من ٠ الى ٥ سنوات ومن ٥ سنوات الى ١٠ أو من ٠ الى ١٠ ومن ١٠ الى ٢٠ الخ) . يحق لنا ان نعتبر هذه التقسيمات الحساية تقابل زمراً أو فئات اجتماعية ؟ .

لقد أشرنا الى هذا حين تكلمنا على الجنس وقلنا انه ثابت والعمر متبدل إذ لا يفتأ الانسان يتنقل في السن وهذا التنقل خفي لا يكاد يدرك . فإذا كان كذلك فكيف يمكن عندئذ أن يتكون ضمير جمعي على حد تعبير دركايم أو عقلية مشتركة لدى فئة من الناس تفقد اعضاءها كافة من سنة الى اخرى لتستبدل بهم أعضاء جدد غيرهم وكيف تيسر لهذه الفئات المتقاربة جد التقارب ان تميز الفئة أفرادها من الباقين مع أنها مختلطة تحوي اعزاً باً ومزوجين ونساء ورجالا وأفرادا ينتمون الى حرف أو وظائف او اعمال مختلفة ؟ .

من الصعب إذن ان نوزع الناس توزيعاً دقيقاً ومضبوطاً بالنظر الى أعمارهم ومع ذلك فان هذا التوزيع أمر واقع معتاد في الحياة الاجتماعية فهناك مراحل يمر بها الانسان في نشوئه مسماة باسماء خاصة كالطفولة واليفاعة والمراهقة والشباب والكهولة والهرم ، على ان هذه المراحل غير دقيقة الحدود تماماً .

وهي تختلف احياناً باختلاف البيئات والمجتمعات . (فللمراهقة في البلاد الحارة ابكر منها في البلاد الباردة . وكذلك التعمير يتفاوت مداه ونسبته وخصب مراحلها بتفاوت الحياة الاجتماعية ، والهرم يسرع الى الطبقات الفقيرة المكدودة) .

والناس في أي مجتمع كانوا يدركون عفوا في أي مرحلة هم من مراحل
العمر ويعرفون لداتهم واثراهم ومن هم أكبر منهم في السن أو اصغر
معرفة عفوية تقريرية ، ثم ان كل فريق يكمل الآخر ويتممه حتى كانوا
متآخذون متوازنون ، بعضهم لاحق باعقاب بعض ولو نشب بينهم في
الباطن نزاع مستمر وتصادم خفي . ذلك لأن كل فريق يرى لنفسه
حقوقاً يحاول حمايتها ومكاناً في الحياة يطالب به ويسعى لشغله والاستحواذ عليه .
والتوازن بين هذه الزمر والفئات وتعاقبها في المجتمع لا يتم بمجرد
القوى والقوانين البيولوجية دون تدخل التنظيم الاجتماعي لان الشبان
بما لهم من فائض قوة وكثير عدد لو استجابوا لنزواتهم الطبيعية لاحتمل
ان يقضوا على الشيوخ ان اتيسح لهم ذلك . ويستطيع الشيوخ وقد خبروا
صروف الحياة وبلوا تجاربها وعجموا جوانبها وعلموا ضعفهم وقتلهم أن
يفيدوا من خبرتهم وحنكهم فيفكروا في درء عدوان الاحداث عنهم
فيقتلوا قسماً منهم حين يكون هؤلاء أطفالاً ضعاف البنية لا يقدرّون على
المقاومة لكي يتخلصوا منهم في المستقبل . ويمكن للشيوخ والايفاع أن
يتعاونوا ويتساندوا فيقضوا على الكهول والشبان الذين يرمون الفريقين
أو يؤذونهما . بيد ان المجتمع يتدخل بينهم جميعاً اذ كانت الاطفال والايفاع
والشبان والكهول والشيوخ كل له وظيفة في المجتمع . لانه لو قل عدد
الاولاد والايفاع والشبان في المجتمع لتعرض للنقص والاضمحلال ولو
انعدم الشيوخ والمسنون لتجدد المجتمع تجدداً مفرطاً في السرعة وهو لو خص

الشيخوخة بالنفع وآثرها وكفل مصالحها لا يصيب بالتصلب والجمود ولو
حاجي الحداثة ومالاً لها ويسر السبل لشهواتها واطلق الاعنة لمطامعها
لاضاع شيئاً من ثباته واستقراره . نعم ينبغي للمجتمع ان تتغير أجياله وان
تتجدد لذلك يلجئ من آدهم عبء السنين ان يغادروا امكتهم في ميدان
الحياة العاملة لمن هم اقوى منهم على العمل واصلح ولكن هذا التغير لا بد
ان يتم في أناة كافية وهذا التجدد ينبغي ان يحصل في تودة مناسبة حتى لا
ينشز اساق الحياة الاجتماعية اذا كانت مطمئة . لذلك كان على الاحداث
ان يستكملوا تعلمهم في مدرسة الحياة ويكتسبوا ما هم محتاجون اليه من
دراية وخبرة على يد التجارب فلا يتقدموا الا المرحلة تلو المرحلة ، اللهم
الا اذا كان المجتمع بالي الجوانب متقلقل الاوضاع واستغلت الشيوخ
مكائنها فاستأثرت به خوفاً او اثره وسدت السبل امام الاجيال الناشئة المتعلمة .
وتجنح الدول الحديثة في الوقت الحاضر الى الاعتماد على شبابها في بعض
المناصب العالية والمهمات وتجدد في ذلك نجاحاً لا أنهم متوثبون إلى العمل
متحمسون ، يحاولون ان يؤدوا واجبهم على أمثل وجه واكمل صورة .
قد رأينا كيف تؤثر الحياة الاجتماعية مع ما تشمل من عادات وآراء
جمعية مشتركة في سلوك كل فريق بالنسبة الى الباقيين من جهة الاعمار
وفي صفاتهم النفسية والاجتماعية وسرى فيما يلي كيف تستطيع حركة
المواليد والوفيات ان تؤثر في توزيع الاعمار ونسبة كل فئة الى الآخرين
من جهة العدد كما تؤثر في صيغ اخرى .

الولادات

المجتمعات دائمة باقية ولكنها تتغير وتتجدد فهي تضع بالموت في كل حين قسما من عناصرها وتعتاض بالولادة عنهم عناصر جديدة . وتشبه في هذا التجدد الجسم الحي الذي يضع بعض خلاياه ويتبدل بها خلايا جديدة ونتيجة هذا التجدد زيادة حجم المجتمع او نقصه او ثبوته .

وتعنى المجتمعات بالانتباه الى امرها فتحسب نسبة المواليد فيها ونسبة الوفيات وتنظر هل هما متعادلتان او تزيد احدهما على الاخرى اي هل هي ثابتة العدد متوازنة أو في طريق التغير زيادة أو نقصاناً .

وليست الولادة الوسيلة الوحدة التي يجدد المجتمع بها مادته ويرأب ماينتبه من صدع بل يستطيع ان يسهل الهجرة اليه من المجتمعات الاخرى فالهجرة الى البلاد او عنها عامل آخر في تغير عدد السكان تنضاف الى الولادات والوفيات .

ويكتب الدستور العام لتغير عدد السكان في سنة من السنين على الشكل التالي :

تغير السكان = ولادات - وفيات + هجرة الى البلاد - هجرة عن البلاد .

وإذا كان طرف المعادلة الثاني موجبا كان التغير زيادة في العدد او سالبا كان نقصا ، او صفرا كان العدد ثابتاً .

وقد نجد ايضاً أشكالاً أخرى لتغير السكان فقد كانت الاسرة القديمة الايسية Patriarcale تزداد بالتبني وكذلك بعض الشعوب الغالبة تحاول تمثيل الشعوب المغلوبة وضمها اليها والحاقها بها .

نهمل هنا البحث عن هذه الاشكال الخاصة ونفرد للهجرة بحثاً مقبلاً ونقتصر على بحث تغير السكان من جهة الولادة والوفاة . هذا التغير يدعى عادة بالحركة الطبيعية للسكان - Mouvement naturel de la population اي ينبغي للشعب نفسه ان ينزع من احشائه العناصر الحية ليستبدلها بالعناصر التي تبلى فيه وتسد .

الولادة والموت يتصفان معاً بكونهما حادثتين ذواتي تاريخ او اجل ، حادثتين موقوتتين لا تقعان الا مرة واحدة بالنسبة الى الفرد . الولادة بدايته والموت نهايته . ولكن هاتين الحادثتين تبدوان بالنسبة الى المجتمع كأنهما وظيفتان باقيتان يستمر وقوعهما فيه ما استمر كيانه .

لنفحص الآن نسبة المواليد السنوية الى عدد السكان كافة (المولودية) وهي نسبة يسهل حسابها وتعيينها في اكثر البلدان وتختلف من صقع الى آخر ويمكن تقسيم البلدان باعتبارها الى ثلاثة اقسام .

(١) بلاد مولوديتها ضعيفة وهي ما قل عدد المواليد فيها عن ٢٠ لكل

الف شخص والنسب التالية محسوبة في سنة ١٩٣٨ — ١٩٣٩ :

١٧'٥	الولايات المتحدة	١٤'٦	فرنسا
١٧'٦	استراليا	١٥'١	السويد
١٨	دانمرك	١٥'٢	سويسرا
١٩'٣	ايرلندا	١٥'٤	بريطانيا العظمى
١٩'٧٥ (٢)	زيلندا الجديدة	١٥'٦	بلجيكا
١٩'٩	هنغاريا	١٥'٨	النرويج
١٩'٩	المانيا	١٦'٨ (١)	تشيكوسلوفاكيا

هذه الزمرة تحوي على العموم بلاد الانكلوسكسون وبلاد أوروبا
 ماعدا شرقها وجنوبها وماعدا هولندا ايضاً ، تلك بلاد شعوبها هرمة
 بوجه عام تقريباً ، ويجب الاشارة إلى أن المولودية في المانيا سقطت إلى
 ١٥'٧ في سنة ١٩٣٣ ثم ارتفعت حتى ٢٠ سنة ١٩٤٠ بالنظام السياسي الذي
 ساد فيها تلك المدة وهي طفرة قلما يشاهد مثلها إلا عقب الحروب .
 (٢) بلاد مولوديتها متوسطة (٢٠ إلى ٣٠ ٪) وهي :

٢٢'١	بلغاريا	٢٠	اروغواي
٢٣'٦	ايطاليا	٢٠'٤	كندا
٢٤	اسبانيا (٣)	٢٠'٥	هولندا
٢٤'٥	بولونيا (٤)	٢١'١	فنلندا

(١) سنة ١٩٣٨ (٢) الجنس الابيض فيها فقط (٣) ١٩٤٠ (٤) ١٩٣٨

٢٨	اليابان	٢٤,٨	يونان
٢٩	رومانيا	٢٥,١	افريقية الجنوبية
٢٥ الى ٣٠ (؟)	روسيا	٢٦,٣	يوغسلافيا
		٢٦,٧	البورتغال

ويجب اضافة الارجتنتين وبعض المناطق الاخرى إلى هذا الجدول .

(٣) بلاد مولوديتها قوية أي أعلى من ٣٠ : وهي :

٣٨,٥	فلسطين ^(١)	٣٢,٤	الفيلين
٤١,١	ولايات الملايو	٣٢,٧	شيلي
٤٣,٤	مصر	٣٣,٥	الهند
٤٤,٤	زيلندا الجديدة ^(٢)	٣٥,٦	فنزويلا
٤٤,٥	المكسيك	٣٥,٩	سيلان
٤٧,٤ ^(٣)	العرب في فلسطين	٣٦,٥	الجزائر (العرب)

وقد تغير هذا التوزيع بعض الشيء الحرب العالمية الثانية فارتفعت

النسب في بعض البلاد وانخفضت في بلاد اخرى وأصبحت حسب

احصاءات ١٩٤٨ كما يلي :

١٥,٩	منطقة الاحتلال الانكليزي	} المانيا
١٦,٣	منطقة الاحتلال الفرنسي	

(١) العرب واليهود . (٢) Maoris . (٣) اليهود ٢٤ .

٢٣'١	استراليا	١٧'٣	بلجيكا
٢٣'٣ ^(١)	تشيكوسلوفاكيا	١٧'٧	النمسا
٢٤'٤	الولايات المتحدة	١٨'١	انكلترا
٢٥'٣	هولندا	١٨'٤	السويد
٢٥'٤	الهند ^(٢)	١٩	سويسرا
٢٥'٥	زيلندا الجديدة ^(٣)	١٩'١	هنغاريا
٢٦'١	(اسرائيل)	٢٠'٣	دانمرك
٢٦'٣	البورتغال	٢٠'٦	النرويج
٢٦'٩	فنلندا	٢٠'٨	فرنسا
٢٦'٩	كندا	٢١'٦	ايطاليا
٢٧	افريقية الجنوبية	٢١'٩	ايرلندا
٢٧'٤	اليورو	٢٣	اسبانيا

٤٠'٩	فنزويلا	٣٣'٦٠	شيلي
٤٣'١	المكسيك	٣٤	اليابان
		٤٠'٥	سيلان

(١) بدأت نسبة المواليد في تشيكوسلوفاكيا تشتمل منذ ١٩٤٨ على رأس جسر

براتسلافا Bratislava .

(٢) من دون الباكستان

(٣) البيض فقط

وربما كانت الزيادة المشاهدة بوجه العموم حاصلة من جراء الحرب
الفائتة وهي شيء معروف في الديموغرافية ومن دعم بعض الحكومات الأمر
وتشجيعها للنسل وقد تكون الزيادة في إسرائيل راجعة إلى هجرة الشبان خاصة.
ويعطينا الإحصاء في سورية ٢٠١٣ : / في سنتي ١٩٤٥ - ١٩٤٦ وفي
لبنان ٢٢٠٦ في السنتين أنفسهما . ولكن هذا الإحصاء غير صحيح ، وربما
كانت الهجرة قد اخلت في صحة النسبتين ، واغلب الظن أنهما فوق
الثلاثين في كلا البلدين .

وتعتبر النسبة ٥٠-٦٠ : / عادة معبرة عن الخصب الطبيعي بدون
تحمي النسل ولما كان عدد الرجال مكافئاً لعدد النساء تقريباً كما سبق
امكن القول أن نسبة الخصب الطبيعي هي ١٠-١٢ لكل مائة امرأة .
وتحسب أحياناً نسبة المواليد في الشهر (ينبغي للدقة أن تحسب في
سنتين متعددة متتابعة وأن يؤخذ المعدل الوسطي ثم يتبناه إلى الميل العام في
نسبة المواليد فيدخل بعض التعديل) . وقد تبين أن هذه النسبة الشهرية
تختلف باختلاف الشهور . ووجد أن للمواليد في أواخر أيار وحزيران ، وحداً أعظم آخر أقل
ارتفاعاً يقع في أيلول وتشرين الأول ، يقابل حمل كانون الأول وكانون
الثاني . ويحاول بعض العلماء رد هذا الاختلاف الموسمي في نسبة المواليد
الشرعيين إلى اختلاف نسبة عقود الزواج - وهي موسمية كما سوف نرى -
مع بعض التأخر في توازي النسبتين . غير أن هذا الرد لا يصح لأن

الامور في اوربا ليست في هذه البساطة . وقد يجوز هذا التعليل من أجل أباكار المواليد لأن النساء في الغالب يستسلمن في باكورة زواجهن لسجيتهن دون تحفظ وهؤلاء المواليد الأباكاريشكون في فرنسائث المواليد عامة . هذا وقد وجد ان الحمل في الاسرة لا يتبع الزواج مبادرة بل يتأخر عنه في فرنسا بمدة ١٨ شهراً غالباً . وربما كان عند البشر ، في رأي ادولف لاندرى A. Landry ، موسم لليسج وللوداق شبيه ولوعن بعد بما هو اظهر واجلى وأقوى عند سائر الحيوان .

وقد حسبت نسبة المواليد غير الشرعيين في بعض البلدان فوجد انها تختلف وهي ضعيفة عند اليونان (١١٨) في عشرة الآف مولود سنة ١٩٢٩ وفي هولندا (١٨٠) وفي كندا (٣١٩) وفي فرنسا نحو (٦٢٠) ثم ترتفع جداً في الدانمرك (١٠٧٧) والبورتنغال (١٤١٦) والسويد (١٦٠٠) والنمسا (٢٦٠٠) وترتفع اكثر من ذلك أيضاً في امريكا الجنوبية .
نرجع إلى جداول نسب المواليد في مختلف البلدان . ان اختلافها تابع للعوامل الاجتماعية ولدرجة المدنية وغير ذلك مما سبقت الاشارة اليه وهي تقترب من نسبة الحصب الطبيعي في البلاد الزراعية وفي المجتمعات التي لم تبلغ مدى بعيداً في المدنية .

ثم ان نسب المواليد تلك التي ذكرناها ليست ثابتة بل تختلف في غضون التاريخ فالبلاد التي وجدنا نسب المواليد فيها منخفضة لم تكن قديماً منخفضة بل كانت قريبة بعض الشيء من نسبة الحصب الطبيعي وهذه بعض الامثلة :

المواليد في ١٠٠٠ شخص

فرنسا	المانيا	السويد	انكلترا وبلاد الغال	
٣١,٨	—	٣٣,٤	—	١٨٢٠ - ١٨١١
٢٧,٤	٣٦,١	٣١,١	٣٢,٦	١٨٥٠ - ١٨٤١
٢٢,٢	٣٦,١	٢٧,١	٢٩,٩	١٩٠٠ - ١٨٩١
١٤,٦	١٩,٩	١٥,١	١٥,٤	١٩٣٩ - ١٩٣٨

وكذلك انخفضت النسبة في سويسرا من ٣٠,٨ حول سنة ١٨٨٠ إلى ١٥,٢ في سنة ١٩٣٨ وفي بلجيكا من ٣٢,٣ في سنة ١٨٨٠ إلى ١٥,٦ في ١٩٣٨ وفي استراليا من ٤٠,٨ حول سنة ١٨٧٠ إلى ١٧,٦ في سنة ١٩٣٨ وفي الولايات المتحدة من ٤٣ نحو سنة ١٨٥٠ إلى ١٧,٥ في سنة ١٩٣٨ .

ما اسباب هذا الانخفاض المشاهد في بلاد أوروبا وفي البلاد التي بلغها المدنية الغربية ؟

لقد اشرنا سابقاً الى نظرية كورادو جيني . فهو يرى ان الشعوب في تاريخها تشبه الفرد في نشوئه، تنمو فتمر بمراحل متسلسلة من بداية وطفولة وشباب و كهولة وهرم وموت . اذن حتم عليها ذلك الانخفاض وهو يستمر حتى الانطفاء التام الا اذا اختلط الشعب الهرم ورفدته دماء جديدة فبثت فيه نشاطاً حيويًا جديدًا . وقد بلغ اكثر الشعوب الاوربية مرحلة الهرم وهي مطلة على الفناء يؤذنها بذلك انخفاض نسب المواليد فيها .

ويرى العالم الاحصائي السويسري هرش Hersch رأياً أكثر مطامنة للأوربيين وأشد تفاؤلاً بمستقبلهم . وهو ان ثمة توازناً ديموغرافياً أي

قد تنخفض نسبة المواليد الى درجات دنيا بعوامل مختلفة بيد أنها تبقى أبداً فوق حد يضمن لها بقاء العرق . ومن اجل ذلك إذا اتفق ان هبطت النسبة دون ذلك الحد تأثرت بالانخفاض قوى خفية غريزية في الشعب فتدخلت ورفعت تلك النسبة فوق ذلك الحد .

وأما بنى هرش رأيه على جملة احصاءات صنعها في باريس . صنف احياء هذه العاصمة الى اربعة انواع ودرس نسب المواليد فيها أولاً في سني ١٩١١ - ١٩١٣ ثم اعاد بحثه في سني ١٩٢٤ - ١٩٢٦ وقابل بين النتائج الملخصة في الجدول التالي (نسبة المواليد مأخوذة من أجل الف شخص في سن ٢٠ - - ٢٩ سنة) .

طبقات الاحياء	ب نسبة المواليد ١٩١١ - ١٣	ب نسبة المواليد ١٩٢٤ - ٢٦	ب - ب	ب ب
الطبقة الاولى	٢٥٠٥	٣٢٠٦	٧٠١ +	١٠٢٨
الطبقة الثانية	٣١٠٨	٣٣٠٣	١٠٥ +	١٠٠٥
الطبقة الثالثة	٤٢٠٤	٣٨٠٤	٤ -	٠٠٩١
الطبقة الرابعة	٥٦٠٤	٤٦٠٨	٩٠٩ -	٠٠٨٣
المعدل الوسطي	٤٠٠٥	٣٩٠٥	١ -	٠٠٩٨

(لو حسبنا بانفسنا المعدل الوسطي لوجدناه يختلف قليلاً عما ذكره هرش)
نستنتج من هذا الجدول أولاً أن نسبة المواليد تختلف اختلافاً معاً كسماً
للثروة (الطبقة الأولى غنية والاخيرة فقيرة) ولكننا نشاهد ثانياً أن

نسبة المواليد كان انخفاضها ضئيلاً في خلال الفترة المذكورة $\frac{1}{2} = 0.98$ إلا أن ضالة الانخفاض هذه وهي تشبه الثبوت والاستقرار كانت نتيجة لحركتين متعاكستين فقد انخفضت نسبة المواليد خلال تلك الفترة في طبقات وارتفعت في طبقات أخرى، انخفضت في الطبقات الفقيرة (الثالثة والرابعة) وكانت شدة الانخفاض متناسبة مع شدة الفقر وارتفعت في الطبقات الغنية وكانت شدة الارتفاع متناسبة مع شدة الغنى . ويذهب هرش إلى أن نسبة المواليد إنما ارتفعت في الطبقات الغنية لأنها انخفضت في سنة ١٩١١ إلى ما دون الحد الذي يقتضيه تجديد الأجيال إذا اعتبرنا نسبة الوفيات في الوقت نفسه. لذلك تفاعلت قوى تلك الطبقات فرفعت تلك النسبة لكي تضمن بقاءها واستمرارها . ويعتقد هذا الإحصائي أن نسبة المواليد في أوروبا عندما يصبح انخفاضها خطراً على شعوبها تبدأ فترتفع في المستقبل كأن ثمة منظم خفي يؤثر في حركة السكان الطبيعية فيدراً عن الشعوب شبح الاضمحلال ويحلىء عن ساحتهم تحويم الفناء .

يبد أن هذا المنظم الخفي وهو ضرب من القوى الخفية يصعب على العلم تقرير وجوده إذا لم تقم البرهانات الكافية على اثباته أو تشهد الأدلة القاطعة على تبين نتائجه، وكذلك القوى البيولوجية الغريزية التي تضعف في الأفراد عندما تبلغ الشعوب مرحلة الهرم كما يقول جيني لا تجوز المسارعة إلى مجرد التسليم بها ما لم يقيم عليها شاهد حاسم .

أفقول مع بعض العلماء اذن ان انخفاض نسبة النسل في أوروبا راجع

إلى تأثير الآراء التي تدعو إلى تحديده ومتصل باستحداث عادات اجتماعية تشرف عليه وتضبط منه؟ لقد انبثت الحركة المالتوسية من جديد في أول القرن التاسع عشر بانكثترا (فرانسيس بيس Francis Pace وجيمس ميل James Mill الخ. .) لكن القائلين بها لبشوا مدة طويلة يُعتبرون فئة شذت عن سنن الأخلاق المألوفة والعادات الجارية ، ويذكر العالم الديموغرافي كوكز نسكي Kuczynski ان التداير الواقعة للحمل لم يكن يلجأ إليها في انكثترا الا النساء غير المتزوجات حتى حول ١٨٧٠ - ١٨٨٠ ويذكر ايضاً عبارة لموهو الفرنسي (١٨٧٨) يفهم منها أن تلك التداير الواقعة كانت في ذلك العهد منتشرة في فرنسا حتى اريافها . ثم انتشرت في مختلف البلاد الاوربية الواحدة بعد الاخرى .

ويرى هلقا كس انه لا يمكن تسويغ استحداث هذه العادات في ضبط النسل بمجرد التقليد واقتداء الافراد بعضهم ببعض بل يعتمد في تعليل ذلك الى نشوء المدن الكبيرة .

لقد سبقت فرنسا غيرها من البلدان الاوربية في انخفاض نسبة المواليد ولم يبدأ هذا الانخفاض في المانيا الا غب الحرب العالمية الاولى ولتفهم ذلك ينبغي أن نذكر ان فرنسا كانت في القرن التاسع عشر اكثر كثافة بالسكان من انكثترا ، وان المانيا نما سكانها نمواً كبيراً منذ ١٨٨٠ - ١٨٩٠ ، ولا بد في هذا التطور الديموغرافي من أمد يغير الشعب فيه عاداته وتقسياته ، يضاف الى ذلك ان محاولة ضبط النسل قد اصطدمت

للاجرم بعبادات و اخلاق وعقائد كانت شائعة جارية فاختلفت المقاومة باختلاف الاصقاع .

واذا عجب كوراد وجيني لهذا الأمر كيف يكون للمجتمع ضرب من الاشراف عليه والتأثير في نتائجه وهو مرتد بجذوره الى دوافع جنسية شخصية وراجع الى نشاط غريزي لا يدرك الغاية التي ينتهي اليها في كل حين فان هلقا كس يرى ان للجماعات وسائل متعددة تستطيع ان تبسط بها سلطانها على سلوك الأفراد وتؤثر في سيرهم ولو دقت تلك الوسائل وخفيت، وذلك كأن ينشأ نوع من الفردية أي تعلق الفرد بنفسه فيبعث الناس على ضبط سلالاتهم .

ان الشعب لما ربل واشتدت كشافته كان طبيعياً ان يضيق به المكان ويصبح محسوباً له مقدراً مثل ما يحصل في الزحام اذا اكتظت الجماهير وتدافعت فيبدأ كل امرئ يتضامر قليلا ويلم من شخصه . وكذلك الأسرة في المجتمع المزدهم تتردد في الاتساع وتحدد بهذا التردد اتساعها، يضاف الى ذلك ما يستدعيه هذا الاتساع من نفقات كبيرة في المدن ربما لا تستطيع الأسرة ان تقوم باودها مع المحافظة على مستوى العيش الذي هي فيه .

لننظر الى الطبقات الاجتماعية من هذه الوجهة أيضاً نجد ان الجنوح الى ضبط النسل أول مظهر واشد ما كان عند الطبقات العليا فلم ذلك ؟ لاشك أن اول ما يلوح للخاطر محاولة تلك الطبقات ان تحافظ على مستوى

حياتها هي وذريتها معها أي اسباب اقتصادية. بيد انه لو انعمنا النظر لو جدنا أيضاً ان تلك الطبقات العالية ذات مكان ضيق بين السكان، ان جاز هذا التعبير، مقدر محسوب ينازعها اليه كثير من الطامحين فهي لا تشمل في الواقع الا عدداً قليلاً من الافراد اذ كانت قلة تميزهم من الباقين. ثم ان عناصر من الشعب بعيدة منها وغريبة عنها تحاول الارتفاع اليها والدخول في عدادها فكأنها مناطق محصورة عدد المجالس فيها محدود والزحام على أبوابها شديد. ولهذا كانت تحس ضيقاً وضغطاً داخليين عندما تربل وتزداد اعضاؤها ازدياداً سريعاً أكثر مما تحسه الطبقات الباقية عند ازديادها. فاذا دخل في نطاق تلك الطبقات العالية من فئات المجتمع من كان يجاورها ويلاحقها بدأ يخامر الداخلين ذلك الاحساس بالضيق والضغط لازدياد العدد واستهدف التناسل للضغط بعدئذ، وهكذا نشأ مادعي بالفردية الاجتماعية وهي نتيجة ليثة المدن وبها يمكن تفهم حركة الولادات.

ويدعم هلفا كس خلاصة تحليله هذا بمثل الولايات المتحدة وهي بلاد جديدة ظلت الحركة الطبيعية للسكان فيها (أي الولادات الموفية على الوفيات بصرف النظر عن الهجرة) مرتفعة مدة طويلة ولم يكن ذلك لمجرد وجود مناطق شبه خالية من السكان بل لأن المهاجرين اليها والمزارعين فيها قد اعتادوا بدياً أن يقطنوا جماعات تكاثفهم قليل حتى إذا نشأت المراكز الكبيرة للسكان واجتذبت اليها نصيباً كبيراً من الناس وأخذ هذا العدد يتضخم

كل يوم شرع الناس يعتادون نمطاً من المعيشة كثيفاً وجديداً بعد عيشهم
السالف المنشور المبعثر، وطفقوا عندئذ يزدحمون في تلك المراكن الكثيفة
ويكتظون، وكأنما جعلوا يشعرون انهم لا يستطيعون المقام فيها والمكث بين
جدرانها الا اذا نقصوا تناسلهم وضبطوا منه . وربما ظهر ذلك الشعور
متصلاً بعوامل مختلفة الا ان ذلك لا يمنع كونه انفعالا طبعياً تلقاء صيغة
جديدة في السكان والشعب .



حركة المواليد والعوامل الاقتصادية

رأينا في ما سبق كيف يحاول هلفا كس ان يرد التغير في صيغة ديموغرافية هي حركة المواليد الى اسباب مورفولوجية صرف ، باغفال ماتتضمنه من عوامل اقتصادية وغيرها، وهذا ميل بعلم الاجتماع الى الناحية الشكلية ، وربما كان في الاقتصار على ذلك كما فعل هلفا كس تفكيك لعناصر الحياة الاجتماعية وفصل للشكل عن المضمون . لهذا كان لابد من تعديل هذه النزعة واجتلاء مضمون تلك الصيغة ولو من بعض الجوانب . وسندرس الآن علاقة حركة السكان بالعوامل الاقتصادية لمكانة هذه العوامل وما يتعلق بذلك من عوامل نفسية اجتماعية .

إن الولادات ناشئة في الأغلب عن الزواج فهي مرتبطة به وخاضعة عن طريقه للعوامل التي تؤثر فيه ولكنه ليس السبب الاوحد فيها لان الخط البياني الذي يمثل نسب المواليد لا يوازي الخط البياني الذي يمثل نسب الزواج . وقد تنخفض نسبة المواليد في كثير من البلدان وتبقى نسبة

الزواج ثابتة . ذلك ان المواليد تتعلق بأمور أخرى، تتعلق بعدد الاولاد في كل زواج أي بضبط النسل او بخصب النساء المتزوجات .

وسندرس علاقة العوامل الاقتصادية بنسبة الزواج ونرى انها تؤثر فيها في نطاق ضيق ولا تمد محدود وهذا التأثير يمتد الى نسبة المواليد فيظهر فيها أيضاً بحسب رخاء السنين وشدها . ولكننا هنا نريد أن نتبين اثر العوامل الاقتصادية في خصب الاسر ونرى مدى هذا التأثير . فهل يتعلق خصب الاسر بما كان يدعو به بعض الاقتصاديين بالقوت، ونطاق عليه اليوم لفظ الثروة أو هو مستقل عنها ؟

ثمة نوعان من النظريات: نوع يرى أن التأثير واقع مباشرة ومن القائلين بذلك في القرن الثامن عشر تونسنند Townsend وكنتيون Cantillon ومالتوس Malthus ثم اتباعه وفي أول القرن العشرين كوديرلي Cauderlier وامثاله . ونوع يرى الارتباط بين حركة الثروة وبين عدد المواليد حاصلًا إلا ان حصوله هذا لا يتم على شكل آلي مباشر بل يجري في طريق غير مباشرة لان مقدار الرخاء يستدعي طرازاً من التفكير والنفسيات قد يختلف من مجتمع إلى آخر وهو يؤثر بدوره في نسبة المواليد .

النوع الأول

يرى المفكرون المنتسبون الى هذا النوع أن نسبة المواليد مرتبطة طرداً بالثروة ترتفع اذا ارتفعت وتخفض اذا انخفضت ومن الجلي ان هذه النظريات ان صحت كان لها قيمة سياسية وعملية

كبيرة فوق القيمة العلمية لأنها اذذاك تضع بين ايدي الحكام والساسة الاداة التي ينظمون بها صيغة السكان وتفتح لهم الطريق السوية للاشراف منها على ضبط حجمهم والتصرف به . فإذا ارادت الحكومة ان يتكاثر شعبها فما عليها إلا أن تمد المتزوجين بالمال وتفردهم بالمساعدة . لذلك لزم فحص هذه النظريات فصلاً دقيقاً .

لقد صنعت دراسات كثيرة في هذا الباب وهي تختلف باختلاف القرينة أو العلامة الاقتصادية التي ينتخبها الباحث والتي يتعقب بها تغير نسبة المواليد . انتخب بعض الباحثين سعر القمح لأنه الغذاء الاساسي في مختلف البلدان ووازنوا بينه وبين نسبة المواليد . إلا أنهم أخطؤوا حين قرنوا نسبة المواليد بسعر القمح في سنة واحدة وكان عليهم أن يقرنوا نسبتهم بسعر القمح في السنة السالفة . وقد انتبه الى ذلك كوديرليه فلم يقع في هذا الخطأ واجرى حساباته على فرنسا وانكلترا وبلجيكا معتبراً في هذه البلدان سعر الخنطة وعلى بروسيا معتبراً فيها سعر الجاودار Seigle .

أما في فرنسا فتتبعه يتناول ٣٩ سنة من ١٨٥٢ الى ١٨٩٢ . وقد وجد فيه ماييلي : في ٢١ حالة توجد علاقة منطقية بين سعر القمح وعدد المواليد إذا ارتفع سعر القمح نقصت نسبة المواليد وبالعكس ، وفي ١٨ حالة انقلبت الآية ، في سبع سنين يزداد عدد المواليد إذا ارتفع سعر القمح وفي ١١ سنة ينقص اذا نقص .

وفي انكلترا ، تتبع ٤٤ سنة (١٨٤٧ — ١٨٩١) ، كانت العلاقة منطقية فيها ١٩ مرة ، ومقلوبة ٢٥ مرة .

وكذلك في بلجيكا تتبع ٤٥ سنة (١٨٤٧ — ١٨٩٢) تبدو العلاقة فيها منطقية ٢٤ مرة ومقلوبة ٢١ مرة .

وفي بروسيا فحص ٢٢ سنة (١٨٦٨ — ١٨٩٠) فكانت العلاقة أشد تشتتاً اذ كانت منطقية ١٣ مرة ومقلوبة ٧ مرات وشوهد ثبوت الاسعار يرافقه ارتفاع في نسبة المواليد مرتين .

ومن هذه الدراسة يستنتج كوديرليه نتيجة معجلة عابرة وهي أن المولودية لا يبدو لها ارتباط بسعر القمح .

لكنه لم ينن عن هدفه فسلك طريقة ادق وأمرن ، لذلك لم يأخذ جميع أسعار القمح صعوداً أو هبوطاً بل اقتصر منها على ما كان التفاوت فيه يتجاوز ٢٠٪ فأنهى عندئذ الى نتيجة اوضح وأجلى . وجد ان العلاقة المنطقية بدت فجأة في فرنسا وبروسيا وهي أن حركة أسعار القمح تستدعي حركة معا كسة في المولودية ولكن تشتت العلاقة ما يزال حاصل في انكلترا وبلجيكا اذ تظهر العلاقة طوراً في الشكل السابق وتارة في الشكل المقلوب . فينتهي كوديرليه حينئذ الى نتيجة يراها حاسمة وهي اذا كان التغير في الاسعار ضئيلاً لا يتجاوز ٢٠٪ كان عديم التأثير أو كان ضئله حتى لا يكاد يبدو في حركة المواليد ، أما إذا بلغ التغير ٢٠٪ أو جاوزه فيغدو ذا أثر واضح جلي في البلدان الزراعية (كما في فرنسا وبروسيا

اذذاك) ولم يبد له أثر في البلاد الصناعية (كما في انكلترا وبلجيكا)
لأن أثره في البلاد الصناعية تعدله عوامل أخرى أو تحجبه .

ليس سعر القمح إذن قرينة صالحة تشير بالدقة المطلوبة الى الحركة
الاقتصادية . لذلك عمد بعض الباحثين الاقتصاديين الى تتبع حركة
الحياة الاقتصادية العامة وتلمس آثار الازمات الاقتصادية في حركة
السكان ، منهم أنتونين بوهاك Antonin Bohac من براغ درس آثار
الازمة الاقتصادية العالمية التي حصلت في سنة ١٩٢٩ واعتبر آثارها في
حركة شعب الجمهورية التشيكوسلوفاكية .

ان الحركة الاقتصادية في الجمهورية التشيكوسلوفاكية تبدو على
الشكل التالي في تلك الفترة :

تبدأ أزمة قلة في النقد Déflation منذ ١٩٢١ وتبلغ الحضيض سنة
١٩٢٣ ثم تنتعش البلاد شيئاً فشيئاً حتى سنة ١٩٢٧ ومنذ ذلك الوقت
كانت البلاد في رخاء ويسر وازدهار امتد حتى سنة ١٩٣٠ واذذاك وصل
إلى تشيكوسلوفاكيا اثر موجة الأزمة الاقتصادية الامريكية التي
حصلت سنة ١٩٢٩ فتبدأ أزمة في الاقتصاد التشيكوسلوفاكي تمتد حتى
نهاية عام ١٩٣٤ تنقص التجارة بمقدار الثلث وتحل البطالة وتبلغ أقصاها في
شباط ١٩٣٣ اذ يناهر عدد العاطلين من العمل او البهل ٩٢٠٠٠٠ شخصاً ثم
تتحسن الحال بعد سنة ١٩٣٥ فينزل عدد العاطلين الى ٣٠٠٠٠٠ في سنة ١٩٣٦ .
لننظر معجلاً إلى حركة الزواج :

زواج (عدد العقود في السنة)	١٣٠٠٠٠	=	١٩٢٧ - ١٩٢٥
"	١٣٧٠٠٠	=	١٩٢٨
"	١٣٩٠٠٠	=	١٩٢٩
"	١٢٩٠٠٠	=	١٩٣١
"	١١٥٠٠٠	=	١٩٣٥
"	١٢١٠٠٠	=	١٩٣٦

ونرى من هذه الأعداد أن هناك علاقة صحيحة بين الشرائط الاقتصادية وبين عدد عقود الزواج وأن الإلزام الاقتصادية العالمية قد أرت في هذا العدد فخفضته .

لنتأمل الآن حركة المواليد . بيد أن بوهاك يجزىء هذه الحركة فلا ينظر إلى مجموع المواليد بل يحسب بدياً عدد المواليد المبكر فيجد :

مولود مبكر (العدد المتوسط السنوي)	٩١٠٠٠	=	٢٧ - ١٩٢٥
"	٩٤٠٠٠	=	٣١ - ١٩٢٨
"	٩٧٠٠٠	=	١٩٣٠
"	٩١٠٠٠	=	١٩٣٢
"	٨٦٠٠٠	=	١٩٣٣
"	٨٤٠٠٠	=	١٩٣٤

يزداد إذن عدد المواليد المبكر فيبلغ الأوج سنة ١٩٣٠ وهو يقابل حمل سنة ١٩٢٩ وهي التي كانت أرخص السنين وأيسرها وأكثرها ازدهاراً ويزيد هذا العدد على مواليد سنة ١٩٢٥ - ١٩٢٧ بنسبة ٦٠٦٪ ، فإذا حسبنا نسبة زيادة الزواج في السنوات المقابلة وجدناها بمقدار ٦٠٩٪ .

أي ان النسبتين متساويتان تساوياً يكاد يكون دقيقاً . ثم نرى عدد المواليد ينقص في سنة ١٩٣٤ نقصاً ذريعاً وهو يقابل حمل سنة ١٩٣٣ سنة البطالة والشدة فهو ينقص عنه في ١٩٣٠ بمقدار ١٣٠٤ /

وحسب بوهالك بعد ذلك المواليد الاثناء فوجد عددهم متناقصاً بصورة عامة عن المواليد الألبكار وعلاقتهم بالحركة الاقتصادية أقل ظهوراً ولكنها موجودة لأن تناقصهم يضعف عند الرخاء .

١٩٢٥-١٩٢٨	نقص	٣٠٤ /
١٩٣٢-١٩٢٨	=	٠٠٩ /
١٩٣٤-١٩٣٢	=	٥٠١ /

وتابع حسابه فوجد ان المولود الثالث والرابع والخامس يتعلق عددهم بعض التعلق بالشرائط الاقتصادية وان السادس والسابع والثامن لا يبدو للشرائط الاقتصادية أي تأثير فيهم .

ويوقن بوهالك في الخلاصة أن تناقص الشعوب الاوربية مرده إلى عوامل نفسية اذ اصبح الأفراد فيها لا يرغبون في النسل ولكن هذا عنده ليس كل الحقيقة بل يرى أن تأثير العوامل الاقتصادية في نسبة الولادات اكبر مما يظن بكثير .

وسلك نهج بوهالك التشيكوسلوفاكي الباحثان الفرنسي افتاليون Aftalion والانكليزي يول Yule ولكنهما وسعا البحث قليلاً وخصما العلائق بين الولادات وبين التغيرات الدورية في الاسعار فوجد

افتاليون ان الرخاء يزيد الولادات وان الضيق ينقص منها وذلك ناتج عن تأثر الزواج ذاته بالعوامل الاقتصادية .

واما يول فيستنتج ان منحني الزواج يتأثر بمنحني الأسعار بتأخر اربع أو خمس سنين وان منحني الولادات يوازي منحني الزواج ويتأخر عنه بمقدار سنتين . ولم يقرن يول منحني الولادات بمنحني الأسعار رأساً .
لقد ذكرنا بعض نتائج التحليل الاحصائي حول علاقة الشرائط الاقتصادية بحركة السكان . هل نجد آثار تلك العلاقة في التاريخ .
لنرجع إلى التاريخ نسائل شواهد قليلة ونفهم دلائله ونستشف تطور حركة السكان فيه بالنسبة إلى الاقتصاد .

سؤاله التاريخي

من المعلوم أن التطور ليس معناه التقدم وان التقدم لا يجري مستمراً منتظماً بل قد نجد مراحل تأخر أو ثبات تعقبها مراحل تقدم سريع تدعى بعهود انقلابية سواء كان الانقلاب زراعياً أو صناعياً أو غير ذلك .
فهل رافق عهود الانقلاب هذه نماء في السكان ؟ لننظر إلى حسابات الديموغرافيين المؤرخين .

كان القرن الثالث عشر في فرنسا عهد ازدهار نشط في المدن نشاطاً كبيراً في الصناعة اليدوية والتجارة وذلّت فيه الاراضي للزراعة

بالأرياف ويرى لو فاسور أن الشعب الفرنسي تضاعف في خلاله، إذ كان عشرة ملايين فبلغ عشرين مليوناً.

وفي القرن الثامن عشر كانت الثورة السياسية سنة ١٧٨٩ قد سبقها انقلاب زراعي قل أن يشير إليه المؤرخون ولكنه انقلاب مهم ذو شأن فتركت الطريقة القديمة ذات النمط الثلاثي Triennial التي تزرع الأرض سنتين متتاليتين نوعين مختلفين (مثلاً السنة الأولى حنطة أو جلودار والثانية شعير أو شوفان) وتريحها السنة الثالثة واستبدل بها الطريقة الانكليزية ذات النمط الرباعي Quadriennial التي لا تريح الأرض بل تناوب في زراعتها بين أربعة أنواع على أربع سنين. (مثلاً شمندر، جزر، لفت، روتا باغا، ثم شعير أو شوفان ثم فصّة ثم حنطة).

وحسّنت تربية الحيوان بانتقاء أجود الاصناف والاعتناء بها وتحسين سلالتها عن طريق إلقاحها بالاصناف الحيوانية الجيدة المستقدمة من البلاد الاجنبية فازداد المردود باللحم والحليب والصوف. كما ان هذه التحسينات في النهج رافقتها اصلاحات اجتماعية متعلقة بالمزارعين فازداد الشعب الفرنسي ازدياداً سريعاً، كان في سنة ١٧١٤ = ١٨,٥ مليوناً فأصبح في سنة ١٧٨٩ = ٢٧ مليوناً.

وفي القرن التاسع عشر حدث الانقلاب الصناعي اذ تهيأت للانسان موارد للقدرّة جديدة من بخار وكهرباء واستطاع استغلال هذه القدرّة الجديدة بالآلة. فرافق ذلك نماء في السكان : وصلت فرنسا الى ٣٨,٣

مليوناً . ومثل هذا النماء حصل في مختلف البلدان الاوربية ، وقد سبقت انكلترا غيرها من البلدان الاوربية في مضمار الصناعة ، وكذلك تسرع ازدياد سكانها . وتلخص ازدياد السكان في البلدان الاوربية بالجدول التالي:

البلد	السكان بالملايين		امثال الزيادة
	سنة ١٨٠٠	سنة ١٨٥٠	
انكلترا وبلاد الغال	٨٠٨	١٧٠٩	٢٠٠٣
المانيا	٢٤٠٨	٣٥٠٩	١٠٤
دانمرك	٠٠٩	١٠٤	١٠٥
ايطاليا	١٨٠١	٢٤٠٣	١٠٣

يبدو من الجدول ان انكلترا سبقت بقية البلاد الزراعية في تقدم سكانها وذلك لسبقها في الصناعة .

ولكن التقدم الصناعي فاض عن اوربا ونال امريكا واليابان وازداد السكان ازدياداً كبيراً في هذين البلدين . لناخذ اليابان فإن عدد نفوسها يكاد يكون مستقراً قبل سنة ١٨٧٠ ومنذ هذا التاريخ بدأ الانقلاب الياباني بمختلف جوانبه سياسياً واجتماعياً واقتصادياً ، فرافق هذا الانقلاب ازدياد في الشعب ، كان ٣٣,٣ مليوناً سنة ١٨٧٠ فصار ٦٤,٤ مليوناً سنة ١٩٣٠ و ٦٩,٢ مليوناً سنة ١٩٣٥ أي انهم تضاعفوا في مدة ٦٠-٦٥ سنة فكان ثمة ارتباطاً بين التقدم الاقتصادي عامة وبين ازدياد السكان .

هل يمكن بعد كل ماسلف من دلائل تاريخية ودراسات احصائية

ان يقال ان الثروة والرخاء واليسر تزيد في المواليد ، وان الفقر والضيقة والازمات تنقص عددهم ؟ من المناسب التريث في الحكم والتمهل في الاستنتاج لأن ثمة قضايا قد تبدو معا كسنة في النتائج لما سبق ، وهنا نصل الى النوع الثاني من النظريات .

النوع الثاني

الواقع والمشاهدة يدلان على ان الاسرة الفقيرة والمتوسطة أحفل غالباً بالأطفال من الاسر الغنية المثرية ، اي ان الغنى والثروة والرخاء تخفض عدد المواليد وتحد منه . قد يحسن الحذر من الاعتماد على مجرد الواقع والمشاهدة او مجرد الظن في هذه الامور الواسعة المشتبكة ، فلنعول على احصاءات اجريت في بعض المدن الكبيرة قسمت كل مدينة منها إلى عدة احياء باعتبار درجة الرخاء واليسر ونظر إلى مواليد الأقسام فوجد ان الاحياء الفقيرة اربي بالمواليد من المتوسطة وان المتوسطة اربي بهم من الغنية . رأينا مثل هذا قبلاً حين عرضنا نظرية هرش في تناقص السكان ، وثمة احصاءات اخرى : لقد صنع الاحصائي الالماني مومبرت Mombert دراسات في هذا السبيل لسكان باريس ولندن وبرلين وفيينا حول سنة ١٩٠٠ بعد ان قسم احياءها ستة اقسام باعتبار الرخاء فوجد ما يلي :

(الارقام تشير إلى عدد المواليد لكل ألف امرأة بين سن ١٥-٥٠)

الطبقة	باريس	لندن	برلين	فيينا
فقيرة جداً	١٠٨	١٤٧	١٥٧	٢٠٠
فقيرة	٩٥	١٤٠	١٢٩	١٦٤
متوسطة	٧٢	١٠٧	١١٤	١٥٥
متوسطة غنية	٦٥	١٠٧	٩٦	١٥٣
غنية	٥٣	٨٧	٦٣	١٠٧
غنية جداً	٣٤	٦٣	٤٧	٧١

وهذا يدل على ان الطبقات إذا ازداد رخاؤها و غناها قلت مواليدها.
لنتظر أيضاً إلى بعض الاحصاءات الجديدة في هذا السيل .
لقد اجريت حسابات مشابهة لما سبق في باريس (١٩٣٥ -- ١٩٣٧)
يلخصها الجدول التالي :

مستوى المعيشة	ارقام الاحياء	المواليد لكل ١٠٠٠٠ شخص
راق	٩،٦،١٦،٨	٨٢
راق تقريباً	٢،١،١٧،٧	٨٤
متوسط	٣،٥،١٥،١٠	١١٩
متواضع	١٨،١٢،١٤،٤	١٢٧
ضعيف	٢٠،١٩،١٣،١١	١٣٥

وهذا يدل أيضاً على أن المواليد تقل إذا رقي مستوى المعيشة وازداد اليسر
وكذلك صنع مثل هذا الحساب من اجل برلين سنة ١٩٣٥-١٩٣٧
فيكان الجدول التالي :

المواليد في كل ١٠ الاف شخص	ارقام الاحياء	مستوى المعيشة
١٠٥	١٢,١١,١٠,٩	راق
١١٣	١٣,٧,٢,١	راق تقريباً
١٤٧	٢٠,١٩,١٦,٨	متوسط
١١٧	١٧,١٥,٦,٤	متواضع
١١٦	١٨,١٤,٥,٣	ضعيف

وهذا الجدول على العموم يشير أيضاً إلى أن عدد المواليد يتناسب عكساً مع الرخاء (بصرف النظر عن العدد ١٤٧ الذي يعتبر عارضاً). يبدو إذن أن الثروة تؤثر في المواليد فتقصهم وهذا خلاف ما تقدم، غير أنه إذا كان ازدياد الثروة مرتبطاً بازدياد المواليد كما سلف كان ذلك مفهوماً بطريق تيسر التربية وتوافر القوت وحسن التنشئة فكيف نستطيع الآن أن نشرح تأثير الثروة في المواليد ونقصها لهم إذا هي ازدادت؟ لا بد لذلك من عامل وسيط يتدخل فيقلب النتائج المنتظرة وهو عامل نفسياني يرى السيد لندري أنه مؤلف من عنصرين هما: ازدياد معقولية التصرف والسلوك، وفكرة التقدم.

فلنتبين كيف يؤثر كلا هذين العنصرين.

لقد تقدم العلم بمختلف فروعه ووقر بتقدمه عند الإنسان أنه يستطيع أن يسيطر على الطبيعة أن يتصرف بأموره ويدبرها تدبيراً معقولاً أي موافقاً لمنطقه فصارا أكثر تبصراً بالعواقب وادق حساباً

للاشياء والحوادث فهو يتشوف الى مصيره ومصير سلالته ، هل يستطيع أن يقوم باودها دون أن تتجيف لذاته وتنقص سعادته وترزأ موارده وتخفض مستوى معيشته ؟ ذلك أن الابناء قد يشغلون البال ويشيرون الهموم فوق ما يستدعونه من نفقات ويؤدون اليه احياناً من ضيق . اليس هذا كله دافعاً للزوجين الى الزهد في السلالة وتحامي محبي الأولاد ولا سيما في الوقت الحاضر وفي هذه الحياة الحديثة السريعة المضطربة ؟ فلا غرو اذا حسبت الأزواج حسابهم وراوا خفة الظهر من لوازم السرعة ومقتضيات هذا العصر . ومثل هذا التفكير يدغمه أيضاً عنصر نفسي آخر وهو فكرة التقدم ، اذ كان الأفراد في المجتمعات الأوروبية والأمريكية يفكرون جميعاً أن يتقدموا في الحياة الاجتماعية وأن يرقوا مراقي الرفعة في مختلف الميادين : في المال والسياسة والمعرفة والفن . لقد أشاد بهذا الضرب من التفكير وهذا اللون من الرغبة والميل كاتب فرنسي هوارسين دومون Arsène Dumont في كتاب له اصبح قديماً وهو « المدينة وتناقض السكان Depopulation et civilisation » (١٨٩٠) وتلك الرغبة اسمها بالشعرية الاجتماعية Capillarité sociale تشبهاً لها بالخاصة الشعرية المعروفة في الفيزياء وهي صعود السوائل في الانابيب الدقيقة ، وهي ليست دائماً مجرد اثر لا عنها قد تتعلق بالأولاد وترغب في حسن تربيتهم وتنشئتهم ، وحسن التربية والتنشئة هذا يسهل اذا انصرف حول ولد واحد أو ولدين بخلاف النسل الكثير ، وليست مادية لأنها قد تتعلق بالعلم

او الفن او الفكر عامة اذ يرغب الزوجان في زيادة ثقافتها ، وايا كان هدفها فانها ترتطم بالصعاب اذا كثر البنون فعاقوا الاهلين عن تحقيق ما يصبون اليه واثقلوهم في مراقهم وصعودهم وتحقق ذلك كله اذا تعرفنا واقع المجتمعات وتصفحنا مختلف الفئات فيها وتبصرنا قرائن الاحوال . ذلك ان الاغنياء اذا قلت مواليدهم فلا منهم غالباً قد ضبطوا من انفسهم وملكوا اعنة تصرفهم واشرفوا على نتائج سلوكهم بعض الشيء بالثقافة التي تحلوا بها والعلم الذي تلقفوه على خلاف الفقراء الذين منهم الفقر من تحصيل المعرفة وابكرهم الى التماس اسباب الرزق وكسب بلغ العيش فهم في الغالب يتركون انفسهم على السجية ويستسلمون للطبيعة . هذا الى انهم في الغالب أيضاً مؤمنون متدينون متوكلون مدعنون للقدر . ويدعم ذلك احصاء المواليد بالنسبة الى حرف الالباء فقد تبين ان المولودية تزداد تدريجياً عند الموظفين ثم عند اولي الاعمال الحرة والطبقات الغنية ثم عند العمال ثم عند الفلاحين . ولا يخفى ان هذا متناسب عكسا مع درجة التبصر والتفكير .

وقد نلقى احياناً عند بعض الفئات او في بعض المجتمعات مولودية ضعيفة مقرونة بالضيق والفقر ، وتبدو هذه الظاهرة مناقضة لما سلف الا انه يمكن تفسيرها بالانتباه الى العنصر الثاني وهو فكرة التقدم الاجتماعي عند الأفراد فحيث نجد هذه الفكرة فثمة نرى تلك الظاهرة اي قلة المواليد . وغياب هذه الفكرة عن نفوس الافراد راجع الى الشرائط الاجتماعية لأن

التشريع أو العادات تمنع امكان الرقي أو الانتقال من طبقة إلى أخرى كما في المجتمعات القائم فيها نظام الطبقات (في الهند إلى وقت قريب) أو التي تسيطر الأسرة فيها على افرادها وتدعمهم وتضمهم في اسارها ، ففي هذه البلاد تكون المولودية كبيرة لأنه لاوجه لأن يفكر الأفراد في تحديد نسلهم مادام سبيل التقدم في كل حال متعذراً أمامهم، ونجد كذلك مولودية كبيرة في فرنسا عند فئات عمال الصناعة العائشين في الشمال الشرقي لأن العمال هناك يعيشون جماعات متشابهة متجانسة ويؤلفون الاغلبية الساحقة مقابل عدد محدود من اصحاب المصانع والمهندسين وليس هنالك طبقة متوسطة بين هاتين الطبقتين فلا يفكر العمال أن يرتفعوا يوماً من الأيام إلى طبقة رؤسائهم لأن الهوة كبيرة والسبل متعذرة .

وقد تبين أيضاً أن الفلاحين أكثر مواليد من ابناء المدن عامة ، لكن الفلاحين أنفسهم يختلفون في نسبة المواليد باختلاف درجة ثقافتهم وتبصرهم ورغبتهم في التقدم الاجتماعي . نجد في فرنسا مثلاً أن ارياف بروتانيا Bretagne كثيرة المواليد ، على حين تقل المواليد في مقاطعة نورماندي Normandie وفي الجنوب الغربي من فرنسا حتى تهبط عن مستوى بعض المدن ، لأن الفلاحين في المقاطعات الأخيرة متعلمون حرصاء على رفع مستوى معيشتهم ، هذا الى ان العقيدة الدينية وتغلغلها في بعض المقاطعات دون بعض يؤثر من جهة ثانية في نسبة المواليد . ان هذه النظريات تبدو لنا متضاربة وهي تغفل تأثير العوامل غير

الاقتصادية التي سلف أن أشرنا إليها وربما كان هذا الانغفال سبباً من أسباب ذلك التضارب الظاهر ، فإذا اردنا أن نكون أقرب من الحقيقة وألصق بالواقع فينبغي أن نتنبه إلى آثار بقية العوامل من ديموغرافية وسياسية الخ .

ولاشك أن الأمور الاقتصادية من جملة العوامل التي تؤثر في السكان ولكنها ليست بالعامل الأوحده الحاسم . وهذا ما يبدو على بعض النظريات الاقتصادية السابقة اهماله والتغافل عنه . ان بعض الشعوب تهبط نسبة المواليد فيها هبوطاً يكون مستمراً برغم العوامل الاقتصادية التي قد تؤثر ولكن آثارها تبقى ضعيفة ، وقد يكون من المناسب أن نضرب أمثلة تنوه بما نذهب اليه وتشف عما نقصده . وهي هذه الاحصاءات التي قام بها الألماني فون انفرن شتيرنبرغ Von Ungern Sternberg اذ أراد أن يبين حركة المواليد في بعض الشعوب زهاء قريب من عشرين سنة وعلاقتها بالحرركات الاقتصادية .

نذكر هنا الاحصاء الذي صنعه عن امريكا فهو يشير إلى تطور نسبة المواليد (لآلف شخص) مع الزمان كما في الجدول التالي :

السنة	النسبة	السنة	النسبة
١٩٢٠	٢٣٠٧	١٩٢٧	٢٠٠٦
١٩٢١	٢٤٠٢	١٩٢٨	١٩٠٨
١٩٢٢	٢٢٠٣	١٩٢٩	١٨٠٩
١٩٢٣	٢٢٠٢	١٩٣٠	١٨٠٩
١٩٢٤	٢٢٠٤	١٩٣١	١٨
١٩٢٥	٢١٠٥	١٩٣٢	١٧٠٤
١٩٢٦	٢٠٠٧	١٩٣٣	١٦٠٦

ويدل هذا على تناقص مستمر في المواليد وليس التناقص نتيجة أزمة سنة ١٩٢٩ لأنه بدأ قبلها في السنوات الرخية ونلاحظ أن نسبة المواليد سنة ١٩٣٠ المقابلة لحمل سنة ١٩٢٩ وهي أرخى السنين في امريكالم تنقص عنها في السنة التي قبلها فكان الثروة والرخاء قد وقفوا سقوط تلك النسبة ثم نلاحظ أن سقوط النسبة تسارع منذ ١٩٣١ اذ اخذت الاجور بالهبوط. لذلك حين نريد بيان علائق الشرائط الاقتصادية بحركة المواليد ينبغي أن نتحفظ وأن نجعل أحكامنا أمرن وأوسع حتى تكون أقرب من الحقيقة المشتبكة وربما كان باستطاعتنا بعد تصفحنا لتلك النظريات السابقة أن نقول: ان نسبة المواليد ليست مستقلة الاستقلال كله عن حركة الثروة ولا هي خاضعة لها الخضوع كله.

ومن الظاهر أن هاتين القضيتين مهمتان غامضتان فلا بد من تجلية جوانبهما وإيضاح ما غمض فيهما ولذلك نحاول قبل كل شيء تفسير التضارب الذي بدا في النظريات السابقة في ميدان الاقتصاد.

التوفيق بين النظريات السابقة

ينبغي حين دراسة الأمور الاقتصادية وعلاقتها بالمواليدان تميز نوعين من وجهات النظر ، الوجهة التوازنية والوجهة الحركية . وبعبارة أخرى ينبغي أن ننتبه إلى وجهة تحريياتنا هل تتناول مستويات مختلفة من المعيشة كما هي في الواقع أو تتناول تطور مستوى المعيشة العام مع الزمان . فإذا كانت الوجهة الاولى وجب تبيان علاقة المولودية بدرجات تلك المستويات واختلافها معها طرداً أو عكساً أو غير ذلك . وإذا كانت الوجهة الثانية وجب تبيان اتجاه الحركتين صعوداً أو هبوطاً معاً أو تعاكساً ، ثم يجب الانتباه الى جملة الحالة الاقتصادية والى الانتاج والصادرات والواردات فالأسعار في ارتفاعها أو هبوطها مثلاً لا يمكن أن تكون قرينة مفيدة لأن الأسعار المرتفعة قد تدل على الرخاء وعلى علو مستوى المعيشة وقد تدل على الفقر والبؤس وكذلك يجب الانتباه إلى طول المدة التي يتناولها التتبع والتعقب فقد يكون الأثر عارضاً إذا كانت المدة وجيزة وقد يكون صميماً إذا كانت طويلة.

ولم يحصل مثل هذه الدراسات حتى الان لجلاءعلائق الاقتصاد بحركة المواليد . ومع ذلك فإن هذه العلائق لا بد ان تكون مرنة متعددة وان تجري عن طريق نفسي اجتماعي معا اي تجري في نفوس الافراد وتناسب الشرائط الاجتماعية العامة . وقد اشار الى هذه العلائق الاقتصادي

الفرنسي بول لوروا بوليو Paul Leroy - Beaulieu ووسعها نظرياً السيد
بيير فرومون Pirerre Fromont الأستاذ في معهد الحقوق بباريس. (١)

نقسم البحث الى قسمين : نعتبر في القسم الاول الحياة الاقتصادية في
ازدهار وتقدم ونعني بازدهار الحياة الاقتصادية وتقدمها نماء موارد
الثروة العامة وازديادها . منشأ هذا النماء والازدهار في الموارد متعدد
مختلف فقد يكون حدثاً طبيعياً : وفرة في الصيد البري والبحري وخصباً
في الجنى والغلال ؛ وقد يكون حدثاً انسانياً : اختراعاً زاد في مردود
العمل زيادة كبيرة او غير ذلك كالعمل الدائب الشديد والاستهلاك
الضعيف والهجرة من البلاد والوباء المهلك فتزداد الموارد او تبدو كثيرة
بالنسبة الى الباقيين في الحالين الاخيرتين .

ويمكن ان نعبر عن وفرة الموارد هذه بزيادة في النقد بالنسبة الى
الفرد في المجتمعات الحالية اي ان دخله النقدي يرتفع ايا كان مصدره .
واذا درت الموارد يربي العرض على الطلب اي تزيد البضائع والحاجات
وينشأ في أول الامر اختلال في التوازن بين البضائع والحاجات واضطراب

(١) قد صنع مثل هذا التحليل السيد بوسكي G. — H. Bousquet
الأستاذ بكلية الحقوق في مدينة الجزائر . وهو يدعي السبق الى التحليل انظر مجلة
« السكان Population » كانون الثاني - آذار ١٩٥٠ العدد ١ . انظر كتابه .

في تعادل الطلب والعرض ثم يعود التوازن ويزول الاضطراب. كيف
يتم ذلك ؟

سبل انصراف التفرغ الاقتصادي

يتم ذلك باحد السبل الاربعة التالية :

السبل الاول ربل السكان — يحصل الربل بكثرة الزواج او
على الاصح بالتبكير فيه لاننا سوف نجد ان نسبة الزواج قليلة التأثير
بالعوامل الاقتصادية وان تحسين هذه العوامل يسرع الزواج ولا يمنعه.
ثم يحصل بخصب الاسر ، ثم زيادة الاجل المتوسط .

ويظهر ان اهم هذه الاسباب الثاني والثالث .

ويستدعي الربل زيادة في الطلب ، طلب السلع الغذائية والملابس
واليوت والآثا ووسائل النقل والمصالح المختلفة من مستشفيات واطباء
ومدارس واساتذة وملاهي وهلم جرا .

وزيادة الطلب هذه ناشئة عن حاجات الاعضاء الجدد الوافدين الى
المجتمع ثم لانفس ايضاً استهلاك العمال الذين يشتغلون بالنسيج والبنائين
الذين يبنون البيوت والصناع الذين يصنعون ذلك الآثا الخ .. الخ .
فحاجات هؤلاء المتكاثرة تضاف الى ماسبق . واذا كانت وفرة الموارد
حاصلة من الاقتصاد في وقت العمل ومن زيادة وقت الفراغ كالاختراع
الذي يقلل ساعات الانتاج لا من كثرة الغلات انصرفت هذه الاوقات

الطليقة الى مشاغل اخرى ضرورية تستدعيها زيادة السكان .
السبيل الثاني زيادة اوقات الفراغ — لقد حسب مالتوس ان زيادة
الموارد تؤدي حتما الى زيادة السكان مع ان ثمة سبلا اخرى لتعديل زيادة
الموارد ومن هذه السبل زيادة اوقات الفراغ .

ان الانسان اذا درت موارده وتوافرت يستطيع الاستفادة من
ذلك فيقل عمله اذا شاء ويصرف الزمن الفارغ على اشكال شتى : قد يرتاح
فيه من عناء العمل ويسترخي فيه بعد الجهد ويخلد الى الدعة ، او قد يعمل
بترائح وفتور دون كد شاق ولا اكباب شديد وهذا ان تيسر للفلاح او
البائع او الصانع المستقل فلا يتيسر للعامل الذي يراقبه صاحب العمل او
وكيله . لذلك كان الشكل السابق النسب للعامل واغلب . (اللهم الا اذا
تعود العامل الكسل وغفل او تغافل الرقيب واستغل الموظف او المتعهد
النفقات فاشتركوا جميعاً في الاهمال وكأنهم تواطؤوا جميعاً على قلة
النفع وتعطيل المصالح) .

ولما كانت المدينة الغربية الحديثة متصفة بتوجهها الشديد نحو
العمل وزيادة الانتاج الى حد الهوس احياناً لم نستغرب أن نرى الاقتصاديين
يتجادلون في زيادة اوقات الفراغ وفي الدأب المتواصل والعمل المستمر
ايهما خير ؟ فيرى بعضهم ان الاستمرار في الانتاج من اجل الانتاج قلب
للويلة وجعلها غاية . هو ضلال دعاه لوروا بوليو : « سيزيفية
Sisyphisme » اشارة الى الاسطورة التي تمثل سيزيف وهو يرفع الى

اعلى صخرة في الجحيم تتحدر أبداً الى اسفل . ودعاه غيره « وثنية العمل Ergolatrie » .

يبدو انه ينبغي ان نفرق بين فراغ عند الاقوام البدائية والمجتمعات المتأخرة وهو فراغ اشبه بالعطالة لان الموارد عندهم قليلة او غير مستغلة والزمان لا قيمة له والحياة متشابهة الجوانب والفراغ متطاول حتى السامة والضجر ، فهم في ما يشبه « الخلود » في الاطراد الا انه على نقيضه وقد يتشابه النقيضان ويتلاقى الطرفان ، وبين فراغ في المجتمعات المتقدمة هو مجلي من مجالي المدنية اذ هو استجمام لاستئناف النشاط يبدو كالواحة للراحة بين فترات العمل او هو يصرف لرياضة الجسم وتقويته ، او هو ايضاً شرط لا بد منه للحياة الفكرية الراقية . وهو بهذه الاعتبارات يعني البحث الديموغرافي ايضاً ، لكن من جهة الكيف لا من جهة الكم لانه عامل في تكامل السكان لا في ازديادهم ، فالوقت الفائض عن العمل يثقف المرء فيه جسمه وفكره ويؤدي ذلك الى تقوية الشعب اجساماً ونفوساً وعقولا وقد كان الرجل اليوناني يرى في ترويض الجسم وتثقيف الفكر وظيفة الانسان الحر وخاصته الاساسية وأقن الامور به واصلاحها له .

يقول لوروا بوليو في هذا الصدد: « ان المدنية تقاس بازديادين مترافقين ازدياد المنتوجات وازدياد اوقات الفراغ ، وبجودة استعمال كل منهما » .
علي ان اوقات الفراغ لدى هذه المجتمعات المتمدنة غالباً ما تنصرف

في سبيل آخر وهو زيادة الاستهلاك (سينما ، راديو ، تصوير ، سياحة ،
لهو الخ) وقد وجد الأمريكيون ان الانسان عندهم كلما كثرت اوقات
فراغه ازداد استهلاكه ، وازدياد الاستهلاك هذا يستدعي زيادة النفقات ،
وزيادة النفقات هذه تتطلب زيادة العمل ، وزيادة العمل تقلل من اوقات
الفراغ ، وهكذا لا تحصل جدوى من ذلك. يضاف ان زيادة الاستهلاك
لو ابقت على كمية السكان فهي لا تحسن كفيتمهم .

السبيل الثالث زيادة الاستهلاك عند الأفراد — ربما لا يصرف الوقت
الفارغ اذن في الاستجمام والراحة . بل يقبل المرء على عمل جديد ينتج
فيه سلماً للاستهلاك فيتغير الاستهلاك بذلك كما وكيفاً . ذلك ان حاجات
المرء كثيرة لا تحصى ومتنوعة لا تكاد تنتهي فاذا سد المرء حاجة من
حاجاته فغابت عن شعوره لم يلبث ان تتولد له حاجة أخرى جديدة .
ويطلق عادة على هذه الحاجات المتولدة الجديدة لفظ « الكماليات » أو
« حاجات الزينة » ومن المعلوم ان الوعاظ وعلماء الأخلاق يخفضون من
شأن الزينة وينددون « بالكماليات » الا انها تلقى عند الاقتصاديين
تساهلاً وقبولاً . هي في رأيهم تحفز الانسان الى العمل والى
استكمال طرق الانتاج ثم ان حاجات الجيل « الكمالية » تصبح ضرورية
في الجيل الذي يليه . بيد ان هذه الامور التي هي من ضرب الزينة تعوق
نمو السكان الكمي لانها تستدعي وقتاً وتستلزم نفقات كان يمكن بها
تشبث نشء جديد . وكون الامور الكمالية نسبية تتعلق بالزمان والمكان

يوجب وجودها في جميع عصور التاريخ وفي مختلف المجتمعات . حتى في الشعوب البائسة بعض الامور عندها « كمالية » اي تسد حاجات عندهم غير ملحة وترضي رغبات يمكنهم ان يستغنوا عنها دون الاضرار بصحتهم اي هي تزيد على حاجاتهم الفيزيولوجية ، فقد يمشون حفاة ويلبسون اسمالا ومع ذلك يشتررون الجرز والخرز او يدخنون او يسكرون . وقد تحدث بوسكه Bousquet الفرنسي عن قطان واحة او ارغلا Ouargla بأفريقية فوصف فقرهم المدقع حتى ان منازلهم لتكاد تخلو من اي اثاث ومع ذلك يصرفون ما تملك ايديهم في شراب الشاي وهو حاجة نشأت عندهم حديثاً وشرعت تنافس حاجاتهم الحيوية الاساسية .

ان الكماليات تختلف باختلاف الامم ولكن نتائجها تكاد تكون واحدة . قد تكون احياناً عند بعضها في هيئة بنايات أثرية فكم استغرقت اهرام مصر او بارتنون أثينة وأماها أوقاتاً في بنائها واستنفدت أموالاً ، وكم من أقوات وملابس وبيوت كانت تتوافر بدلاً منها أي كم الوف من البشر كان يمكن تغذيتهم بنفقاتها . ويرى بوسكه أن القرن العشرين يقترب مثل هذه الجرائم في تحيف السكان فيقول :

« استهلا كان لا طائل فيهما البتة يستنزفان في أيامنا هذه ثروات كبيرة وهما السيارة والسيما ولو صدف الجمهور عن هذه النفقات لا يمكن أن يزيد عدده ولصرف المال في اشتراء المهود والقمط والغذاء وصنع فورد وستروين عربات أطفال وائداء صناعية وذهب المشلون فعالجوا الأرض

وحلبوا البقر واستعملت الممثلات مرضعات أو مربيات . وعندئذ ينشأ توازن اقتصادي جديد وتجهوفرة الموارد اتجاههاً جديداً وهو زيادة السكان» فتمو السكان يمكن تيسيره بالخدمن الكماليات مع ضمان الضروري، والقوانين التي تتضمن ذلك الحد تسوِّغ بالاستناد الى حجج ديموغرافية . قد يكون الرخاء الاقتصادي اذن عاملاً في زيادة كمية الاستهلاك كما رأينا ولكنه قد يبقّي على هذه الكمية ويغير في كيفية الاستهلاك فيحسن نوعها ويرفع من شكلها . ان الانسان الغربي المعاصر ربما لا يأكل أكثر مما كان يأكله انسان اوروباً في القرون المتوسطة ولكن طعامه أفضل وأجود واكثر ترفاً وتأنقاً . فهل يؤثر تبدل الكيفية في حركة السكان ؟ لقد انتبه الى ذلك السيد لندري وحلل هذه الناحية مستقيماً عناصر تحليلية من بضعة باحثين .

يرى كاتبون أن مستوى معيشة السكان وعددهم متعلقان بأذواق ملاكي الاراضي واراداتهم . ذلك « ان عدد السكان في الدولة تابع لوسائل المعاش والقوت . ولما كانت وسائل المعاش والقوت تابعة للتدابير والاستعمالات الواقعة على الاراضي وكانت هذه التدابير والاستعمالات تابعة أيضاً لارادات ملاكيها واذواقهم ونمط حياتهم ... اتضح ان تكاثر الشعوب أو تناقصهم تابع لهم » ويعلل كاتبون رأيه هذا بحجة ان الارض مصدر جميع الخيرات سواء كانت سلعاً غذائية أم صناعية . لأن الصناعة تقتضي مادة أولى صادرة عن الارض مباشرة أو غير مباشرة . فيحتل

الملاكون من هذه الوجهة مركزاً خطيراً في المجتمع . فلو فرضنا محالاً أنهم امتنعوا عن زراعة أراضيهم وأمسكوها عن الناس لنفد القوت وعز اللباس وتعذرت على الناس الحياة . بيد أن الملاكين لا يفعلون ذلك بل يتصرفون في أراضيهم كما يشاؤون وكما يطيب لهم . ووفق هذا التصرف يزيد الشعب أو ينقص والامثلة توضح ذلك .

لنتخيل كما يقول كاتيون ملاكاً يعن له أن ينقص عدد الخدم عنده ويزيد في عدد الخيل . فإن فريقاً من الناس يمتنع عليهم بذلك كسب قوتهم وهم الخدم المصروفون ثم الفلاحون والصناع الذين يعملون لتغذية هؤلاء الخدم وكسائهم . والارض اذا استعملت في زراعة القمح كما في السابق يفضل مقدار من القمح عن حاجة الباقين ولا يكفي مقدار العلف الخيل . ولذلك تبدل المزروعات نوعاً بنوع ويحسب كاتيون ان تعهد الفرس الواحد يقتضي ٣-٤ اربانات Arpent (الأربان واحدة قديمة لقياس الأرض تختلف من ٣٠ الى ٥١ آر والآر كما هو معلوم مائة متر مربع من الأرض) واعاشة الفلاح تقتضي ١,٥ اربان وتكون النتيجة القضاء على فلاحين اثنين مقابل اجتلاب فرس واحد وتربيته . ويؤدي الى النتيجة عينها حب الرياض والحدائق المنشأة للانشراح لان انشاءها وتوسيع جنباتها بالكفاف المعشوشبة والخضائل النظرة وتطويل طرقها المطرزة بالازهار ومجازاتها المحفوفة بالاشجار كل ذلك يقع على حساب حقول تنزع عنها زراعة الحبوب والخضر فتلوح وراءها افواه جائعة فاعرة لا تجد

ما يتبلغ به (لا بد أن نذكر مصداق كلام كاتيون ما حصل في الحرب العالمية الثانية بباريس حين أخذ الباريسيون ينزعون الازهار من الحدائق ويفرسون البطاطا والبندورة مكانها وان كان هذا التدبير في اتجاه معاكس) وثمة أمر آخر يؤثر في حجم السكان (وهو أمر مهمنا خاصة لانه يتعلق ببلادنا) وهو نوع الواردات التي تأتي من البلاد الاجنبية ولا سيما اذا نظرنا الى نوع الصادرات التي تقابلها فالقطار التي تستورد مصنوعات تتضمن عملاً متبلراً وتصدر في مقابلها غلات زراعية أي غلات آتية من الأرض يصعب أو يتعذر عليها ان تزيد في حجم سكانها . ويضرب كاتيون مثلاً غواني باريس اللائي كن يشترين مطرزاتهن من بروكسل ويدفعن ثمنها مقدار مائة الف اونس Once فضة ، وتلك المطرزات يقابل كتائهن مقدار اربان واحد من الارض وكان ذلك المبلغ يسدد بكميات من خمور الشمبانيا تتطلب صناعتها ونقلها على الخيل نحو ستة عشر الف اربان من الارض . فكانت تلك التجارة في صالح المقاطعة البلجيكية برابان Brabant وكالسييف المسلول في رقاب الفرنسيين . وأيضاً هولندا يعيش فيها شعب كثيف لانها عرفت كيف توجه تجارتها الخارجية فهي تبيع النبلاء البولونيين الجوخ والقماش وتشترى منهم القمح والجاودار . فهي بذلك تزيد في ممتلكاتها الديموغرافية وبالعكس حال بولونيا .

وآراء الطيب كنهه Quesney مؤسس الفيزيوقراطية تشبه من جهة اراء كاتيون الذي كان معاصراً له ، وتخالفها من جهة أخرى ، فهو يميز نوعين من

الاستهلاك ، كماليات المعاش وكماليات الزخرف ، اما النوع الاول فالطعام والشراب الجيدان والخدم والحشم وطعامهم وشرابهم أيضاً فهو يتألف خاصة من السلع الغذائية . وأما النوع الثاني فهو شراء المصنوعات المختلفة ويرى كنهه على خلاف كاتبون ان استهلاك كماليات المعاش وتصديرها يؤأمان ربل السكان ، وان الذي يعاكسه استهلاك كماليات الزخرف .

وربما كان هذا الاختلاف بين الرأيين آتياً من أن فرنسا في ذلك الوقت كانت فيها أراض بور كثيرة فأراد كنه الحث على احيائها وعلى زيادة استغلال الاراضي المزروعة ومن ذلك رأى ان استهلاك كماليات المعاش وتصدير الغلات الزراعية المحلية ينشطان الزراعة ويقويانها ويشغلان اليد العاملة وان كماليات الزخرف مضرّة لأنها تعوق الزراعة .

ظهرت أمثال هذه الآراء من جديد في القرن العشرين عند مفكر اقتصادي طريف هو اوتوافرتز Otto Effertz وقد ارتكز الى قول المفكر الانكليزي ويليام بتي William Petty الذي عاش في القرن السابع عشر وهو «ان العمل ابو الثروة والارض امها» فإز ضررين من الخيرات : خيرات تكلف أرضاً أو تراباً ، وخيرات تكلف عملاً . اما الأولى فهي الطعام ما عدا السمك لانه يكلف عملاً . لذلك نجد افرتز يستعمل أمثال هذه العبارة : « الانسان يتغذى من التراب » و « الانسان يأكل تراباً » وحقاً ان السلع الغذائية التي لا تأتي من الارض نادرة جداً .

ويرى اوتوافرتز ان المرء يهيم على غيره من الناس اذا استهلك كل

ما كلف عملاً لأن هؤلاء الناس قد عملوا من أجله فاشترى عملهم إذ اشترى ما صنعوه بأيديهم واكتسبوا هم بذلك بلغ معيشتهم، هو سيدهم فلو امتنع عن شرائه سلعهم لم يبق لديهم عمل وهلكوا .

ويذكر أو توافرت مثل الثوب المطرز باليد يستغرق تطريزه عدة سنين فالسيدة التي تشتري هذا الثوب المطرز تهيمن على حياة الفتاة التي اشتغلت بهذا التطريز في تلك المدة .

أما استهلاك الخيرات التي تعتمد خاصة على الأرض ولا ينفع استهلاكها الناس فنتيجته أخطر وأبعد مدى فالمستهلك « يحطم أرواحاً بشرية » فلو لم يستهلك تلك الخيرات في تربية خيل السباق مثلاً أو حدائق التجميل لا عاش بها أناساً فهو بذلك يجرهم الوجود^(١) . إن الفرس يأكل من الأرض

(١) هذا يذكر بابن خلدون عند كلامه « في ان الحصار غاية العمران ونهاية لعمره وانها مؤذنة بفساده » وقد استشهد في هذا الفصل بالآية الكريمة : « وإذا أردنا أن نهلك قرية أمرنا مترفيها ففسقوا فيها فحق عليها القول فدمرناها تدميراً » ويحاول شرح معناها فيقول : « ووجهه حينئذ ان مكاسبهم حينئذ لا تفي بحاجاتهم لكثرة العوائد ومطالبة النفس بها فلا تستقيم أحوالهم وإذا فسدت احوال الاشخاص واحداً واحداً اختل نظام المدينة وخربت وهذا معنى ما يقوله بعض أهل الخواص ان المدينة اذا كثرت فيها غرس النارج تأذنت بالخراب ، حتى ان كثيراً من العامة يتحامي غرس النارج بالدور وليس المراد ذلك ولا أنه خاصة في النارج وإنما معناه أن البساتين واجراء المياه هو من توابع الحضارة ثم ان النارج والية والسرو وأمثال ذلك مما لا طعم فيه ولا منفعة هو من غاية الحضارة اذ لا يقصد بها في البساتين الا أشكلها

ما يكفي ثلاثة نفر « فن سر بترية جواد لار كوب فكأثما قتل اسرة
ومن تعهد اصطبلاً فهو سفك دماء ».

ويذهب افترز إلى أبعد من هذا فيوجه النظر إلى صفة الأرض
المستهلكة أو كيفية الاستهلاك زيادة على كميته . فان كانت الزراعة مفقرة
للارض ولا تغذي الناس فان الزارع يمعن تقيلاً في البشر فهو يسفك
دماء الأجيال المقبلة عدا من يهلكهم في عهده ، لأن طائفة من تلك
الأجيال لن يتاح لها المحيي باستهلاكه الشخصي .

وهكذا تتجلى بعض العبارات المستعلقة التي يوردها اوتو افترز إذ
يقول مثلاً : « إن الاسرة المتأنقة التي للزوج فيها رياضته وللزوجة زينتها
لنزرع الموت والاستعباد بين طائفة من الكائنات الانسانية ».

وبهذه المبادئ ينبغي أيضاً أن نحكم على التجارة الخارجية ، لأن
تقديرها بالنقود تعبير سطحي عنها . فلا بد فيها من اقامة ميزان مزدوج

— فقط ولا تفرس الا بعد التفنن في مذاهب الترف وهذا هو الطور الذي يخشى معه هلاك
المصر وخرابه كما قلناه ، ولقد قيل مثل ذلك في الدفلى وهو من هذا الباب اذ الدفلى
لا يقصد بها الا تلون البساتين بنورها ما بين أحمر وأبيض وهو من مذاهب الترف »
ويظهر ان ازدحام السكان كان قوياً في عصر ابن خلدون . ولا يخفى أن امثال هذه
الاشجار مفيدة في تلطيف المناخ وتنقية الهواء وتحسين الجو وتجميل المدن ، ويوضح
ابن خلدون أنها ليست مضرّة ولكن كثرتها علامة على الترف أي على اختلال توزيع
الثروة وهو المضر بالحضارة .

تزن فيه الأرض من جهة والعمل من جهة ثانية . وتستطيع الدولة في معاملتها للبلاد الأخرى ومقايضتها اما أن تزيد في ممتلكاتها الديموغرافية واما ان تنقص منها .

واذا عمدنا الى فحص أحوال بلادنا من هذه الوجهة لزم أن نستعمل أولاً بعض الفروق بين قلة السكان في مجتمعنا بالنسبة الى الأراضي المتسعة غير المزروعة ، وبين ازدحام السكان في المجتمعات الأوربية ، فلا بد من تشجيع الزراعة في البلاد واستصلاح الأراضي البور . ولا بد في ذلك من العمل على زيادة السكان الريفيين بتحسين مستوى معيشتهم وتقليل نسبة الوفيات عندهم وتحضير البادين في الصحراء^(١) ، إذ كان عدد السكان الريفيين في سورية أقل من العدد اللازم لاستصلاح الأراضي وزراعتها^(٢) ولا يخفى أن

(١) ينص الدستور السوري الجديد على تحقيق تحضير البدو (مادة ١٥٨) ، كما ينص على حماية الفلاح ورفع مستواه (مادة ٢٢) .

(٢) يؤلف الريفيون القسم الأكبر من سكان سورية ، ويبلغ عددهم في الوقت الحاضر ٢٠٧٦٠٠٠ نسمة ويقدر مجموع الأراضي القابلة للزراعة بـ ٥٥٠٠٠٠٠ هكتار منها ٤٩٠٠٠٠ هكتار بعل (لا يسقيه الري) . وعدد السكان اللازم للعمل في الأرض يختلف باختلاف كثافة الزراعة ويكون الأرض بعلأ أو سقياً . والمتوسط العددي العام المأخوذ به هو ان الأسرة الريفية المؤلفة من سبعة أشخاص تتعد ثلاثة هكتارات من الأرض السقي واثني عشر هكتاراً من الأرض البعل ، فاذا استندنا الى هذه القاعدة وحسبنا عدد الريفيين العاملين في الأرض وأضفنا ١٥٪ ليشمل المجموع النهائي الأشخاص الذين لا يرتبطون بزراعة الأرض المحروثة ارتباطاً مباشراً اتهمنا الى نحو من خمسة ملايين ريفي ، والموجود منهم في سورية أقل من النصف .

اختلال توزيع الثروة العامة وسوء حال ملكية الاراضي وضعف الانتاج^(١) واضطراب التجارة الخارجية وعدم توجيهها كل ذلك عقبات كبيرة تحول دون التقدم الديموغرافي والاجتماعي في سورية وفي بقية البلاد العربية^(٢) ومن الضرورة المبرمة أيضاً تشجيع الصناعة بجانب الزراعة والعناية بالميزان التجاري في المبادلات الخارجية .

(١) ينص الدستور السوري الجديد على اسقاط حق التصرف بالاراضي التي يملكها اصحابها وعلى تحسين الانتاج وتشجيع انشاء الجمعيات التعاونية وعلى تحديد الملكية الكبيرة دون ان يكون للتحديد مفعول رجعي .

(٢) يتبين سوء توزيع الملكية وحيلولته دون تقدم البلاد من مثل متعارف مأخوذ من حال مصر . وهو ان ربع الاراضي الصالحة للزراعة فيها مزروعة بالقطن ، وأن خمسة بالالف من مجموع السكان يملكون وحدهم اكثر من ربع الاراضي الصالحة للزراعة ، وسبعين بالمائة من صغار الملاكين لامن مجموع الشعب يملك كل منهم اقل من نصف هكتار ومجموع ما يملكه هؤلاء يبلغ ١٢ بالمائة من مجموع الاراضي الصالحة للزراعة . واذا علمنا أن القطن المصدر الى الخارج لا يستورد بدلا منه غلات غذائية تدخل في قوت الفلاحين الذين لا يملكون شيئاً تصورنا مقدار الفاقة والتعاسة وهول الحواجز القائمة دون تقدم الفلاح، هذا رغم المحاولات الفائرة التي تقصد انعاشه . وازدياد السكان في مصر لأهمية له مادام اجلهم المتوسط منخفضاً .

والحال أسوأ في بقية البلاد العربية التي يتصرف بخيراتنا عبثاً مسيطر متغردولفيف من سلالته وحاشيته، وكذلك في المغرب الذي مابرح الاستعمار يستغله ويساوره بكابوسه . والملكية الكبيرة واختلال توزيع الثروة العامة في البلاد آثار سيئة تتجاوز الناحية الديموغرافية فتمس جميع مرافق الحياة الاجتماعية حتى السياسة الخارجية ، وهي لاتخفى على المتأمل .

وإذا صحت مقدمات أو توافرت حول الزراعة والتجارة وطبقناها على مجتمعنا من الوجهة الديموغرافية وحاولنا أن نعرب عن النتائج بامثال عبارات أو توافرتز انتهينا إلى العجب، العجاب وإلى صور الجحيم والعذاب وتلمحنا الواقع من وراء الاغراب . إن هذه السيارات الخصوصية الفخمة الكثيرة التي يملكها التجار والملاكون في بلادنا والتي تمس كالعرأس في شوارع المدن إنما تتدحرج فوق رؤوس الاطفال الصغار، اطفال الفلاحين والعمال واطفال التجار والملاكين الجهلاء انفسهم وتتخبط بدواليها فوق جماجمهم الضعيفة وتجري في لجة دماهم العبيطة . ولكن هذه الرؤوس الصغيرة والجماجم المتخيلة والدماء البريئة التي تقفر منها البلاد تتغذى بها للتخمة عمال أمريكا وتزين بحمرتها الوهاجة غواني هولود وتدخل أمام مرآها غلايين الانكليز . وقل مثل هذا في الأفلام السينمائية التي أكثرها سخيف لأنها تصور ظاهراً من حياتهم الالهية ولا تصور صميم حياتنا الفاجع وايضاً في النيلون والملك والثياب المجلوبة والفرو الخ .. مما لا نجد مثله في البلاد الراقية ، في فرنسا مثلاً ، فكأن الذين يشترون هذه السلع تبلغ بهم الوحشية ان يعمدوا المدى في صدورهم وفي حناجر اطفالهم واطفال مواطنيهم . ان العنصر المنتج الحق في هذه البلاد هو الفلاح والعامل وهما غالباً يقتصران على استهلاك سلع البلاد . ومن سواهما مجرمون يختلفون في شدة الاجرام وهوله . أليس الواجب الأول اذن ان نأخذ على أيدي هؤلاء المجرمين السفاكين وأن نردهم إلى لاجب الصواب لحيرهم ولخير المجتمع

مما ؟ ولكن ذلك واجب الدولة التي تمثل الأمة وترعى مصالحها ، فعليها أن تنظم التجارة الخارجية وتسهر على حياة المجتمع وتحفظ الأرواح وتصون المال .

ثم نفهم شيئاً من تدابير اليهود وخطرهم الحاضر والمقبل . وذلك أن هؤلاء في هجرتهم السابقة ودولتهم اللاحقة والقائمة هاجروا باشخاصهم وبالمصانع ايضاً وتلك المصانع غايتها استغنائهم عن البضائع الأوربية أولاً ، ثم مباراة تلك البضائع في اسواق البلاد العربية أي المباراة في تقتيل الأطفال العرب ، وهذا سلاح خفي ربما فطنوا اليه لتقويض تلك الصيغة الديموغرافية الجيدة عند العرب وهي ارتفاع نسبة المواليد ولغزوهم ديموغرافياً في عقر يوتهم عن طريق الاقتصاد ، عدا الغزو السابق عن طريق الهجرة ، وقد قامت في البلاد السورية بعض صناعات محلية بسيطة إلا أنه من الضروري على الأقل مراقبة رؤوس الأموال وارباحها بعين تتوخى مصلحة البلاد لا مصلحة الافراد .

من جميع ما تقدم نستطيع ان نستخلص ما يلي وهو أن طبيعة الاستهلاك وكميته ككلاهما ذات تأثير في صيغة السكان ونمائهم . على انه من المناسب ان نشير إلى اتجاهات الاستهلاك الحديثة في البلاد الغربية وعلاقتها بالسكان . فمن الوجهة الغذائية يدقق الباحثون الطعام الذي هو من اصل حيواني والذي هو من اصل نباتي ايهما افضل ؟ ويرون في الأول سرفاً وتبذيراً للأرض وفي الثاني اقتصاداً لها وتوفيراً ويكاد يكون الضياع بطريق

الاستحالة في الحال الأولى ضعفه في الحال الثانية (في الحال الاولى يأكل الحيوان النبات ويأكل الانسان الحيوان وفي الحالة الثانية يأكل الانسان النبات رأساً) وقد حسبوا ان هكتار القمح يعطي من الحريرات ثلاثة أضعاف ما يعطيه منها هكتار العلف عن طريق الحليب وعشرة اضعاف ما يعطيه هكتار العلف منها عن طريق لحم البقر . وفي ملاحظات الجغرافيين مصداق لهذا الرأي اذ الاقتيات بالحليب واللحوم لا يناسب ربل السكان . ان اشد البلاد استهلاكاً للحوم الارجنتين ، وكثافة السكان ما زال فيها ضعيفة اما ان سكلترا فانها وان كانت شديدة الاستهلاك للحوم فهي تستورد سلعها الغذائية من الخارج . والبلاد الكثيفة السكان اذا لم تستورد سلعها الغذائية كان غذاؤها قائماً على النبات ، وبلاد الصين واليابان والهند وجزر الملايو امثلة ناطقة بذلك ، لان الاهلين يقتاتون بالقمح والرز ويلتصون المركبات الازوتية في قوتهم من الاسماك ومن حب الصويا . ولو غير هؤلاء الشعوب نط غذاهم لما استطاعوا العيش جميعاً في مناطقهم .

ومن جهة الصناعة اخذ الناس يشتد اعتمادهم على الحديد وبعض المعادن ويقل على الأخشاب في بناء البيوت وصنع البواخر ومختلف الادوات والآلات . وكذلك في الوقود كثر استعمال الزيوت المعدنية والفحم الحجري والكهرباء مكان الحطب . وفي النقل اشتد التعويل على الزيوت والفحم والكهرباء بدلا من الخيل والعربات ، والخيول أكلت هبالع للارض . وفي صناعة الكيمياء ناب التركيب او الاصطناع الكيميائي

عن استخراج الاصبغة وغيرها من النبات ، ونافس الحرير الصناعي (الريون) الحرير الطبيعي وهذه امور تساعد كلها على نماء السكان في البلاد على ان تصنع فيها لا ان تستورد .

الا ان بعض الصناعات الاخرى ربما لا يكون له هذه النتيجة كالصوف الصناعي الاتي عن الحليب المخوض فهو قد يتطلب مقداراً من الارض يعدل ما يتطلبه صوف الحيوان .

ومن جهة الكماليات صار الناس اليوم يستغنون عن اقامة الحدائق الخاصة وربية الخيل المطهمة ويستبدلون بها الراديو والحاكي والسينما والدراجة والسيارة الخ الخ ..

وهذا ما يقلل مقدار الارض المستغل على ان تستهلك تلك الآلات في البلاد التي صنعت فيها .

وخلاصة القول ان الاستهلاك كيفاً وكما ذو علاقة بحركة السكان . وبحثنا يدل على انه اذا توافرت الموارد ، ودرت بالخيرات فليس حتماً ان يزيد الشعب بذلك لان الاستهلاك سبيل قد تنصرف فيه تلك الوفرة وان نوع هذا الاستهلاك وكميته يزيدان او ينقصان من السكان .

السبيل الرابع زيادة رأس المال - ذلك انه قد تفضي وفرة الموارد الطبيعية الى زيادة رأس المال اي زيادة ادوات الانتاج عوضاً عن زيادة السكان او غيرها مما ذكر .

وزيادة راس المال تبدو في اشكال شتى كاحياء الارض الموات والري

وانشاء السدود والقنوات والمشاتل وزيادة المواشي في مجال الزراعة واستغلال المناجم والحاجر وآبار البترول وفتح الطرق وتعييدها ومد السكك الحديدية وانشاء المطارات والموانئ وصناعة الآلات في مجال الصناعة . إذ ان الخير الفاض عن الحاجات يمكن ان يستهلكه العمال الذين يعملون تلك الاعمال المشار اليها بدلا من ان يستريحوا أو يلهاوا أو يصنعوا سلع الاستهلاك الكمالية ، واذا حصل اختراع اختصر الوقت على العمال انصرفوا الى تلك الاعمال ايضاً في الاوقات الطليقة .

وزيادة رأس المال على الطريقة التي اسلفنا ضرورة مبرمة لدى كل مجتمع ولو كان ثابت العدد يريد ان يحافظ على المستوى الذي بلغه على الاقل . وهي ضرورة ناشئة عن قانون انخفاض المردود لأن رأس المال يتقدم ويبلى فاذا لم يتجدد ادى ذلك الى تفاوت بين عوامل الانتاج والى تناقص في مردود العمل . ومثل تلك النتيجة يحصل اذا ازداد السكان ولم يزد رأس المال ازدياداً موازياً لهم .

ولو انصرفت وفرة الموارد كلها الى زيادة السكان لاغير دون ان ينصرف قسم منها الى تحسين رأس المال وزيادته لا فنى ذلك الى خفض مستوى حياة السكان .

والسبيل الأخير وهو زيادة رأس المال بينه وبين السبل الثلاثة المذكورة فرق كبير وهو انه وسيلة وذريعة فقط وتلك جميعاً غايات في ذاتها .

ثم إن السبل التي تنصرف فيها غزارة الموارد ليست مستقلة بل بينها روافد وصلات فيؤثر بعضها في بعض وتختلف اتساعاً وطغياناً باختلاف البلدان والشعوب .

يميل الالمان والايتاليون الى التناسل وتربية الاولاد . ويعتدل الانكليز فيوقعون غالباً بين هذه السبل وربما كانوا في هذا المجال من اعقل الشعوب واحكمها . ويمنح الاسبان الى زيادة اوقات فراغهم . وينصرف الفرنسيون عن تربية الاولاد ويميلون الى زيادة الاستهلاك و الى الادخار . ويؤثر الروس والصينيون زيادة العدد . وتفضل الشعوب السودانية في افريقية اوقات الفراغ وقد ذكر متعهد للأعمال عندهم انه رغب في حثهم على العمل فزاد الاجرة من ثلاثة فرنكات الى اربعة ولكنه رأى العمال اذذاك تشتغل ثلاثة أيام وتعطل اليوم الرابع ! على ان هذه الاوصاف جد عامة لذلك تبقى غامضة ولا بد في بلاد واسعة من اختلاف الاذواق والعادات باختلاف المدن والارياف وتفاوت الجهات والتربة ومقدار الثروة . ففي المدن تنصرف وفرة الموارد غالباً الى زيادة الاستهلاك ، ولذلك تكون المدن موطناً للكماليات ومركزاً لأنواع الزينة الا ان هذا لا يمنع فريقاً فيها من الادخار والتوفير .

والشعب السوري عامة يحب النسل ويميل الى الادخار الا ان الاحوال الاجتماعية والصروف الخارجية السيئة الطويلة جعلت فيه فريقاً باهلاً لا يعمل ، يعيش على حساب الطبقات العاملة ويسرف في ضروب الاستهلاك

السيئة ، فهو يلص اتعاب غيره ، وفريقاً يكافح ليتبلغ بالقليل وقد ادمت
اكفه الاشواق وتشتقت اقدامه من قطع الصخور ولم ير يوماً بهيجاً
فهو اولى ان تنصفح حياته في القسم الثاني .

القسم الثاني ان تكون الحياة الاقتصادية في تأخر وافتقار .
ينشأ الافتقار والتأخر في الحياة الاقتصادية عن اسباب مختلفة ، عن
الطبيعة مثلاً حين يكون الصيد قليلاً والحصاد محلاً او يأتي طوفان مخرب
متلف ، وعن الانسان إن أخذ الى البطالة او توانى في عمله او اضر بجاره .
ويظهر الافتقار ضموراً في الدخل وانخفاضاً للاجور الخ .. ويختل التوازن
بين الحاجات والموارد مدة ثم يعود التوازن ويتم تلافي التأخر الاقتصادي .

سبل نه في التأخر الاقتصادي

يحصل التلافي بأحد السبل الاربعة التي شرحناها سابقاً الا ان جهة
سلوكها معكوسة .

السبل الاول أن يتناقص السكان . ولا معدى عن هذا التناقص
اذا كان الضيق شديداً واللاؤاء مستحكمة واصاب الموارد الطبيعية
غيض كبير ووقعت المجاعة فتكثر الوفيات عندئذ او يهاجر القطان وقد
شوهدها في ايرلندا سنة ١٨٤٤ حين انتابت الأمراض حقول
البطاطا فيها وكانت غذاء أساسياً للسكان فهلك منهم من جراء ذلك مليون
وهاجر مليونان .

وربما لا يتناقص الشعب من غيض الموارد اذا كان الغيـض ضئيلاً بل يقف ازديادهم أو يضعف ويتباطأ ويبدأ تباطؤ الازدياد هذا او وقوفه بتأخير المرء زواجه حتى يضمن معيشته أو بتجنبه وتحاميه له لانه يتعذر عليه ان يعول زوجا واولاداً، او بضبط النسل خشية الفقر والشقاء. كل ذلك يتعلق بالعرف ونمط التفكير ويختلف باختلاف البلاد.

وقد حصل في ايرلندا في وقت الشدة ان غدا الأفراد يتأخرون بالزواج او يتحامونه على حين احتفظت الاسر بخصبها النسلي. ويضبط النسل ويحد منه حيث تضعف العاطفة الدينية كما حصل في حوض الغارون بفرنسا.

على ان تناقص السكان او وقوف نموهم ليس محتوماً لأن غيـض الموارد يمكن ان يتلافى بمضاعفة الجهد في الانتاج كما وكيفاً فنصل الى السبيل الثاني. **السبيل الثاني** ان تقلل اوقات الفراغ وتطال مدة العمل او تحذف بعض الاعياد التي يعطل فيها الناس او ان يستنفد الجهد والقوة أو ان يؤدي مسيس الحاجة الى الاختراع فيزيد في المردود او يقتصد في الزمان.

ومضاعفة الجهد تتيسر اذا كانت اوقات الفراغ من قبل كثيرة متكررة وتستصعب إذا كان الجهد بالغاً حده. بيد ان تلافي الغيـض والضيق ذو حدود يصعب تجاوزها في كثير من الاحيان لان القص في الموارد قد يكون مفاجئاً داهماً ولا بد من شهور طويلة او موسم آخر لتدارك ما نقص كالآفة تصيب الزرع أو كاساليب الانتاج البالية أو بعض القوانين السيئة أو التي لا تطبق على وجهها.

السيبل الثالث أن ينقص الاستهلاك من جهتي الكمية والكيفية .
وذلك كأن لا يصار الى ارضاء الحاجات ارضاء كاملاً بل تنقص كل
حاجة بعض النقص أو ان يقتصر على ارضاء بعض الحاجات الاساسية ولا
يستجاب الى الحاجات الاخرى . (تغلق بعض الحكومات مثلاً مصانع
الحلويات والسكرات في خلال الحرب أو تسمح بصنعها من الدقيق الذي
لا يصلح لصنع الخبز والذي كان يستعمل في تغذية الماشية) . أو ان يقتصر
على النبات في الطعام دون اللحم او مع قليل منه او ان يشرب الماء في
البلاد الاوربية مكان الخمر .

السيبل الرابع ان لا يعتمد الى الادخار والتوفير بل يصار احياناً الى
الذخر المعد فينفق لان هذا يومه الذي اعد من اجله .
على ان هذا الاتفاق قد يمتد فيمس رأس المال، كأن يمس مقدار
الحبوب المعد للبذار في قابل وقد شوهد مثل ذلك في روسيا سنة ١٩٢٠
حين خربت ارضقة بعض الموانئ الهربية والبحرية واوقد خشبها للاصطلاء
والتدفئة خوف الهلاك من البرد . ويؤدي نقص رأس المال في النتيجة
الى نقص المردود . ونقص المردود في قابل غيض جديد في الموارد
وهكذا يسلمنا الشر الى الشر فيتضاعف الخطر وتستفحل الشدة .

وهذه السبل الاربعة يتصل بعضها ببعض من جهة ويختلف اللجوء الى
بعضها دون بعض بحسب البلدان وحال المجتمع . فإذا كانت البلاد فقيرة
أو كان المجتمع متأخراً صعب اللجوء الى الحل الثاني او الثالث أو الرابع

لأن مستوى الحياة يكون فيها منخفضاً وربما يكون بالغاً حده الأدنى فيصعب اذذاك خفضه دون ذلك الحد ، ويكون الذخر ضئيلاً لا اعتبار له أو يكون أسلوب الانتاج متأخراً والمردود ضعيفاً والكسل معتاداً لذلك يكاد يكون نقص السكان نتيجة لامفر منها .

وإذا كانت البلاد غنية والمجتمع راقياً أمكن اللجوء الى الحل الثاني والثالث والرابع وذلك الصعاب ، لأن مستوى الحياة عال فيمكن خفضه بعض الشيء بلا ضيق ولا حرج ، ولأن الذخر كبير يمكن الانفاق منه دون محاذرة المس من رأس المال ، ولأن اوقات العمل يتخللها كثير من اوقات الفراغ والراحة فيمكن مضاعفة الجهد دون تعب ولا تبريح ولا ارهاق . هذا مع الانتباه الى ان نفسيات الأشخاص وعاداتهم في هذه البلاد المتقدمة قد تدفعهم الى إيثار الحل الاول لا بالوفيات بل بضبط النسل والحد منه .

والخلاصة العامة ان علاقة حركة السكان بالعوامل الاقتصادية علاقة احتمالية لا علاقة حتمية فقد يزيد الشعب اذا درت الموارد وقد ينقص اذا جفت ونضبت ، ولكن سبلاً أخرى يمكن للعوامل الاقتصادية ان تسلكها وهي من نوع الأمور النفسية فتحدث عادات في العمل والجد والدأب أو عادات في الاستهلاك أو في التوفير والادخار أي انماطاً في المعيشة جديدة مختلفة .

والعوامل الاقتصادية حين تؤثر في الحركة الديموغرافية يكون أثرها

في الأمد القصير اظهر منه في الأمد البعيد لان العادات النفسية وأنماط المعيشة التي أشرنا إليها قل ان تتبدل في ذلك الأمد القصير ، بل ربما لبثت ثابتة فينصرف أثر العوامل الاقتصادية اذذاك خاصة الى الحركة الديموغرافية من ولادات أو عقود زواج أو وفيات ، لكن الأمد اذا طاول أمكن للعادات ان تتغير ولا أنماط المعيشة أن تتبدل .

ثم ان الحياة الاقتصادية في انخفاضها وتأخرها اوضح وأقوى أثرها في ارتفاعها وتقدمها ، لأن نضوب الموارد وقلة القوت اذا انخفضا بالثروة العامة الى النصف مثلاً تعذر عندئذ اعاشة من كانوا يعيشون عليها قبل الانخفاض وتعذر أيضاً خفض مستوى الحياة المعتاد خفضاً شديداً مفاجئاً .



الزواج

الزواج مهم في هذه المباحث لأنه سبب الولادة الغالب أي سبب الولادة الشرعية. الحصب هنا منوط بالرجل والمرأة معاً لا بالمرأة وحدها ويعتبر « الولد للفراش وللعاهر الحجر ». وتنسب عادة عقود الزواج في السنة الى عدد السكان كافة فتحصل نسبة الزواج السنوية . وهي نسبة تختلف باختلاف الاقطار ولكنها اثبتت على مدى الازمنة وفي مختلف الأمكنة من النسب الأخرى .

وتقع عامة بين ٣ و ١٢ تقريباً لكل ألف شخص وقد تنخفض إلى ٢ وترتفع أحياناً عن ١٢ . وينبغي أن يفرق بين نسبة عقود الزواج هذه وبين نسبة المتزوجين الجدد أو العرُس ولا يخفى أن هذه النسبة ضعف الأولى بوجه العموم . وتتؤخذ النسبة الثانية في الغالب لكل عشرة آلاف نسمة بصرف النظر عن الأعمار (١)

(١) كثيراً ما يختلط التعبيران في أقلام الباحثين الديموغرافيين ولا سيما في اللغة الفرنسية اذ يستعملون كلمة *Taux de nuptialité* ويقصدون بها تارة المعنى الأول وطوراً المعنى الثاني والاختلاط اقل في اللغة الانكليزية اذ يستعملون كلمة *Marriage rates* ويقصدون بها في الغالب المعنى الأول .

والجدول التالي يعطينا نسب عقود الزواج في بعض البلدان محسوبة
سنة ١٩٤٨ لكل ألف شخص ^(١):

٨٠٩	فرنسا	٢٠٤	اليورو
٩	هولندا	٤٠٨	فنزويلا
٩٠٢	بلجيكا	٥٠٤	ايرلندا
٩٠٢	النرويج	٥٠٩	المكسيك
٩٠٤	الدانمرك	٦٠٢	سيلان
٩٠٦	كندا	٧٠٧	اسبانيا
٩٠٧	استراليا	٧٠٧	البورتغال
٩٠٩ ^(٢)	زيلندا الجديدة	٨٠٢	السويد
١٠	النمسا	٨٠٣	ايطاليا
١٠٠٤	هنغاريا	٨٠٣	شيلي
١٠٠٦ ^(٣)	تشيكوسلوفاكيا	٨٠٥	سويسرا
		٨٠٩	انكلترا

منطقة الاحتلال الانكليزي ١٠٠٧
منطقة الاحتلال الفرنسي ٩٠٧
المانيا }

Monthly bulletin of statistics (١) الارقام مأخوذة من
statistical office of the United Nations, march 1950

(٢) البيض فقط .

(٣) مع رأس جسر براتسلافا .

(اسرائيل) ١٠٠٨^(١) | الولايات المتحدة^(٢) ١٣٠٣

وقد وجدنا في سورية نسبة عقود الزواج ٤,٠٣ بالألف^(٣) سنة ١٩٤٧. ولا يخفى أن ترتيب نسب عقود الزواج لا يوازي ترتيب نسب المواليد بل يختلف عنه اختلافاً كبيراً لأن عدد المواليد متعلق خاصة بنصيب الأسر وعدم ضبط النسل لا بعدد عقود الزواج وحده.

ومن المناسب الانتباه الى توزيع فئات الاعمار والى تصفح نسبة الرجال والنساء الذين هم في سن الزواج اذا اريدت الموازنة بين شعبين.

ويفسّر هذا التفاوت باختلاف نمط المعيشة والحال الاقتصادية وتأثير الهجرة وبعض الشؤون الاجتماعية الأخرى.

فالهجرة في ايرلندا تستخف الشبان الى الارتحال، فهي عامل في خفض نسبة الزواج فيها. والعادات في اوربا الوسطى وفي الشرق ترغب في تزويج البنات في سن باكراً اذ لا يمكن أمورهن فيزوجن عادة منذ مراهقتهن ليرعين شؤون المنزل.

(١) ارتفاع النسبة في اسرائيل ناشىء من هجرة الشباب.

(٢) ارتفاع هذه النسبة في الولايات المتحدة ناشىء في بعض أسبابه من سهولة الطلاق وازدحام المطلقين عقود زواج جديدة.

(٣) بالاعتداد على الارقام المذكورة في المجموعة الاحصائية ١٩٤٨، ونظن انها أكثر ارتفاعاً في الواقع.

وثمة عوامل تستطيع أن تؤثر في نسبة الزواج هبوطاً أو صعوداً بعضها عابر عارض وبعضها ادوم واثبت وأكثر اطراداً .

منها وصول الطبقات الجوف *Classes creuses* (وهي تلك الفجوات التي شاهدناها في مضلعات الأعمار والتي نشأت عن قلة المواليد نتيجة لقتلى الحرب) إلى سن الزواج حتى إذا ذهبت عادت نسبة الزواج إلى اطرادها .

كانت نسبة المتزوجين بفرنسا ١٦٠ في كل عشرة آلاف نسمة فهبطت إلى ١٣٤ في سني ١٩٣٥ -- ٣٧ وإلى ١٣١ سنة ١٩٣٨ وهو هبوط ناشئ عن وصول الطبقات الجوف التي تشكلت خلال الحرب العالمية الأولى .

ومن العوامل المؤثرة في الزواج التداير الطارئة في بعض الصروف، مثلاً حين جهز نابليون ٩٦٠٠٠٠ جندي سنة ١٨١٣ استثنى العرس من التجنيد فارتفعت نسبة المتزوجين الجدد من ١٥٧ وهي متوسط عددهم في السنوات الخمس السابقة إلى ٢٦٤ . بيد أن هذه النسبة مالبت أن هبطت في السنة التالية وهي ١٨١٤ إلى ١٣٢ ثم اعتدلت النسبة ورجعت في سني ١٨١٥ - ١٩٢١ قريباً مما كانت قبلاً أي حول ١٥٠ فيمكن القول إذن أن مقدار الزيادة الحاصل سنة ١٨١٣ كان عبارة عن عقود زواج معجلة نقص عددها من السنة التالية .

وتنخفض نسبة الزواج في غضون الحروب عامة من جراء القتل إذ كان الهلاك حائلاً دون مكنة الزواج ، أو لأن الررب ترجىء عقود

الزواج إلى أوقات أكثر مناسبة . لنذكر حرب ١٩١٤ فقد انخفضت نسبة الزواج بفرنسا في فترة ١٩١٤ - ١٩١٨ وبدأ هذا الانخفاض قبل وقوع الحرب بسبعة أشهر ، وكان الانخفاض على العموم بمقدار النصف في غضون تلك الفترة وقد بلغت نسبة المتزوجين ٤٢ سنة ١٩١٥ أي ربع ما كانت ثم ارتفعت ارتفاعاً محسوساً بعيد الحرب في سنوات ١٩١٩ - ٢٠ - ٢١ - ٢٢ فبلغت ٢٨٦ - ٣١٩ - ٢٣٢ - ١٩٥ .

حتى انه شوهد في حرب ١٩١٤ انخفاض نسبة المتزوجين في البلاد المحايدة . فقد بلغت سنة ١٩١٥ الرقم ١٢٤ في اسبانيا و ١١٦ في السويد و ١٠٠ في سويسرا ثم عادت بعد الحرب إلى حدها الطبيعي فصارت ١٦٩ في اسبانيا و ١٤٥ في السويد و ١٨٠ في سويسرا إلا أن انخفاض نسبة المتزوجين في هذه البلاد المحايدة ربما كان منوطاً بالحركة الاقتصادية العامة لا آتياً فوراً من الحرب .

والتشريع عامل مهم في خفض نسبة الزواج أو رفعها . فقد تنخفض اذا اقام القانون بعض المصاعب دونه . والمثل الذي يتداوله الديموغرافيون عادة هو منطقة بافاريا Bavière كان جارياً فيها حتى منتصف القرن التاسع عشر قانون يرجع وضعه الى سنة ١٦١٦ لا يأذن بالزواج الا لمن أثبت أن أسباب معيشته مضمونة كأن يكون له عقار أو مورد صناعي أو تجاري أو راتب أو اجرة مطردة ، فكانت نسبة المتزوجين في هذه البلاد حول ١٨٥١ - ١٨٦٠ أضعف منها في سائر البلدان الاوربية (١٢٨)

في عشرة آلاف نسمة) ولما أن عدل هذا القانون سنة ١٨٦٢ ارتفعت النسبة الى ١٦٣ ثم الغي سنة ١٨٦٨ فارتفعت الى ٢٤٨ في السنة التي تلها مباشرة .

وبالعكس قد ينشط التشريع حركة الزواج اذا ضمن للمتزوجين بعض الفوائد. مثال ذلك القانون الالماني الذي وضع في ٧ تموز سنة ١٩٣٣ وهو قانون تشجيع الزواج : يقرض العروسين رفقاً مالياً يقع بين ٣٠٠- ١٠٠٠ رشمارك على شكل جزازات أو قسائم تخول شراء الاثاث والمواليم البيتية ، والاداء منجم شهرياً على مدة ٨ سنوات . وكلما ولد للأسرة مولود نقص من المبلغ رבעه وعلق الاداء سنة كاملة ، ويظهر أن هذا القانون في الارقام التالية .

السنون	عدد عقود الزواج
١٩٣٢	٥٠٩٠٠٠
١٩٣٣	٦٣٠٠٠٠
١٩٣٤	٧٤٠٠٠٠
١٩٣٧	٦٤٠٠٠٠

ثم ان الدين ذو أثر في نسبة الزواج الان هذا الأثر قل من استقصاه من الباحثين. وقد صنعت دراسة محلية في غضون ١٩٣٠-١٩٣٣ في ثلاث مدن امريكية هي بروكلين (Brooklyn) ، سيرا كوز (Syracuse) ، التابعتان لحكومة نيويورك و كولومبوس (Columbus) التابعة لحكومة

أوهيو (Ohio) تناولت ١٢٥٠٠ أسرة من العرق الأبيض فتيين منها أن المتزوجين بين الكاثوليك أقل عددا منهم بين البروتستانت وان نسبهم في سن ٣٠ - ٣٤ عند الرجال هي ٦٥٪ عند الكاثوليك و ٧٨٪ عند البروتستانت وعند النساء ٦٦٪ و ٨٠٪ والقائم بالدراسة يرى بعض الغرابة في النتائج التي انتهى إليها ويدعو الى دراسات أوسع نطاقاً. وللدن أثر آخر في الزواج وهو توزيعه له على أوقات السنة . يمنع الدين المسيحي الزواج خلال الصوم الكبير (Carême) وقيل عيد الميلاد (Avent) الا انه قل اليوم الانتباه الى الزمن السابق للميلاد وبقي الاعتبار للصوم الكبير ولا سيما أواخره ، لذلك نجد شهر آذار عند الاوربيين تقع فيه النهاية الصغرى لعقود الزواج ، كما أن النهاية العظمى للزواج واقعة غالباً في المجتمعات المسيحية بنيسان بعد الخروج من الصوم أي هي قريب من عيد الفصح .

وهناك تأثيرات أخرى في توزيع الزواج خلال مواسم السنة . ففي فرنسا للزواج نهايتان عظيمتان : احدهما تقع في نيسان كما ذكرنا والاخرى في تشرين الاول عقب خروج الشبان من الخدمة العسكرية . وله فيها ثلاث نهايات صغرى : الاولى في آذار تقابل الصوم الكبير كما سبق والاخريان أقل وضوحاً منها تقعان في تموز وآب (زمن الحصاد) ثم في كانون الاول (اول الشتاء)

ولواجرت احصاءات حول توزيع الزواج في البلاد الاسلامية لكان

من الجائز ان تقع النهاية الصغرى له في رمضان لان جو هذا الشهر الروحي يقتضي ارجاء الزواج مع أنه ليس ثمة نص يمنعه فيه . هذا ومن المعلوم أنه شهر متنقل في فصول السنة .

لندرس الآن اثر العوامل الاقتصادية في نسبة الزواج . يظهر اولاً ان الحرفة تؤثر بعض التأثير . فقد صنع احصاء في النمسا سنة ١٩٠٠ تبين منه أن الزواج في سن ٢٠ - ٤٠ كبر ما يكون عند اصحاب صناعة البناء ثم تأتي مناجم التعدين والزراعة وأمور التغذية والاشربة ثم الحرف الحرة ، وان الحد الاعظم لعقود الزواج يقع في سن ٢١ - ٣٠ ويتغير الترتيب السابق قليلاً اذا اعتبرت الحرف في غضون هذه السن ، يأتي أول الامر الزراع (١٤٩ لكل الف شخص في سن الزواج) ثم أصحاب الصناعات (١٣٢) ثم التجار (١١٨) ثم اولو الحرف الحرة (٧٧) .

ولا يجوز تعميم هذه النتائج وتطبيقها على المجتمعات الأخرى لأنها محلية ومقرونة بشروط الحياة الاجتماعية التي قد تختلف باختلاف المجتمعات وربما كان تأثير الحرفة معقداً فقد يرجع في عناصره الى درجة الثقافة المطلوبة ومدة التحصيل اللازمة والى درجة الغنى واليسر . وهكذا يقودنا البحث الى فحص أثر الثروة والرخاء .

ان تأثير الثروة غير مباشر لأن الزواج تابع قبل كل شيء لارادة الشخص وعزمه فالثروة تؤثر في نفسية المرء وفي حكمه على الظروف هل هي ملائمة للزواج فيقبل عليه أو غير ملائمة فيؤجل البحث فيه . واذا

كان تأثير العوامل الاقتصادية يقع عن هذا السبيل النفساني فلا بد اذن من شرح العوامل النفسانية التي تتوزع العازم على الزواج والتي تتعلق بمسألة المال .

الزواج يقتضي نوعين من النفقات : نفقات معجلة ونفقات مؤجلة ، فالمعجلة تقديم الرجل للمهر عند بعض المجتمعات وتهيئة البيت واعداد الاثاث اللازم وتجهيز الاب أو الولي للبت . وكان الجهاز قبلا يشتمل على جميع ما يحتاج اليه الزوجان ولا سيما الزوجة طول الحياة ، لان الازياء لم تكن شديدة الوطأة سريعة التغير كما هي اليوم لذلك كان تخير نوع القماش الجيد ولا تزال هذه العادة جارية عند الفلاحين ولها آثار ظاهرة باقية ايضاً عند اهل المدن في بلادنا ، ولذلك يكلف الجهاز مبالغ طائلة . وكان مثل هذه العادات جارياً في اوربا ايضاً ولا تزال عند فلاحي بعض المقاطعات فيها ، الا ان الامر تغير كثيراً ، وربما كان هذا التغير ذا اثر في تناقص السن المتوسطة للزواج كما سنرى هذا ، ولا ننس الولاثم الفخمة والهدايا الخ .. الخ ..

بجانب هذه النفقات المعجلة ينبغي ان لا تهمل النفقات اللازمة لاعاشة الاسرة ويأتي الاولاد في الغالب فيقتضي مجيئهم نفقات جديدة ايضاً فلا بد اذن من الحساب وروز القضية . الا ان ثمة بعض الامور التي تخفف قيمة هذا الحساب ، منها الاتكال ومنها أن الشاب يرى راتبه اذا كان موظفاً مثلاً بداية ولا بد أن يزيد مع الزمن . ومثل هذا التفكير والحساب

يتعلق بمزاج الشخص وجنوحه الى التفاؤل او التشاؤم ولا شك أن الظروف الاقتصادية العامة والاطمئنان او القلق الاجتماعي تدخل في الميزان ايضاً . وقد صنعت احصاءات عديدة حول تعلق نسبة الزواج السنوية ببعض القرائن الاقتصادية كسعر القمح او حركة الاسعار العامة والتجارة الخارجية والبطالة او الاجور على غرار ما رأينا سابقاً حين بحثنا عن المواليد وتعلقها بالعوامل الاقتصادية ونكتفي هنا بايراد بعض الاسماء وذكر نتائج تلك الدراسات .

درس كوديرليه علاقة سعر القمح بنسبة الزواج وكذلك فعل بونل (Bunle) وتبين لبونل خاصة ان تأثير سعر القمح كان في فرنسا عميقاً ظاهراً قبل سنة ١٨٦٠ ثم زال بعد سنة ١٨٧٠ بسبب بعض الاتفاقيات الدولية التي فتحت الاسواق المحلية للحبوب الاجنبية بعد ان لبثت البلاد مدة تستهلك غلاتها ، وان العوامل الاقتصادية الاخرى كحركة الاسعار العامة وكالتجارة والبطالة أقل أثراً في فرنسا منها في انكلترا ، لأن الفرنسيين أقرب الى التوفير والادخار من الانكليز . وكذلك درس يول اختلاف نسبة الزواج في انكلترا بين ١٨٥١ - ١٩٠٠ وتصفح حركة التجارة الداخلية والخارجية ومقدار الدخل والاجور والبطالة وانتهى الى أن نسبة الزواج متعلقة بهذه الامور ، وهكذا يظهر أن الرخاء والثروة ملائمان للزواج فهما يزيدان نسبته ، ولقد كان سعر القمح قرينة صالحة لمعرفة الرخاء في معظم البلدان الاوربية سابقاً ، حين

كانت هذه البلدان زراعية في القرن التاسع عشر ، ولما صار بعض البلدان صناعياً في النصف الثاني من القرن التاسع عشر أصبح سعر القمح غير صالح للدلالة على رخاء الحياة الاقتصادية فلا بد عندئذ من الاعتماد على قرآن أخرى كالتجارة الخارجية والبطالة والأجور وحركة الحياة الاقتصادية العامة .

يبد أن هذا التأثير ، تأثير العوامل الاقتصادية في الزواج محدود في الزمان وفي المكان . أما في الزمان فإن العوامل الاقتصادية اذا كانت ذات تأثير في الزواج قبلاً فقد فقدت هذا التأثير في انكثرت منذ نهاية القرن التاسع عشر وصارت حركة الزواج فيها مستقلة عن الاقتصاد ، وأما في المكان فإن التباين في قوة هذا التأثير واقع بين بلاد متقاربة مثل انكثرت وفرنسا فحركة الزواج كانت في انكثرت أشد تأثراً بالعوامل الاقتصادية منها في فرنسا .

ولا شك أن هذا التفاوت في الزمان والمكان راجع الى اختلاف الحياة الاجتماعية ونشوء بعض المؤسسات في البلاد الاوربية كصناديق التوفير التي عمت . ثم ان دخول النساء ميدان الحياة العاملة واسهامهن في الكسب مما يقوم ببعض أود الاسرة ويعين الزوج بعض الاعانة ، ولا سيما في الفترة الأولى قيل مجيء الاولاد حين تضيف الزوجة راتبها أو اجرتها الى راتب الزوج أو أجرته فتكون تلك الفترة « شهر غسل » اقتصادي زيادة على غسل الحب ، وكذلك يبع بعض البيوت الصناعية

الاثاث بالنسيئة واستيفائها الثمن منجما يسر ان تأليف الاسرة .
والخلاصة ان الزواج خاضع لجملة عوامل اجتماعية واقتصادية مشتبكة
معاً ونسبة الزواج اذا توجت بعض الشيء بسبب العوامل التشريعية
أو سهولة الحياة الاقتصادية في فترة قصيرة فانها تكاد تكون ثابتة خلال
مدة طويلة من الزمان . ومعنى ذلك أنه يقابل حاجة طبيعية اجتماعية ثابتة
تكاد تكون مستقلة عن الظروف الاقتصادية اذا نظر اليها في مدة طويلة
كافية . وكل ما تستطيعه هذه الظروف أن ترجىء الزواج الى حين مناسب
دون أن تبطله فالحياة الاقتصادية في توزيع عقود الزواج على مختلف السنين
أشد أثراً منها في تغيير كمية تلك العقود .

لنبحث الآن عن سن الزواج الشرعية أو الحد المتعارف الادنى لها
نجدها تختلف باختلاف البلاد وتقع بين ١١ - ١٨ للفتاة و ١٤ - ٢١
للرجل . والزواج باكر في البلاد الشرقية وفي ايرلندا واليونان وشيلي
واستراليا وزيلندا الجديدة والنمسا واسبانيا ومتأخر في بلدان اوربا الشمالية .
ومتوسط السن التي يتزوج فيها ، لا السن الشرعية ، يختلف في
الازمنة وفي الامكنة . لناخذ فرنسا نجد أن هذه السن المتوسطة قد
انخفضت فيها لأن الزواج الباكر كثر منذ الحرب العالمية الاولى حتى الآن .
فقد بلغت نسبة عقود الزواج بين الشبان والشواب ممن لم يبلغوا الرابعة
والعشرين في سنة ١٩٣١ ضعف ما كانته قبل الحرب العالمية الاولى . وقبل
ذلك كان متوسط السن للرجال الذين يتزوجون ٣٠ سنة وخمسة أشهر في

فترة ١٨٥٣ - ١٨٦٠ وبلغ ٢٨ سنة وستة أشهر في سنة ١٩١٣ أي بعد ٥٣ - ٦٠ سنة ، ثم بلغ ٢٦ سنة وسبعة أشهر في سنة ١٩٣١ أي تناقص بنحو ٤ سنين تقريباً في خلال نحو ٨٠ سنة. وكذلك تناقص من أجل البنات إلا أن التناقص كان أبطأ ، كان في فرنسا ٢٦ سنة وشهراً واحداً في خلال القرن السالف ثم صار ٢٤ سنة وثلاثة أشهر ثم ٢٣ سنة وأربعة أشهر وربما كان مثل هذا التطور حاصلًا في البلدان الأخرى .

وقد يكون ذلك راجعاً إلى أسباب اقتصادية ، إلى زيادة الثروة العامة والدخل . كان الرجال يتأخرون قبلاً في الزواج لكي يحصلوا على قسط من المال أو يصلوا إلى حال اقتصادية تمكنهم من الزواج وتضمن لهم نفقات تأسيس الأسرة .

هذا وإن تناقص السن المتوسطة للزواج عامة مقرون في أوروبا بانخفاض عدد المواليد . ويرى هالفاكس في ذلك سبباً مورفولوجياً . ذلك أنه إذا كثرت المواليد كثرت بعد أمد نسبة الذين يبلغون سن الزواج فلا يستطيعون جميعاً أن يؤسسوا أسراً فيضطر فريق منهم إلى الانتظار والتريث حتى يتيسر له ذلك والعكس يحصل حين تقل المواليد إذ تنقص بعد حين نسبة الذين هم في سن الزواج فيسعمهم حينئذ أن يبكروا فيه فيميل متوسط الزواج هكذا إلى الانخفاض . ثم إن تناقص نسبة الوفيات في أوروبا في الأزمنة الأخيرة وهو ما تستكمل عنه في

القريب يعدل شيئاً من آثار تناقص المواليد . لذلك كانت السن المتوسطة للزواج بطيئة التناقص .

وليس الامر على ما وصفنا في البلاد الجديدة لأن السكان فيها قليلو الكثافة باديء ذي بدء ولأن المناطق قليلة الاكتظاظ فالجمال متسع للعُرس الجدد وللنسل الآتي، ويحدثنا كوكزنسكي أن لويس الرابع عشر قد فرض اتاوة في كندا الفرنسية على الآباء الذين عندهم بنات بلغن السادسة عشرة ولم يتزوجن فشد ما وجد في ذلك العهد بين النساء الكنديات من غدون أمهات في سن الرابعة عشرة او الخامسة عشرة .

يضاف الى ما قدمنا من الاسباب الميسرة للزواج الباكر والمعجلة له والمتصلة بتناقص المواليد معاً وما ينشأ عن ذلك من انخفاض السن المتوسطة للزواج أن تشكيل الاسرة اذا غدت المواليد قليلة أقل استهدافاً للمصاعب وهو يصبح أضعف أثراً في صيغة الجماعة العددية .

هنا أيضاً تبرز معنا الفردية ويمكن أن ندعو شكلها هذا بفردية الاسرة . ولا يخفى أن هذا السبب المورفولوجي من المناسب ربطه بغيره من الاسباب السابقة التي عددناها والتي تؤلف في الواقع مضمونه .



الوفيات

وظائف المجتمع متجهة نحو الحياة ، يمضي أفرادها الى الموت ويبقى هو لا خوف عليه اذا استطاع أن يستبدل بالذاهبين عناصر وافدة جديدة .
ويمنع اتجاه وظائفه نحو الحياة أن يطول الحداد على الاموات زمناً مديداً ،
وأن يستحوذ الأئسى على النفوس استحوذاً شديداً ، وكذلك تحول
صوره دون صور الراحلين فيسدل عليها ستاراً ما يزال يحجبها شيئاً فشيئاً
ويغيب ملامحها ويهيم واضحا حتى يزول .

تأتي الوفاة في طبيعة العوامل التي تؤثر في حجم السكان زيادة أو
ثباتاً أو نقصاناً وفي صيغ السكان الاخرى كتوزيع فئات الاعمار وعدد
الايمين والايتم . وتكثر نسبة المواليد اذا كثرت الوفيات بين الشيوخ
(لأن هؤلاء يذهبون من عدد السكان وتوالدهم ضئيل او معدوم)
وتقل نسبة المواليد اذا كثرت الوفيات بين الرجال والنساء الذين هم في
مراحل الخصب . ولكل مجتمع نسبة معينة من الوفيات كل سنة ، تمكث
ثابتة مدة طويلة من الزمن كأنه لا بد أن يزول فريق معدود من أفرادها
اذا حال الحول وكأن ثمة جلاداً خفياً يخرج هؤلاء من صفوف الاحياء .
وهذا الاخراج يعتام غالباً ضعاف البنية من شيوخ وأطفال ومرضى كما يعتام

المسهدفين له وربما كان للاتفاق والمصادقة فيه نصيب . وتعرف تلك النسبة اذا حسب عدد الوفيات ونسب الى عدد السكان . وهذه بعض النسب لكل الف شخص (١٩٣٦ - ١٩٣٨) .

١٤	ايطاليا	٨,٧	هولندا
١٥,٢	فرنسا	٩,٥	استراليا
١٦,٤	البورتغال	١٠	داعرك
١٧,٢	اليابان	١١,١	الولايات المتحدة
١٩,٤	رومانيا	١١,٤	سويسرا
٢٣,١	الهند	١١,٧	المانيا
٢٣,٧	شيلي	١١,٧	السويد
٢٣,٨	المكسيك	١٢,٢	بريطانيا العظمى
٢٧,٥	مصر	١٣	بلجيكا

وقد أصبحت نسب الوفيات في الالف سنة ١٩٤٨ في البلدان الآتية

كما يلي :

٩,٨	السويد	٦,٥	(اسرائيل)
٩,٩	الولايات المتحدة	٧,٤	هولندا
٩,٥	المنطقة الانكليزية	٨,٦	داعرك
١١,٧	(المنطقة الفرنسية)	٩,١	زيلندا الجديدة
١٠	استراليا		

١٢,٤	بلجيكا	١٠,٨	سويسرا
١٢,٨	البرتغال	١٠,٥	ايطاليا
١٦,٣	المكسيك	١٠,٩	بريطانيا العظمى
١٧,١	الهند	١٢	اليابان
١٧,٤	شيلي	١٢,٢	فرنسا

ولا يخفى أن انخفاض نسبة الوفيات في اسرائيل راجع في أهم أسبابه الى هجرة الشبان وقلة الشيوخ المهاجرين .

نسبة الوفيات هذه صيغة غير دقيقة اذ كانت تشير الى عدد الاموات عامة دون أن تشير الى شرائط الصحة الحاصلة ولا الى العامل المهم في الوفيات وهو اختلاف الاعمار . ولا شك ان نسبة الوفيات في السجن أقل منها في المستشفى أو في ملجأ العجزة مع أن شرائط المستشفى والملجأ أجود وأكرم من شرائط السجن . وقد يكون الشعبان متقاربين في العادات والنظم الاجتماعية وفي شرائط الاقليم ومع ذلك تختلف نسبتا الوفيات عندهما لاختلاف نوع الاعمار ، لذلك كثيراً ما تترك نسبة الوفيات العامة وتحسب نسب الوفيات في فئات الاعمار .

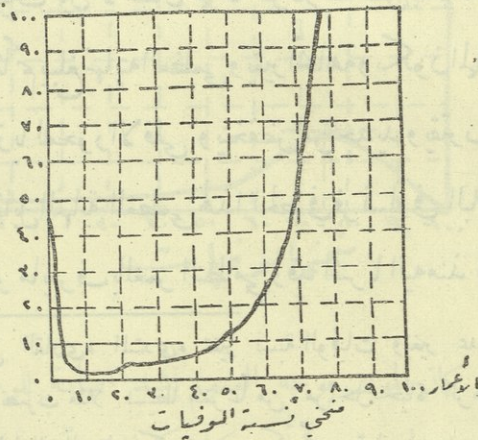
ان للعمر تأثيراً ظاهراً في هذه النسبة وأشد ما يكون تأثيره في الطفولة والشيخوخة . لقد كانت نسبة الوفيات في فرنسا بين الأطفال الذين لم يحل عليهم الحول بمقدار الربع سنة ١٨٢٠ وقد خفت اليوم فلا تكاد تناهز العشر (٨ او ٩ بالمائة للبنين و ٦ او ٧ للبنات) وتلك النسبة

تنقص اذا زادت السن فتبلغ للذين تقع أعمارهم بين ١ — ٤ سنوات ٠,٧٪ ثم تتناقص سريعاً وتبلغ نهايتها الصغرى وهي ٠,٢٪ في سن الخامسة عشرة وترداد بعد ذلك حتى سن ٢٠ — ٢٥ فتبلغ نحو ٠,٤٪ ثم تبطؤ نسبة الازدياد فهي ٠,٦٪ من سن ٢٥ — ٣٤ وهي ٠,٧٪ من سن ٣٥ — ٤٤ ثم تتسارع فتبلغ ١,٢٪ من ٤٥ — ٥٤ (وهي نسبة لو اصاب جميع الأعمار لباد الجيل في اقل من ٩٠ سنة) ثم هي ضعفها ٢,٤٪ من ٥٥ — ٦٤ ثم تبلغ الضعف ايضاً او اكثر اي ٥,٦٪ من ٦٥ — ٧٤ (وهي نسبة لو اصاب الأعمار جميعاً لباد الجيل في اقل من عشرين سنة). تتجاوز عتبة الشيخوخة حين نصل الى ٧٠ — ٧٥ ويعتبر كثير من العلماء هذه السن العمر النظامي للانسان (Age normal) لأن عدد الوفيات (لا النسبة) فيها اكثر منه قبلها (ما عدا وفيات الأطفال) وبعدها. ثم تزداد نسبة الوفيات فتتضاعف ايضاً بين ٧٥ — ٨٥ وتبلغ ثلاثة أضعافها بعد ذلك. وهذا التفاوت في النسبة وان كان شديداً في الظاهر فهو مألوف لدى الناس. حتى ان الحقوقيين اذا هلك شخصان من اسرة واحدة في مصيبة اصابتهما اعتبروا أن الذي سبق اليه الموت أشدهما تعميراً وهو مجرد اعتبار.

ومن السهل رسم الخط البياني لتغير نسبة الوفيات بين فئات الأعمار ويختلف شكله قليلاً باختلاف المجتمعات وهو عامة يشبه الحرف العربي ل. ويستطيع المجتمع ان يؤثر في هذا العامل وهو العمر كأن ينقص مثلاً

هذه النسبة لدى بعض الأعمار . كانت وفيات الأطفال في أوربا تتجاوز الثلاثين بالمائة قبلا . ولا تزال بالغة هذا الحد في بعض المجتمعات المتأخرة

مِصْبَحُ الوفيات بألف



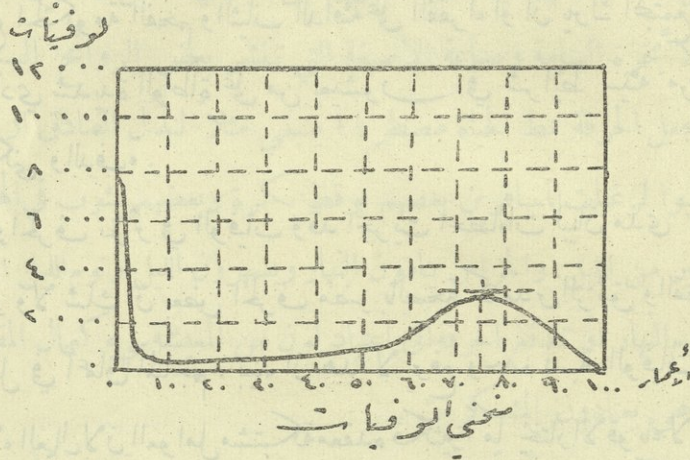
وهي في سورية وبقية البلاد العربية إحدى الآفات الاجتماعية الكبرى . لشد ما تنقلب المهود الطرية المرحمة العامرة بفلاذ القلوب بين اليوم واليوم قبورا منكودة كالحة ، فلا بد أن يرمى الإصلاح هذا الجانب الغض من بنيان المجتمع .

ولقد كانت وفيات الأطفال ترجح في انكلترا خلال ١٨٣٨ - ١٩٠٤ بين ١٣ - ١٦ ١/٤ ثم انخفضت منذ ١٩٠٥ دون ١٣ ثم انخفضت منذ ١٩١٥ دون ١٠ ثم انخفضت منذ ١٩٢١ دون ٨ وبلغت سنة ١٩٣٥ حول ٥,٧ . هذا وتصنع عادة جداول بعدد الوفيات في مختلف فئات الأعمار

(موزعة على السنين خمساً خمساً او عشرأ عشرأ ما عدا مرحلة الطفولة فتعقب بالشهور ثم بالسنين) تدعى «جداول الوفيات». ويمثل اختلاف عدد الوفيات مع الأعمار بخط بياني، يبتدىء من نقطة مرتفعة على المحور الرأسي لكثرة الوفيات بين الاطفال كما ذكرنا ويتناقص بسرعة كبيرة ثم يبدأ بالارتفاع متباطئاً ثم يبلغ نهايته العظمى ويغير اتجاهه ويكون المماس الهندسي له في تلك النهاية موازياً للمحور الافقي وينخفض من جديد ويقترب من المحور الافقي حتى يحسبه وتقابل النهاية العظمى لهذا الخط في فرنسا وفي البلاد المشابهة لها سن ٧٠-٧٥ وهو ما يعرف بالعمر النظامي وقد اشرنا اليه منذ قريب. (١)

(١) قد يشتهر على القارىء المبتدىء تغير نسبة الوفيات وتغير عدد الوفيات ، ولتجلية الفرق بينها نضرب مثلاً بسيطاً منتزعاً من مراحل حياة الزهر والثمر . فالزهر المتفتح يشبه الاطفال الصغار يكون عدده كبيراً ويسقط منه على الارض عدد مرتفع بعض الشيء ، فعدد الزهر الساقط ونسبته كبيران وكذلك عدد الوفيات بين الاطفال ونسبتها كبيران ، ثم يعقد الزهر فيقل سقوطه بعدئذ عامة ، وكذلك ينقص عدد الوفيات ونسبتها بين الاولاد بعد تجاوزهم مرحلة الطفولة ، فاذا ايسع الثمر واستوى نضجه وحان قطافه ولم يقطف بدأ الثمر يتساقط كثيراً فعدد الثمر المتساقط كثير ونسبته ترتفع ولكنها تبقى قليلة بالنسبة الى كثرة الاثمار الموجودة وكذلك يأتي وقت تكثر فيه وفيات الشيوخ وهو مادعوناه بالعمر النظامي يكون عدد الوفيات فيه اكبر منه قبله (ما عدا وفيات الاطفال) وبعدده . فاذا تجاوزنا هذه المرحلة يبقى قليل من المعمرين يمضي بعضهم وراء بعض الى الموت ، فعدد الوفيات بينهم قليل لقلتهم ولكن نسبة الوفيات كبيرة ، حتى اذا بقي من المعمرين مثلاً اثنان فقط وهلكا في سنة واحدة كانت الوفيات اثنتين في العدد مع ان نسبة الوفيات تغدو عندئذ مائة في المائة . وكذلك على الشجر تبقى ثمرة او ثمرتان ، فعدد الثمر المتساقط بعدئذ قليل ولكن النسبة كبيرة .

لننظر الان الى العوامل الأخرى المؤثرة في الوفيات، نجد فيها اختلاف



الجنسين اذ كان الموت بوجه العموم اشد اصابة للرجال منه للنساء (١)
الا عند بعض المجتمعات المتأخرة كما ذكرنا قبلاً .

وتختلف نسبة الوفيات ايضاً تبعاً لحال الزواج او العزوبة أو الائمة
وقد ذكرنا ان الوفيات بين المتزوجين أقل منها بين الباقين .

والموت مواسم أيضاً ، يبلغ حده الاعظم باوربا في كانون الثاني
وشباط (هذا إذا اعتبر قصر شباط) وله في البحر الأبيض المتوسط حد
أعظم آخر يقع في آب ابان القيظ . وهذا عامل طبيعي محض . ولكن

(١) تربي وفيات الاناث على وفيات الذكور قليلا في سن (١١-١٨) في فرنسا
(١٩٢٨-٣٣) وفي ايطاليا (١٩٣٠-٣٢) وتبقى وفيات الذكور اكثر من
وفيات الاناث في غضون الحياة جميعها في انكلترا (١٩٣٠-٣٢) وفي المانيا
(١٩٣٣) وهذا يدل ايضاً على اثر الحياة الاجتماعية في وفيات فئات الاعمار .

المجتمع يستطيع ان يدرك شرّة العوادي الطبيعية بالتنظيم وبالاغانات كأن
توزع الحكومة الفحم والياب الدافئة على الفقراء او ان يترك المجتمع تلك
العوادي شديدة الوطأة على من يعيشون في شرائط سيئة من جهة
السكنى والدفع.

والحرف تؤثر في الوفيات وقد اجريت احصاءات لبيان مدى هذا
التأثير ولا شك ان بعض الحرف مضر بالصحة كتعدين الزئبق والقصدير
والعمل في أعماق المناجم. بيد ان هذا لا يرفع وحده نسبة الوفيات بين
هؤلاء العمال لان العوامل مشتبكة معقدة فكثيراً ما يُختار الاقوياء لا مثال
تلك الاعمال ولذلك لا بد من تصفح تأثير الحرف من مختلف الوجوه.
تؤثر الحرف اولاً من حيث اصطفاء المحترفين لأن بعضها يقتضي
قوة في الجسم ولا يمكن احترافها الا اذا كان الراغب ذا نصيب من القوة
فتبقى الوفيات بين هؤلاء العمال والمحترفين ضعيفة لقوة أجسامهم ومثابرتها
برغم العمل الشاق والحرفة القاسية كعمال المناجم وسائقي القاطرات
والحمالين، على حين لا تقتضي حرف اخرى جهداً جاهداً ولا نصباً ناصباً،
ولذلك تغدو موئل الضعفاء من الناس ومحط ركبهم كالعمل في الدواوين
والادارة وقد وجدت نسبة الوفيات بين القائمين بهذه الاعمال مرتفعة.
وتؤثر الحرف ثانياً من حيث نوع العمل المطلوب فقد يكون شاقاً
مرهقاً، ومن حيث جو العمل كاعماق المناجم واجواء بعض مصانع النسيج التي
تتطلب حرارة رطبة وحاج القطن الذي يثير النفاية والغبار فيصلان الى الرئتين

وصقل المعادن الذي يطير النثار الدقيق فيعلق بمجاري التنفس وتعدن الزئبق
ذي الأبخرة السامة وصناعة الاصبغة التي تنشر بعض الروائح السيئة ،
وقد تجعل الحرفة نمط الحياة مضطربا ، ينبغي مثلاً لندل الفنادق ان
يستجيبوا لرغبات المسافرين بعضهم يوقظ بكرة وبعضهم يشوب في الهزيع
الأخير من الليل ، والحراس ينامون النهار ويسهرون الليل ونوم الليل أرواح
من نوم النهار او تدفع الحرفة الى اعتياد لون من المعيشة سيء كعمال المقاهي
والملاهي يعتادون المسكرات .

وتؤثر الحرف ثالثاً عن طريق مستوى العيش الذي تخوله اصحابها أي
عن طريق مقدار الدخل ولا شك ان صاحب المصرف (البنك) والتاجر
والموظف والطبيب والمحامي والعامل والاجر لكل منهم مستوى خاص
من العيش في خارج الحرفة سواء في داخل البيت (من جهة المسكن ، والغذاء
واللباس) أم في الحياة العامة (من جهة العادات الاجتماعية المختلفة والعناية
المتفاوتة بالتداوي عند المرض) . ونوع التأثير هذا كشفت عنه
الاحصاءات الانكليزية .

فمن المعلوم ان انكلترا (ويدخل فيها بلاد الغال دون اسكتلندا)
تنشر وحدها بين الدول احصاءات بالوفيات حسب الحرف . واحصاءاتها
تقسم الذكور التي تقع أعمارهم بين ٢٠ ، ٦٥ إلى خمس طبقات : وهي
الطبقة المستقلة وتشمل الأشخاص الذين لهم حرفة حرة ذات مستوى
جامعي والموظفين الكبار والملاكين الذين لا يستغلون بأنفسهم اراضيهم

والتجار الذين يبيعون بالجملة والاداريين ورؤساء المشروعات، ثم الطبقة المتوسطة المؤلفة خاصة من الزراعيين والموظفين الثانويين والتجار الذين يبيعون بالفرق والصناع الذين يعملون لحسابهم، ثم طبقة العمال الاختصاصيين ثم العمال نصف الاختصاصيين ثم العمال غير الاختصاصيين من مياومين ويدويين (١).

وقد كانت وفيات الرجال الذين تقع اعمارهم بين ٦٥،٢٠ إذا اعتبرت وفيات الطبقة المستقلة ١٠٠ أي نموذجاً يقايس به كما يلي في سني ١٩٢١-٢٣

١٠٠	الطبقة المستقلة
١١٣	» المتوسطة
١١٥	العمال الاختصاصيون
١٢١	» نصف الاختصاصيين
١٤٨	» غير الاختصاصيين

فالحياة تقصر كلما انخفضت الحال الاجتماعية.

(١) نسب افراد هذه الطبقات الخمس في انكلترا وهي تشمل الرجال بين سن ٢٠ وسن ٦٥ معطاة بهذا الجدول :

٢٠٥	الطبقة المستقلة
١٤	» المتوسطة
٤٩،٢	العمال الاختصاصيون
١٧،٨	» نصف الاختصاصيين
١٦،٥	» غير الاختصاصيين

وقد تغيرت تلك الوفيات في سني ١٩٣٠ - ٣٢ فأنخفضت واصبحت على الشكل التالي ، ماعدا الطبقة المستقلة فقد بقيت وفياتها ثابتة :

١٠٠	الطبقة المستقلة
١٠٨	» المتوسطة
١١٢	العمال الاختصاصيون
١١٦	» نصف الاختصاصيين
١٢٨	» غير الاختصاصيين

وهذا الانخفاض يدل على التقدم الاجتماعي الذي تحقق في عشر السنوات الفاصلة . ولاشك ان الحرفة واضحة التأثير في الجدولين السالفين الا أن طريق هذا التأثير لا يزال مبهماً غامضاً ولكنه ينبغي حين تدقق الوفيات عند النساء المتزوجات العائشات مع ازواجهن باعتبار حرف الازواج وباغفال اعمال الزوجات أنفسهن (وقل أن تعمل النساء المتزوجات في انكلترا) فوجد ان الوفيات عندهن تنجيه ارتفاعاً وانخفاضاً اتجاهها عند ازواجهن والجدول الآتي يوضح ذلك وهو مأخوذ مدة ١٩٣٠ - ٣٢ من أجل النساء اللاتي تقع اعمارهن بين ٢٠ ، ٦٥ سنة .

١٠٠	نساء الطبقة المستقلة
١١٠	» » المتوسطة
١٢٢	» العمال الاختصاصيين
١٢٧	» » نصف الاختصاصيين
١٣٩	» » غير الاختصاصيين

والتفاوت هنا أكبر منه بين الرجال، وهكذا يبدو أن تأثير الحرفة في الوفيات لا يقع بالطوارئ والاضطراب والتعب وجو العمل وقوعه بمستوى المعيشة والدخل المالي .

وبرهان آخر يكمل ذلك وهو وفيات الاطفال الصغار الذين لم يحل عليهم الحول فهي تختلف تابعة لحرف الآباء :

١٠٠	اطفال الطبقة المستقلة
١٣٨	» » المتوسطة
١٧٧	» » العمال الاختصاصيين
٢٠٤	» » نصف الاختصاصيين
٢٣٦	» » غير الاختصاصيين

والتفاوت هنا أكبر منه في الحاليين السالفتين ويبدو من هذا الجدول أن الوفيات بين اطفال العمال ضعفاء أو أكثر من ذلك بين اطفال الطبقة المستقلة ، وكل هذا يشير إلى أن الحرفة بمستوى العيش الذي تستدعيه خارجها أشد أثراً في المحترفين منها بذاتها ، أي أن أثرها واقع خاصة عن طريق العوامل الاقتصادية ، أي عن طريق مقدار الدخل . فيفضي بنا البحث إلى تصفح أثر الثروة .

اجريت عدة دراسات تقصد إلى بيان هذا التأثير على مدينة باريس لمعرفة نسب الوفيات عند مختلف الطبقات الاجتماعية باعتبار الأحياء لا باعتبار الحرف .

وأولى هذه الدراسات ترجع بتاريخها الى سنة ١٨٧٣ - ٧٥ فتبين أن الوفيات في الحي الثامن من احياء باريس (حي الاليزه Elysée) وهو حي راق تبلغ نسبتها ١٥٠٧ بالالف وفي الحي التاسع وهو حي شعبي تبلغ نسبتها ٣٦٠٢ بالالف وهي نتيجة واضحة ، ولكن اوضح منها دراسة هرش لوفيات باريس في السنوات ١٩١١ - ١٢ - ١٣ ويخصها الجدول التالي:

طبقة الاحياء	عدد الاسر	نسبة الوفيات العامة		نسبة وفيات الاطفال	
		النهاية الصغرى	النهاية العظمى	النهاية الصغرى	النهاية العظمى
أولى (ثلاثة أحياء)	١٣٣٠٠٠	٩,٦ /	١١,٩ /	٣,١ /	٥,٤ /
ثانية (أربعة أحياء)	١٩١٠٠٠	١١,٩ /	١٣,٥ /	٥,٥ /	٦,٥ /
ثالثة (عشرة أحياء)	٦٢٣٠٠٠	١٣,٦ /	١٩,٦ /	٧,٤ /	١١,٦ /
رابعة (ثلاثة أحياء)	١٧٤٠٠٠	٢٠,٤ /	٢٤,٦ /	١٢,٣ /	١٥,٢ /

وهذه النتائج وان كانت تقريبية لوجود بعض الاسر الغنية في الأحياء الفقيرة ولوجود بعض المشافي والملاجىء في بعض الأحياء دون بعض فهي تبرز علاقة الوفيات بمقدار الدخل ودرجة الغنى. ويرى هرش حين يبحث عن الوفيات العامة ان النهاية العظمى للطبقة اقل دائماً من النهاية الصغرى للطبقة التي هي اقر منها (مثلاً النهاية العظمى للطبقة الثانية ١٣,٥ / تبقى دون النهاية الصغرى للطبقة الثالثة ١٣,٦ /) وان الطبقة الرابعة نهايتها فوق ضعفي نهايتي الطبقة الاولى ولذلك يقرر هرش ان نصف عدد الموتى الذين يموتون في الاحياء الفقيرة انما يموتون لحالتهم

الاجتماعية السيئة. وعدم التساوي هذا حيال الموت، على حد تعبير هرش،
اظهر واقوى اذا اعتبرت وفيات الاطفال، وذلك انه يموت ١٢ طفلاً
عند الطبقة الرابعة مقابل ٣ اطفال عند الطبقة الاولى فيموت اذن ٩ اطفال
عند الفقراء لسوء احوال اهلهم.

وقد قام هرش بدراسة ثانية لوفيات باريس في سنوات ١٩٢٤ - ٢٨
فوجد بعض الاختلاف. ان الطبقات الراقية بقيت وفياتها ثابتة
تقريباً، وان الطبقات الفقيرة قلت وفياتها بعض الشيء، اذ استفادت من
نقص الوفيات العام ولكنها لم تبلغ في انخفاضها وفيات الطبقة الغنية بل
بقي بينهما فرق ظاهر، فيستنتج هرش من جميع ما سبق ان لدرجة الثراء
ومقدار الدخل أثراً واضحاً في الوفيات وذلك ان الغنى يضمن نصيباً من
الرفاهية وييسر جودة المطعم والمسكن ودفء اللباس وبقي ارهاق الكد
للكسب ويعين على التداوي الجيد اذا حل المرض.

يبدو أن باحثين آخرين لا يجدون لمقدار الدخل الا تأثيراً ثانوياً. منهم
كوديرليه اعتبر سعر القمح وحركة الوفيات في فرنسا وانكلترا وبلجيكا
وبروسيا. تعقب ذلك في فرنسا في فترة ١٨٢٦ - ١٨٩٠ فوجد العلاقة
طبيعية ٢٧ مرة، منها ١٣ مرة كانت الوفيات تزداد بازدياد سعر القمح
و١٤ مرة كانت الوفيات تنقص بنقصانه، ووجد العلاقة معكوسة ٣٤
مرة، ١٨ مرة منها كانت ترتفع الاسعار فيها وتنخفض الوفيات و١٦ مرة
كانت تنخفض الاسعار وترتفع الوفيات، ووجد العلاقة معدومة أربع مرات

ثم وجد العلاقة في إنكلترا وبلجيكا وبروسيا في السنين التي تعقبها
صححة حيناً ومعكوسة تارة ومفقودة أخرى فلم يستطع لهذا الاضطراب
الظاهر ان ينتهي الى نتائج حاسمة . وقد عمد الى اسلوب آخر في البحث
لتبيان علاقة الوفيات بسعر القمح فنظر في السنين التي تبلغ الوفيات فيها
حدها الأعظم أو حدها الأدنى لعلها تقابل اسعاراً خاصة للقمح
فلم يجد أية علاقة ، لذلك ينتهي الى ان سعر القمح ليس له اثر مهم
في الوفيات .

وقد اشرنا سابقاً الى كون سعر القمح قرينة غير صالحة لتعيين الحركة
الاقتصادية العامة ولكن كوديرليه يذكر في بحث له آخر ان الازمة
العامة التي تطاول أمدها من ١٨٧٣ - ٩٦ لم تحل دون انخفاض نسبة
الوفيات الذي بدأ منذ القرن التاسع عشر ، وان انخفاض هذه
النسبة اشتد خاصة في نهاية هذا القرن والمعروف ان ذلك العهد
قد حصلت فيه كشوف باستور وبدأ تطبيقها، وينتهي كوديرليه اخيراً
الى ان العامل الاساسي في انخفاض الوفيات هو تقدم الشؤون الصحية
لا حركات الاقتصاد والثروة .

ومن الباحثين الذين لا يجدون للثروة تأثيراً كبيراً في نسبة الوفيات
الاخصائي لندري ، انتقد نتائج هرش في بضع نقاط - اولاً ان الفرق بين
الوفيات عند الطبقات الغنية والفقيرة ليس ثابتاً مع الزمان وهذا يدل على
ان ثمة عوامل أخرى مهمة ، ثانياً احصاءات هرش كانت ذات صفة خاصة

وهي انها اجريت في باريس وربما كان اثر الغنى والفقر اشد ما يقع في العواصم والمدن الكبيرة المزدهمة^(١). ويدعم وجهة النظر هذه نتائج الدراسات التي قام بها الاحصائي الانيتالي نتشيفورو (Niceforo) حول علاقة الوفيات بدرجة الثراء فرأى ان الوفيات تابعة لحال المسكن وحاول ان يعبر عن هذه الكيفية بارقام فاعتبر عدد الغرف، وعدد الاشخاص في الغرفة ودرجة الرطوبة والتهوية وانتهى الى ان العامل الاساسي هو مقدار امطار الهواء المكعبة في غرف النوم ووجد بين هذا العامل وبين الوفيات علاقة واضحة فاذا صح ذلك فان امطار الهواء المكعبة في الغرف من اشد السلع نفاسة وغلاء في العواصم الكبيرة مثل باريس . لذلك لما قام هرش بدراسته لوفيات باريس كان النموذج الذي اختاره للدراسة موافقاً للنتائج التي وصل اليها . ولو درس الوفيات في الارياف حيث الهواء النقي اقل ثمناً لجاز ان ينتهي الى نتائج اقل وضوحاً في هذا المجال . ثالثاً ان بين تطور نسبة الوفيات في بعض البلدان من جهة وتطور الثراء والرفاهية من جهة ثانية تفاوتاً كبيراً محسوساً . فلو صحت نظرية هرش لوجب ان يحصل توازن بين التطورين . لننظر الى المانيا نجد ان نسبة الوفيات قد انخفضت فيها سنة ١٩٣٢ الى حد ادنى لم تبلغه من قبل وهو ٨، ١٠ : / مع ان هذه البلاد قد انتابتها منذ سنة ١٩٣٠ ازمة بطالة شديدة وان الوف العمال البهل كان جهدهم ان يتبلغوا بما يقيم اودهم وان العمال الذين

(١) قيل قديماً عن بغداد انها « جنة الموسر وجحيم المعسر »

كانوا قيد العمل رضوا اذ ذاك بخفض اجورهم وان مستوى حياة العمال قد انخفض بوجه العموم . وقريب من ذلك حصل في روسيا وهو ان الوفيات في العهد القيصري كانت ٣٢١ : / سنة ١٨٩١ و ٣٠٢ سنة ١٩١٣ فانخفضت الى ١٨ سنة ١٩٢٨ اي نقصت بمقدار ثلثها تقريباً على حين لم تكن الرفاهية والرخاء قد ازدادا بالنسبة نفسها .

يتبين مما سبق انه يجوز للوفيات ان تنقص دون ان تزيد الرفاهية بوجه عام ويتضح هذا اذا فرقنا كما صنع لندري بين البؤس Misère وبين الفقر Pauvreté . اما البؤس او المسكين فهو الذي لا يملك القوت الضروري وليس له ثياب صوفية ولا يت مدفاً في الشتاء يقبضه صبارة القر فهذا الاتراب متجفيف للعمر وعامل من عوامل الوفيات ، وهو يكاد يزول في البلاد المتقدمة لسهر دولها على الافراد البائسين والمرضى والشيوخ واسعافها لهم وعنايتهم بهم وضمانها لحاجاتهم الاساسية . واما الفقير فهو الذي عنده ما يتبلغ به من قوت ضروري ولباس ضروري ومسكن بيد انه لا يملك سوى ذلك ، فهو ليس اقل من الغني امتناعاً على الامراض وان كان اقل منه تانقاً في المعاش والملبس والمسكن . قد يقال ان الفقير اذا حل به داء لا يستطيع ان يتداوى منه تداوي الغني ، الا ان الطب والشؤون الصحية لم تكن في القديم متقدمة باوربا تقدماً كافياً ، حتى ان بعض مؤلفيهم القدماء كادوا يحسبون ان الطب اشد تقيلاً للناس من المرض ، ثم خطا الطب خطاً قوية واسعة في الغرب واستفاد من تقدمه اول الامر

الاجنياء لكن لم يلبث مختلف الطبقات الاجتماعية منذ نهاية القرن التاسع عشر ان استفادت جميعا من ذلك الخير العميم فاصبحت المؤسسات الصحية قائمة لخدمة الشعب ، والاطباء والموظفون فيها الى العلم بصناعتهم والقيام بواجبهم اقرب منهم الى الجهل بها والتخلي عنه ، ومدت المياه النظيفة الى المدن والقرى وسهر على الصحة العامة بالتلقيح والوقاية واستمتمت افراد الشعب بشرائط صحية واجتماعية تكاد تكون واحدة لذلك اذا حصل في بعض العهود اقتران بين شدة الفقر وكثرة الوفيات وفقدت المساواة تجاه الموت فان ذلك الاقتران بدأ يتفكك وتلك المساواة شرعت تتحقق^(١)

يستخلص مما سبق ان عاملين اساسيين يؤثران في الوفيات وهما تقدم الشؤون الصحية الاجتماعية ومقدار الثروة العامة اي الاجتماعية لا الشخصية . وهنا ينبغي ان نفرق بين اثريهما في حركة الوفيات اذا اعتبر طول الامد او قصره .

فاذا كان الامد طويلا بدا العلم عاملا اساسيا مسيطراً في خفض نسبة الوفيات لأن الثروة العامة وحدها دون العلم ان جاز فصلهما لا يكاد

(١) لابد من الاشارة الى ان اكثر من ثلاثة ارباع الشعب عندنا من بدو وفلاحين ومدنيين بائسون لا يبلغون مع الاسف درجة فقر الاوربيين والى ان كثيراً من المتطبين عندنا ما زالوا مرتقة بأسوأ معاني الارتزاق ، بيد انه لابد ايضاً من التناول بالمستقبل ما دام مثل هذه الحال كان حاصلًا عند الغربيين في الغابر ، لو ان الزمان يستطيع دائماً ان يمهل المتواني .

يذكر لها اثر ، اذ يمكن للعلم بالاستناد الى بعض الموارد البسيطة المثبتة (دون وفرة طائلة) ان يخفض نسبة الوفيات خفصاً كبيراً .

ولكن العلم لا بد ان يحتاج الى بعض النفقات لتحقيق ما يراه ضرورياً أو ناجعاً كجلب المياه النقية وبناء البيوت الصالحة للسكنى واقامة المستشفيات والمؤسسات العامة للاسعاف . ويستفيد الفقير من نماء الثروة العامة بالاغاثات والمداواة المجانية ومن تحسين شرائط العمل الخ . . ومن العيش في الملاجىء اذا اترب وهرم فلا بد اذن لخفض الوفيات اذا تهيأ العلم من نصيب من الثروة العامة ينفق في مصالح الشعب الصحية والاجتماعية ومع ذلك فالعلم هو الاساس في هذا الميدان .

او كان الأمد قصيراً فانه ينبغي ان ينتبه الى عوامل اخرى مفاجئة كشدّة البرد الداهمة في فصل من فصول الشتاء أو قحط الموسم الزراعي أو فساده بسبب من الأسباب الطبيعية أو الاجتماعية أو السيل الخرب للمساكن وللغلات فعندئذ تنفع الثروة العامة في دفع هذه الآفات فتوزع الدولة الثياب الدافئة على الفقراء بالعدل دون ان يلصها الاغنياء وتمنع احتسار الحطب والفحم ان لم توزعها هي على الفقراء وتقوم بما يلزم وتضمن اطمئنان الشعب وراحته وصحته ، ولا بد لذلك من وفرة في الثروة العامة واتقان للاساليب الاقتصادية والصحية .

واذ يبحث هلفا كس عن العوامل الاجتماعية التي تؤثر في نسبة الوفيات يذكر كلمة للعالم الديموغرافي كوكزنسكي يقول فيها ما معناه ان قلة

الوفيات إنما حصلت بتقدم الطب والشؤون الصحية ، ويرجع ازدياد العرق الأبيض في أوروبا الى هذه القلة في الوفيات من جهة وإلى الانقلاب الصناعي والاقتصادي الذي حصل من جهة أخرى فزاد زيادة كبيرة في وسائل المعاش ويسر هجرة الملايين إلى العالم الجديد ودرأ أشباح المجاعات والحروب الاقتصادية وهكذا خفت آثار ضبط النسل واستطاعت المواليد بعد كل ذلك أن تربي على الوفيات القليلة .

ويعقب هلقا كس على هذا الكلام بأن الطب والشؤون الصحية من جهة وازدياد الثروة العامة من جهة ثانية هما لا شك متآخذان مترابطان كلاهما يدعم الآخر . ولكنه يرى أن تقدم الطب والشؤون الصحية وبناء المشافي والمستوصفات والمساكن الصحية ، ورفع الأوساخ البيئية ونظافة الشوارع وجبر المياه النقية ومد المصارف (المجاري) كل ذلك لم يكن ليظهر ويتسع نطاقه إلا في المدن الكبيرة . ثم أن التدابير المختلفة للمعالجة وللوقاية تقتضي بيئة خالية من أوهام الأرياف ومن نظر الريفيين الفاتر إلى الطب والشؤون الصحية وتتطلب وسطاً جديداً لنشر الدعاية من أجل تلك الشؤون بالصحافة والمحاضرات بل تستدعي دعمها بالقوانين أحياناً ، وإن ازدياد الثروة العامة لا يتيسر ولا يتسع إلا في المراكز الكثيفة التي يتم فيها توزيع الأعمال في حدود بعيدة .

ومغالبة الموت بتقدم الطب وعلم الصحة وازدياد الثروة إذا تهيأت معناها أن للفرد قيمة رفيعة وحياته ثمناً غالياً وإن من الخير إطالة أجله ، وهذه

الأفكار والمشاعر وليدة بيئات المدن والمراكز الكثيفة . وكأن المدن الكبيرة لما كانت تتطلب من عمارها نصيباً كبيراً من الجهد والسعي وحظاً وافراً من النشاط اضطرتهم الى ان يهيئوا لانفسهم أسباب الوقاية ويدروا عنهم عوادي الاذى ويسعوا لاطالة اعمارهم ما استطاعوا إلى ذلك سبيلاً اي نجد ايضاً هذه الفردية التي هي وليدة الاوساط الاجتماعية الكثيفة . ثم تجاوز هذا التأثير نطاق المدن الكبيرة وينتشر بعيداً منها فتنشأ مؤسسات مماثلة في الامكنة النائية .



الاجل المتوسط

بمختار آتفا نسب الوفيات في فئات الاعمار ، فاذا عرفت تسهلت معرفة عدد المعمرين أي افواج الأحياء في تلك الفئات . نعتبر فوجاً من المواليد تتعقبهم في غضون الحياة حتى موتهم جميعاً ، لذلك نطبق في الغالب نسب الوفيات تلك عليهم أي نعتبرهم خاضعين لتلك النسب . فإذا كان عدد ذلك الفوج م . ونسب الوفيات ن ، ن_١ ، ن_٢ ، ن_٣ ... كان عدد الوفيات منهم منذ الولادة حتى تمام السنة الاولى م . ن .

ويكون عدد الأحياء والمعمرين في نهاية السنة الاولى
 $١٢ = م - م . ن = م . (١ - ن)$.

وعدد المعمرين في نهاية السنة الثانية $٢٢ = م - م . (١ - ن)$.

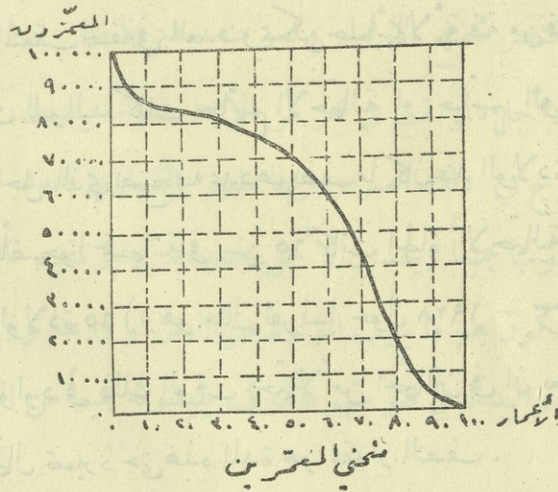
ويكون $٣٢ = م - م . (١ - ن)$.

وهلم جرا . فنحصل بذلك على جدول للتعمير لهم حتى انطفائهم وفنائهم التام مستندي في ذلك الى جدول نسب الوفيات غير محتاجين إلى أكثر من سلسلة جداول .

ويمكن حساب التعمير لكل خمس سنوات أو عشر أو أكثر بدلاً من حسابه سنة فسنة . وهذا جدول تعمير مختصر لأستراليا واليابان معا نذكره للتمثيل :

اليابان	أستراليا	المواليد
١٠٠٠	١٠٠٠	١ سنة
٨٦٠	٩٥٥	» ٢٠
٧٢٨	٩١٨	» ٤٠
٦١٦	٨٦٥	» ٦٠
٤٢٣	٦٩٩	» ٧٠
٢٤٣	٥٠١	» ٨٠
٧١	٢٢٢	» ٩٠
٥	٢٩	

ومنحنى المعمرين يبدأ من الترتيب الف أو عشرة الآف أو مائة الف



بحسب عدد الفوج المعتبر في سن الصفر وينخفض مسرعاً أول الأمر ثم يتمهل متى بلغ حول السن العاشرة ثم يتسارع بعد الأربعين ثم يتمهل بعض الشيء قبل النهاية ثم يلتقي بالمحور الأفقي (محور الأعمار) مماساً له. وهذا المنحنى يشبه مضلع الأعمار الذي بحثنا عنه سابقاً.

ومن السهل أيضاً الحصول على جدول الوفيات من جدول التعمير بالطرح المتعاقب أي بطرح المعمرين في مختلف الأعمار بعضهم من بعض .

$$١٢ - ٠ = ١٢$$

$$٢٢ - ١٢ = ١٠$$

$$٣٢ - ٢٢ = ١٠$$

وكذلك يسهل استخراج ما يدعى الحياة الاحتمالية *Vie probable* أو الحياة الوسطى *Vie médiane* من جدول التعمير وهي العمر الذي يصبح فيه الفوج المتعقب نصفه في العدد ويمكن حسابها لاية فئة من فئات الأعمار فإذا حسبت للهواليد كانت حياتهم الاحتمالية أو حياتهم الوسطى لدى الولادة الاجل الذي يصبح فيه عددهم نصف ما كان عند الولادة فإذا كانوا مثلاً ألفاً فأصبحوا خمسمائة في سن ٦٥ كانت الحياة الاحتمالية لكل فرد منهم عند الولادة ٦٥ (وهو مثال لفرنسا حول ١٩٢٨ - ٣٣) ومعناها أن لكل مولود في ذلك الوقت احتمالاً من احتمالين في ان يعيش ٦٥ سنة أي ان احتمال تعميره حتى هذه المدة هو بمقدار النصف .

وفي الجدول السابق تقع الحياة الاحتمالية لاستراليا قليل السبعين بقليل وربما لا نجد أحياناً أرقاماً دقيقة فلا بد عندئذ من بعض الحساب :

$$\text{كأن يكون مثلاً } م = ٥١٠$$

$$م + ١ = ٤٧٠$$

فن الواضح ان العدد ينقص ٤٠ في خلال سنة واحدة وينقص عشرة في ثلاثة أشهر فتكون الحياة الاحتمالية هي س (سنة) + ٣ أشهر. ويحسب أحياناً بالاعتماد على جدول التعمير المدة المتوسطة للحياة *Durée moyenne de la vie* أو الاجل المتوسط *Vie moyenne* أو الاجل المرتقب *Espérance de vie* وهي صيغة مهمة في الديموغرافية وفي علم الاجتماع ويجب التفريق بينها وبين العمر المتوسط *Age moyen* اما العمر المتوسط فهو مجموع أعمار السكان كافة مقسماً على عددهم فهو صيغة تختصر مضلع الأعمار وتعبر عنه بعدد واحد .

وأما الأجل المرتقب في عمر من الأعمار فهو ما ينوب كل فرد لو أخذنا الفوج في ذلك العمر ووزعنا عليهم بالتساوي عدد السنين التي سوف يعيشونها جميعاً ويحسب الأجل المتوسط أو المرتقب غالباً ابتداء من الولادة فيكون هو ما ينوب المولود من العمر لو وزعنا توزيعاً متساوياً على فوج المواليد الذي هو منهم ما سوف يعيشونه جميعاً من السنين .

ليكن م. عددهم عند الولادة وم. عددهم بعد سنة واحدة وم. بعد سنتين الخ ... وهي أرقام نجدها في جدول التعمير .

ان م. عاشوا م. سنة (من الولادة حتى السنة الاولى) ، وأن م. عاشوا م. سنة (من السنة الاولى حتى السنة الثانية) وهكذا ... فيكون مجموع السنين التي عاشوها هي م. + م. + م. + ...

إلا أنه ينبغي ان نضيف أيضاً الازمنة التي عاشها م. - م. وهم الذين ماتوا بين السن (٠ - ١) وكذلك الازمنة التي عاشها م. - م. الخ .. ومتوسط ما عاشه كل فرد من هؤلاء المتوفين نصف سنة فيكون إذن مجموع الازمنة التي ينبغي أن تضاف هي

$$\frac{1}{2} (م. - م. + م. - م. + م. - م. + ...) = \frac{1}{2} م.$$

ويكون إذن مجموع السنين التي عشت قاطبة هي

$$م. + م. + م. + ... + \frac{1}{2} م.$$

فالاجل المتوسط أو الاجل المرتقب عند الولادة

$$ل. = \frac{م. + م. + م. + ...}{م.} + \frac{1}{2}$$

ويدعى ل. أيضاً بالأجل المرتقب التام *Espérance complète de vie*

تميز آله من الاجل المرتقب المختصر *Espérance abrégée* الذي يهمل

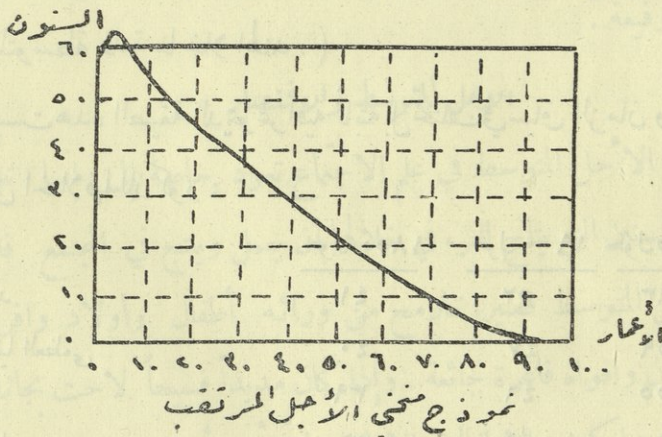
فيه الحد $\frac{1}{2}$

ويكون الاجل المرتقب في السن س مثلاً :

$$\frac{\dots + ٢ + م + ١ + م}{م} = ل$$

وتمثل الآجال المرتقبة في مختلف الاعمار بنخط يساني يبتدىء من الولادة ويرتفع أول الامر قليلاً وذلك لتناقص عدد الوفيات بعد السنة الأولى من الطفولة . فمن اجتاز من الاطفال هذه المرحلة الأولى الكؤود ازداد اجله المتوسط في المجتمع الذي ينسب اليه ، وسرعان ما يبلغ المنحني نهايته العظمى حول السنة الثانية ثم يتناقص بعد ذاك ببطء .

ويقتصر في الغالب على حساب الاجل المتوسط للذكور وللاناث لدى الولادة و احياناً لدى بعض الاعمار المهمة فيحسب مثلاً للنساء بين ١٥-٤٥ سنة اذ يتعلق بهذه الفترة تجديد الأجيال كما سنرى عما قريب والشكل الآتي يصور تغير الأجل المرتقب :



وهذه أمثلة للأجال المتوسطة او المرتفعة عند بعض المجتمعات :

الذكور	الاناث	
٦٥	٦٧,٨	زيلندا الجديدة (١٩٣١)
٦٣,٤	٦٧,١	استراليا (١٩٣٢ - ١٩٣٤)
٦٥,١	٦٦,٤	هولندا (١٩٣١ - ١٩٣٥)
٦٠,٧	٦٤,٦	سويسرا (١٩٣٣ - ١٩٣٧)
٦٠,٦	٦٤,٥	الولايات المتحدة البيض (١٩٣٠ - ١٩٣٩)
٥٠,١	٥٢,٦	السود
٥٩,٩	٦٢,٨	المانيا (١٩٣٢ - ١٩٣٤)
٥٦	٥٩,٨	بلجيكا (١٩٢٨ - ١٩٣٢)
٥٤,٣	٥٩	فرنسا (١٩٢٨ - ١٩٣٣)
٤٦,٩	٤٩,٦	اليابان (١٩٣٥ - ١٩٣٦)
٤١,٩	٤٦,٨	روسيا الاوربية (١٩٢٦ - ١٩٢٧)
٣١	٣٦	مصر (١٩١٧ - ١٩٢٧)
٢٦,٩	٢٦,٦	الهند البريطانية (١٩٣١)

ويبدو من هذا الجدول ان اجال الرجال المتوسطة اقل من آجال النساء المتوسطة عامة ما خلا الهند .

وليست هذه الصيغة الديموغرافية ثابتة بل تختلف في سياق الزمان وهذه امثلة على اختلافها للذكور :

حول ١٨٥٠	حول ١٩٠٠	حول ١٩٣٥	
٤١	٥٢	٦٣	السويد
٤٠	٤٧	٥٩	بريطانيا العظمى
٣٩	٤٦	٥٥	فرنسا
٣٦	٤٩	٦٥	هولندا

ولا يخفى ان الأجل المتوسط صيغة جيدة للدلالة قوية التعبير فهي اهم من نسبة الوفيات العامة اذ كانت تلخص جدول الوفيات وتوجز في تمثيل نسبها بصرف النظر عن عدد السكان . ويرى بعض علماء الاجتماع انها قرينة صالحة للدلالة على مدنية المجتمع بوجه عام ، لانها لو كانت منخفضة لتعذر قيام حضارة عنده ويغلو بعضهم فيجدها تشف عن امور كثيرة فهي تشير الى الأحوال الاقتصادية والى درجة التنظيم الاجتماعي والى مدى تقدم الأحوال الصحية فاذا كان الشعب متأخراً كان افراده معرضين للأمراض وللالرهاق ، لذلك تختصرهم المنون . وهي تشير ايضاً الى نظام الاسرة ونسبة الوفيات عند الامهات ونسبة الوفيات عند الاطفال . على اننا نرى ان قوة هذه الصيغة في التعبير آتية من ارتباط العوامل الاجتماعية بعضها ببعض فاذا كان لها شأن فهو في شفوفا عن ذلك الارتباط واختصارها لتلك الدلالات . وأياً كان الامر فان مكانتها في الاقتصاد مرموقة رفيعة .

الاجل المتوسط والوفنصاد

مكانة الأجل المتوسط في علم الاجتماع تعود خاصة إلى انها تبرز متوسط السنين التي يتاح للمرء في خلالها أن يعمل وينتج في المجتمع فاذا كان الاجل المتوسط قصيراً تلامح من ورائه أطفال وأولاد وافراد مستهلكون وافواه فاعرة جائعة ، وإذا كان مديداً فسيحاً لاحت بجانب الافراد المستهلكين والاطفال والاولاد المنشأين أياد عاملة ، وسواعد

مفتولة منتجة ، هذا عدا المواهب الفكرية المفتحة في إياها والعقول المتكاملة الناشطة في ريعانها ، ونحن هنا تقتصر على تلخيص أثر الأجل المتوسط في مجال الاقتصاد .

إن الإنسان يمر في غضون حياته بثلاث مراحل على وجه العموم :
الاولى مرحلة استهلاك وهي زمن طفولته وصباه وتنشئته وتعليمه يكون فيه مستهلكا ، والثانية مرحلة استهلاك وانتاج معا وهي زمن شبابه وكهولته يكون فيه مستهلكا ومنتجا معا ، والثالثة مرحلة استهلاك وانتاج ضئيل أو هي مرحلة استهلاك صرف ، وهي زمن الشيخوخة والهزم يسمي الإنسان فيه مستهلكا . ومن هذا التقسيم الاجمالي يبدو ان المرحلة المنتجة حقا في حياة المرء هي المرحلة الثانية ، فكلمات وانفسح مداها أمام المرء استطاع أن يعمل وينتج ووفى المجتمع دينه عنده وهو ما اسلفه عليه من نفقات ثم سرعان ما يفيض عمله وانتاجه عن ذلك فيعودان بالخير العميم على المجتمع ، ولكن هذه المراحل متاخذة مترابطة . فالمرحلة الثانية التي يزيد الانتاج فيها على الاستهلاك انما يعد لها ويهيئها بالترية الحسنة والتنشئة المناسبة وتوفير الصحة في الجسم وفي النفس وبالتثقيف والاختصاص المرحلة الاولى ، إذ كان انتاج المرء يزداد ويوجد كلما كان صحيح الجسم ، قوي البنية ، سليم الفكر ، موفور المواهب ، جيد الثقافة والاختصاص . ثم ان المرحلة الثالثة يمكن للمجتمع أن يرجىء حدودها وينشط الانتاج فيها بعض الشيء إذا وفر لبنائه الصحة والسلامة وصانها عليهم ودرأ عنهم

عوادي المرض وآثار الجهود المضنية ، ما استطاع الى ذلك سبيلا .
لنتأمل بعد هذه المقدمة أحوال بعض المجتمعات . إن المجتمع الهندي
بالنظر إلى الجدول السالف يتظر من ابنائه الذين هم في سن العشرين
عملاً متوسطاً تستغرق مدته سبع سنوات فقط . وتترقب مصر من
ابنائها في تلك السن عملاً تناهز مدته إحدى عشرة سنة ليس غير . لا
يكاد الانسان في الهند أو في مصر يوفي ما لجمعه عليه من دين انفق
عليه في طفولته وصباه حتى يواثبه الردى وتخرمه المنون ، على حين أن
فرنسا تتوقع من ابنائها الذين هم في العشرين عملاً تبلغ مدته خمساً
وثلاثين سنة والولايات المتحدة أربعين سنة ونصف سنة وهولندا خمساً
وأربعين سنة ، على أن العمل والانتاج في هذه البلاد أخصب وأغزر
وأكثف منهما في البلاد المتأخرة ، وللشيخ المعمر فيها وهو يغادر العمل
والانتاج مطمئن النفس ، آمن السرب ، هادئ الخاطر ، ان يقتضي مجتمعه
بما اسلف فيه في السنين الغابرة توفير شيخوخة طبيعية له يستريح في
ظلالها الفاترة من لعب الحياة ومغالبة أمواجها وانوائها قبل ان يصل
زورقه إلى نهاية المطاف ويبلغ ساحل الابد .

هنا في بحث الاجل المتوسط تلتقي دراسة عدد السكان بدراسة
تحسين السكان ويتأخذ السكم والكيف ويتضافران ويتداخلان . نحن
نتذكر التغيرات الكمية الضئيلة التي اشار اليها هيفل وماركس والتي
ينضاف بعضها إلى بعض فتقلب إلى تغيرات كيفية مفاجئة . وتلك التغيرات

الكمية هي ههنا عدد السنين في الآجال المتوسطة فهي لا تلبث إذا تهيات وتجمعت أن تومض بأنوار التقدم الانساني وتتألق بسنا الحضارة .

للأجل المتوسط إذن قيمة اقتصادية في الأصل ذات شأن ، وهي تعظم إذا طال وتضوّل حتى تغيب أو تصبح سلبية إذا قصر . ومدته رهينة بنسب الوفيات عند الاطفال خاصة وعند بقية فئات الاعمار عامة وبالأامراض والطوارئ والكوارث النازلة بالأفراد .

ولقد حسب العلماء مقدار الخسارة الحاصلة في المجتمع من تلك الحوادث وحسابهم يتناول الحياة الاقتصادية الصرف . وإذا جلونا جانباً منها استطعنا أن نتلمح ولو بالخيال مدى علاقتها ببقية النواحي الاجتماعية :

منذ أكثر من قرن أشاد الإحصائي البلجيكي المشهور كيتله Quételet بقيمة الانسان الاقتصادية فقدر سنة ١٨٢٨ الخسارة المادية الحاصلة من وفيات الاطفال دون الثالثة عشرة ووجدوها تعادل في الاراضي المنخفضة ، وكانت تشمل بلجيكا إذ ذاك ، مبلغ ثلثي موازنة الدولة ^(١) .

(١) طالعنا في بحث الوفيات تأثير العوامل الاقتصادية فيها ولا يخفى اننا هنا في بحث الاجل المتوسط الذي يلخص نسب الوفيات في مختلف فئات الاعمار تسكام على تأثير الوفيات نفسها في الاقتصاد .

ونهبج بعض الاقتصاديين منهجه منذ ذلك الحين . ومن احدث المباحث حساب الاقتصاديين دبلن Dublin ولوتكا Lotka فقد قوما الرجل والمرأة في الولايات المتحدة سنة ١٩٣٠ تقويمياً اقتصادياً وتعقبا قيمهما الاقتصادية سنأ بعد سن فكانت قيمة السكان كافة بتلك البلاد ترتفع في حسابهما إلى ١٥٠٠ مليار دولار على حين كان مجموع الخيرات العامة والخاصة في تقدير لجنة من الخبراء الرسميين سنة ١٩٢٢ يناهز ٣٢١ مليار دولار أي خمس القيمة الاقتصادية لرأس المال البشري تقريباً .

ولعل في إكثار الامثلة بعض الفائدة :

لقد حسب الحاسبون في امريكا أيضاً مقادير التلف التي تتع كل سنة في اقتصاديات الولايات المتحدة والتي ليس من الصعب تلافيها ، ومن الواضح أن لها أمثالا وأشباها في بقية بلاد العالم .

والحساب جار على مجموع الدخل الوطني وهو مجموع دخل المواطنين الامريكيين كافة ومجموع ارباحهم وقد بلغ ٨٣ ملياراً من الدولارات سنة ١٩٢٩ وهبط إلى ٣٩ ملياراً سنة ١٩٣٢ وارتفع الى ٧٥ ملياراً سنة ١٩٤٠ .

فوجدوا أن الأمراض تستهلك ١٠ مليارات ثلثها ينصرف في اثمان العلاج والمداواة والتمريض ، والثلاثان الباقيان يمثلان العمل البشري الذي كان يقوم به اولئك المرضى لو لبثوا اصحاء ولكنهم في الحاضر تعطلوا

عنه ، وربما تعطل عنه في المستقبل فريق منهم نهائياً إن كان المرض مزمناً
أو جر عاهة أو قضى على المريض .

ووجدوا ان طوارئ العمل وحوادث السير والحوادث المنزلية
تستنفد ثلاثة مليارات بما تستتبعه من خسائر مادية وتستتليه من عاهات
ووفيات وكل ذلك بصرف النظر عن الكوارث الطبيعية .

وان التلف الذي يسببه بعض الحيوانات القاضمة والحشرات يتقابل
مليار دولار على الاقل .

وان العش والتزييف في البضائع والسلع الغذائية والعقاقير الطبية
يعادل ضرره مليار دولار أيضاً .

وأن الحسارة الناشئة عن الاهمال والتقصير وسوء الادارة والاساليب
البالية وقلة الخبرة وضعف الاختصاص في الوظائف والمصالح العامة
والمشروعات الصناعية المختلفة واستغلال الاراضي والتدبير المنزلي تعادل
عدة مليارات على اقل تقدير . فيقارب مجموع الحسارة الحاصلة نحو عشرين
مليار دولار في مجموع الدخل الوطني السنوي المتوسط المأخوذ في فترة
١٩٢١ - ١٩٤٠ والبالغ ٦٥ مليار دولار .

ويبرز في خلاصة هذا الجدول أن ثلث موارد الرزق السنوية
ينصرف سدى وعبثاً في سبل شتى من السهل تلافيها . نعم ان المرء لا يستطيع
ان يتمتع على المرض ، ولا بد ان يحل به بعض الحوادث المؤسفة ، وعمله
لا يحقق الكمال دائماً ، ولكن الدراسات الاجتماعية أرت للناس إمكان

ثالثاً في نصف الأضرار الحاصلة من الإهمال والتقصير وسوء التصرف ، كما
أمكن في كثير من المشروعات الصناعية أن تُنقص طوارئ العمل بين
العمال ، وكما استطاع فريق من المفتشين الزراعيين أن يضاعفوا غلات
بعض المزارع حين تعهدوها واشرفوا عليها . والضرر الذي يحدثه مرض
السل في فرنسا حسب بعض الإحصاءات ضعف ما يحدثه في ألمانيا
وانكلترا وبلجيكا وثلاثة أضعاف ما يحدثه في الدانمرك وهولندا . ويقدر
بعض الأطباء الفرنسيين ضرر السل بفرنسا من الناحية الاقتصادية بمقدار
١٥ مليار فرنك (فرنك ما قبل الحرب العالمية الثانية) ، وقل مثل هذا في
أضرار الخمر والقمار والدعارة والجرائم وتصور أمثال أمثاله في الحروب .
يتبين لنا إذن أن الإنسان من الوجهة الاقتصادية وحدها رأس مال
عظيم وهو إذا تعهد تعهداً صالحاً ونشئ تنشئة صحيحة عاد التعهد بالخير
الجزيل على المجتمع وآبت التنشئة بالعائدة الجسيمة والفائدة الكبيرة .
ويتبين أيضاً أن المصلحة العامة هنا تلتقي بالمنفعة الشخصية بل تبدو
المصلحة العامة هي الأصل الذي تنشأ المنفعة الشخصية منه وتنفرع عنه ،
ويتضح كذلك أن الانعاش الاجتماعي والخدمة الاجتماعية ومصالح
الشؤون الاجتماعية والصحية والتعليم والاختصاص ليست ترفاً يحصل في
البلاد المتقدمة بل هي مع ما تستلزمه من نفقات من أئمن المشروعات التي
تدر بالخير على البلاد وهي لا تلبث أن تغطي نفقاتها التي انفقت من
أجلها تغطية وافرة .

وربما يلزم بعض الامثلة لبيان الربح العام الذي تعود به تلك المصالح العامة في هذا المجال .

في بلجيكا يرسل المنشردون الذين لا مأوى لهم ولا مورد إلى مؤسسة خاصة يرعاها مكتب للملاءمة الاجتماعية بروكسل Office Bruxellois de réadaptation فيعنى بايوائهم وبتربيتهم من جديد وبملاءمتهم للحياة الاجتماعية ثم يهيء لهم عملاً وهو يتبع في ذلك بنسبة ٢ الى ٣ وتخف بهذا الصنيع نفقات الدولة كل سنة بمقدار مليون فرنك مع أن المكتب كله لا يكلف أكثر من ٦٠٠٠٠٠ فرنك في السنة .

وكذلك الامر ببباريس ، كانت مصلحة الخدمة الاجتماعية في المشافي تعنى باللقضاء من الاولاد وباعادة المرضى الغرباء إلى أوطانهم فكانت توفر على خزينة الاسعاف العام تكاليف تقرب من اربعة ملايين فرنك مع ان موازنة تلك المصلحة كانت تبلغ ٥٢٦٠٠٠ فرنك (حساب سنة ١٩٢٦) . ثم ان الاعتناء بمشوهي الحرب قد أسفر عن نتائج باهرة فكان منه أن ثمانية من عشرة طيارين مفقورين اي مصابين بكسر في العمود الفقري استطاعوا أن يعودوا إلى اعمالهم وأن يزاووها دون أن يكونوا عالة على الناس أو كلاً على الدولة .

فالاعتناء من هذه الوجهة بالمرضى والمزمين والضعفاء والمعتوهين ليس واجباً انسانياً فحسب بل هو نفقات مثمرة أيضاً .

وإذا بحثنا حال سورية والبلاد العربية في ضوء هذه المعلومات برز

لنا فساد ما هي فيه وتمالكه من كل جانب ، وبدأت لنا الحاجة المبرمة إلى
الإصلاح الاجتماعي الذي يتناول السكان . فالأجل المتوسط في البلاد
العربية يمكن أن يقدر تقريباً بالأجل المتوسط المحسوب من أجل مصر
وحدها وهو ٣١ سنة ، ومعنى ذلك أن الناس في هذه البلاد بمجموعهم
لا يتاح لهم في مدة حياتهم المتوسطة الزمن الكافي للعمل والانتاج بل
سرعان ما تختصرهم المنون . أن المجتمع في هذه البلاد يسلف الأفراد ديناً
بما يقدمه لهم من نفقات في التربية والتنشئة ولكنه كما ينعمهم من تأدية
تلك النفقات ومن العمل والانتاج المدرارين حين يدفع بهم دراكا إلى
الموت ، إذ لا تزال الوفيات مرتفعة في البلدان العربية ولا سيما وفيات
الأطفال ، فلا عجب أن يصيب المجتمعات العربية وهن في جوانب الحياة
المختلفة إذا لم تعتمد هذه المجتمعات إلى توطيد دعائم الإصلاح الديموغرافي
فيها ، وتستبدل بمجموع شبابها الأنثاء الناحلين المستهلكين رجالاً أقوياء
عاملين منتجين .

ولا تغرنّ أحداً هذه الكثرة في مجموع السكان العرب عامة لو حشدوا
جميعاً إذ كانت كثرتهم هذه يقارنها ضمور في التعمير المتوسط عند كل
فرد وإرباء للاستهلاك عندهم على الانتاج ، وكأنهم بآعمارهم المتحققة
وأعمارهم الناقصة يقدفون إلى الردى بأثمن كنوزهم وأغلى ذخائرهم
وأقوى مكنائهم .

ولا يخفى أن الاستعمار الخارجي كان في بعض هذه البلاد ولا يزال

في البعض الآخر هو الداء العياء والآفة الدفين ، ولكن لا يخفى ايضاً أن
لسياسة الاستعمار الخارجي نتائج وخيمة داخلية ما تزال محسوسة ، واشباحاً
ما فتئت تروود خلال الربوع تتمثل بالاقطاعية والاساليب البالية والاستغلال
السيء والاهمال العاثر والتقاعس الغافل .

إنه لتروعننا الكارثة المفاجئة والمأساة الداهمة فتجزع النفوس وتهلع
القلوب في الزمن القصير العابر ، ولكننا إذا ألقينا ببصارنا على الواقع الذي
نعيش فيه ونحيا بين صوره ، وتفحصنا أحوال الأ ولاد المتشردين وأطفال
الفلاحين والعمال والفقراء الذين يولدون في البؤس والفاقة والمرض
والظلام فيتلقف أكثرهم الردى وينتاب بقيتهم المرض ادر كنا هول
الكوارث البطيئة التي تساورنا وعظم المآسي المروعة التي كدنا نالفت مثلها .
لقد أصبح من مبادئ علم الاجتماع الأولى أن كل مواطن ينبغي أن
يحصل على مستوى معيشة صحيح سليم ، وكل حرمان له من هذا المستوى
الصحيح السليم لابد أن يضعف قواه الطبيعية والفكرية وان ينقصها فيجر
بذلك خسارة على المجتمع مادية وفكرية معاً .

تجدد الاجيال

من السهل حساب الزيادة السنوية للسكان وذلك ان يطرح عدد الوفيات من عدد المواليد في غضون السنة . وتحصل نسبة الزيادة Taux d'accroissement اذا نسب مقدار الزيادة الى عدد السكان كافة او اذا طرحت نسبة الوفيات من نسبة المواليد . ومن المستحسن الانتباه الى كل من هذه المقادير والتفريق بينها وتبين دلالاتها . نوضح ذلك بالارقام . نفرض مجتمعا عدد نفوسه اربعون مليون نسمة سجل فيه سنة ب

مليون مولود

وثمانمائة الف وفاة

فتكون نسبة المواليد ٢٥ بالالف

ونسبة الوفيات ٢٠ بالالف

لنعتبر هذا المجتمع في سنة اخرى ج بلغ فيها عدد نفوسه ٤٥ مليونا

وسجل فيها

١٠٨٠٠٠٠ مولود

٨٦٠٠٠٠ وفاة

فتكون نسبة المواليد ٢٤ بالالف

ونسبة الوفيات ١٩٠١ بالالف

فترى ان السكان قد ازداد عددهم في خلال المدة التي انقضت بين السنتين ب ، ج (وذلك بحركتهم الطبيعية او بالهجرة) وان عدد المواليد ارتفع عامة وكذلك عدد الوفيات وان الفرق بين عدد المواليد وعدد الوفيات قد كبر ايضاً (٢٢٠٠٠٠٠ مقابل ٢٠٠٠٠٠٠) .

ونرى كذلك ان نسبة المواليد ونسبة الوفيات قد تناقصتا في السنة ج عنهما في السنة ب وان نسبة الزيادة السنوية قد تناقصت بعض الشيء (إذ أصبحت ٤٠٩ بعد أن كانت ٥ بالالف) رغم ارتفاع مقدار الزيادة . فهذه الأمثلة المضروبة توضح تفاوت الدلالات بين هذه المقادير الاحصائية وتوجب التفريق بينها اذا أريد اجتلاء الحركة الديموغرافية لمجتمع من المجتمعات ، لانه يجوز ان تكون نسبة المواليد في المجتمع آخذة بالتناقص على حين يستمر عدد نفوسه بالازدياد . ويكفيه في ذلك إذا أهملت الهجرة ان تربي مواليد على وفياته .

وقد ظن الباحثون حتى عهد قريب ان تأمل نسبة الزيادة السنوية كاف لتصوير حركة الشعب تصوراً صحيحاً ولمعرفة اتجاه هذه الحركة في المستقبل زيادة أو نقصاناً أو ثباتاً . بيد ان هذه النسبة الخام تبدو ايضاً مهمة الدلالة ضئيلة الشأن ، لا تتم الفائدة بها ، لأن الشعب في سياق كل سنة انما يتغير من ثلاث جهات :

أولاً — مجيء المواليد واعمارهم تقع بين الصفر والسنة الاولى .

ثانياً - وقوع الوفيات في مختلف الاعمار .

ثالثاً - هرم كل امرى بمقدار سنة .

ونسبة الزيادة السنوية تقتصر دلالتها على العنصرين الأول والثاني وتغفل العنصر الثالث .

وهي أيضاً تخلط بين وفيات الاطفال والبالغين والشيوخ . رغم اختلاف أهمية كل نوع من هذه الوفيات ^(١) . ولذلك كان لابد من الانتباه الى فئات الاعمار ، إذا ما اريد تبين اتجاه الحركة الديموغرافية الحقيقية عند شعب من الشعوب ، لضرب مثلاً يوضح ما نريده : كان بانكيترا سنة ١٩٤٣ نحو من خمسة ملايين امرأة (آنسة وسيدة) بين سن الخامسة عشرة و سن الثلاثين . وكان فيها أيضاً أربعة ملايين و ٧٠٠ الف بنت دون الخامسة عشرة .

فلو فرضنا ان هؤلاء البنات دون الخامسة عشرة بلغن جميعاً سن الزواج ولم يهلك أحد منهن كان من المحتم نقصان عدد المواليد في المستقبل بعدمضي ١٥ سنة . يتبين من هذا المثال إذن أن نسبة عدد المواليد الى مجموع السكان غير كافية . وقد جرى العلماء لتلافي ذلك على حساب عدد المواليد ونسبته الى عدد الاناث اللاتي هن في سن ١٥ - ٥٠ في المجتمع . فعندئذ تحصل

(١) حتى من الوجهة الديموغرافية مقبول بيت أبي تمام في رثاء ولدين صغيرين .

لأجل منها بالرياض ذو ابلا

ان الفجيعة بالرياض نواضرا

معنا نسبة الخصب العام Fécondité générale ويقيد أحياناً بالمؤنث (لأنه قد ينسب المواليد الى عدد الذكور الذين في سن ١٥ - ٦٠ فتحصل نسبة الخصب العام المذكور). وهي نسبة أوفر دلالة على حيوية الشعب من نسبة المواليد الخام. وربما اقتصر أحياناً على عدد الاناث اللاتي هن بين ١٥ - ٤٥ لقلة الخصب بين ٤٥ - ٥٠ فيضعف بذلك تأثير العمر .

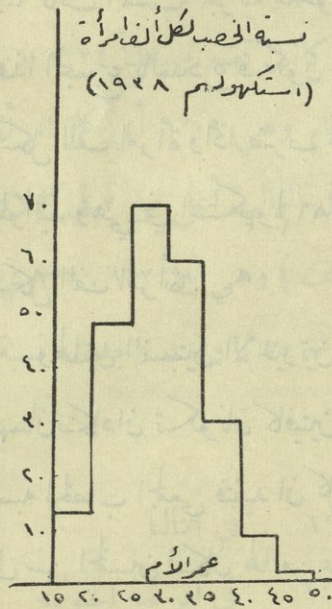
ويزداد التمحيص أحياناً فيتعقب الخصب عند النساء اللاتي بين (١٥ - ٥٠ سنة) بعد ان يوزعن بالنظر الى أعمارهن إلى فئات خماسية السنين فيكون معنا جدول بالخصب تابع للاعمار يتضمن عدد المواليد لدى فئات الامهات .

نذكر هنا للتمثيل جدول مدينة استكهولم (سنة ١٩٣٨) .

نسبة الخصب لكل ألف امرأة	عدد النساء	المواليد	عمر الأم
١٢٠٦	٢٠٧٧٧	٢٦١	١٩ - ١٥
٤٩٠٣	٢٩٣٨٦	١٤٤٩	٢٠ - ٢٤
٧٠٠١	٣٥٠٨٦	٢٤٦١	٢٥ - ٢٩
٦٠٠٣	٣٢٢٠٥	١٩٤٣	٣٠ - ٣٤
٣١٠٠	٢٨٦٠٧	٨٨٦	٣٥ - ٣٩
٧٠٦	٢٥٥١٦	١٩٤	٤٠ - ٤٤
٠٠٦	٢٥٥٢٢	١٥	٤٥ - ٤٩
٢٣١٠٥	١٩٧٠٩٩	٧٢٠٩	المجموع

ويزداد الخصب عامة بسرعة من سن ١٥ - ١٩ - ٢٤ ثم يعتدل

الازدياد من ٢٥ - ٢٩ حيث تقع النهاية العظمى له ثم يتناقص حتى سن ٤٥ ثم يقترب من الصفر ويمكن أن أن يمثل ذلك بخط بياني .



وكثيراً ما يستعاض عن تلك الجداول التي تتضمن نسب الخصب في مختلف فئات الاعمار بأن تجمع تلك النسب ويؤخذ المجموع (وإذا كانت النسب مأخوذة لكل خمس سنين كما في المثال السابق يضرب المجموع بالرقم ٥) والمجموع الحاصل دعاه كوكز نسكي بالخصب

الجمعي او المرع الجمعي Total fertility وقد رأى لندري ترجمتها الى الفرنسية Fécondité totale لأن لفظ Fertilité بالفرنسية يدل على خصب الارض إذا لم تزرع فان زرعت وأخصبت اطلق لفظ Fécondité وحساب الخصب الجمعي يؤدي الى حساب نسبة جديدة وذلك بأن يضرب الخصب الجمعي بنسبة المواليد الاناث الى مجموع المواليد وهي نسبة قريب من النصف كما هو معلوم والحاصل يدعى النسبة الخام لكوكز نسكي Taux brut de repro- أو نسبة التكاثر الخام Taux brut de Kuczynski

نرجع الى المثال السالف وهو استكهولم نأخذ مجموع النسب ٢٣١,٥ ولما كانت النسب الجزئية مأخوذة لكل خمس سنوات وجب أن نضرب هذا المجموع بالعدد ٥ فيكون الجداء ١١٥٧ وهو نسبة الحصب الجمعي لكل الف امرأة واذا ضرب هذا الرقم بنسبة المواليد الاناث الى مجموع المواليد وهي في استكهولم ٠,٤٨٦ حصل ٥٦٢ وهي قيمة التكاثر الخام لكل الف امرأة .

ولهاتين النسبتين الاخيرتين أي الحصب الجمعي ونسبة التكاثر دالتان مهمتان تكادان تكونان كافيتين للإشارة الى حيوية الشعب التناسلية . اما نسبة الحصب الجمعي فتفيد ان كل امرأة في سن الخامسة عشرة لو عاشت الى سن الخمسين لكان لها من عدد المواليد الذكور والاناث ماتفيده هذه النسبة . وأما نسبة التكاثر الخام فتفيد أن كل امرأة في سن الخامسة عشرة لو عاشت الى سن الخمسين لكان لها من المواليد الاناث فقط مقدار الرقم الذي تعطيه نسبة التكاثر الخام . ففي المثال السابق كل الف امرأة في استكهولم لو عشن الى سن الخمسين لولدن ١١٥٧ مولودا (ذكراً واثني) بمقتضى افادة نسبة الحصب الجمعي أولولدن ٥٦٢ بنتاً كما تفيد نسبة التكاثر الخام .

لنعتبر فرنسا سنة ١٩٣٠ — ١٩٣٢ ، كانت نسبة المواليد في ١٧,٦١ بالالف والحصب العام ٦٧ بالالف ولا يخفى أن هاتين النسبتين لا تكفيان وحدهما للدلالة على درجة التناسل في الشعب الفرنسي ولا تتحدثان الى

الخيال بما تتحدث به نسبة الخصب الجمعي وهي بفرنسا في تلك السنة ٢٠٢٤ لكل امرأة ومعناها أن كل امرأة بفرنسا كانت تضع وسطياً ٢٠٢٤ من الاولاد أو بما تتحدث به نسبة التكاثر الخام وهي ١٠٠٩ أي كل امرأة تضع وسطياً ١٠٠٩ من الاناث . وهي في الغالب أعلى من ٢ في البلاد ذات المولودية القوية (أكبر من ٣٠ بالالف) وهي بين ١٠٢ ، ٢٠٢ في البلاد ذات المولودية المتوسطة (بين ٢٠ — ٣٠) وقد وجدت نسبة التكاثر الخام سنة ١٩٣٩ كما يلي :

٢٠٧٣	في المكسيك	١٠٤٣	في ايطاليا
٢٠٥٢	في شيلي	١٠٥	في افريقية الجنوبية
١٠٢٦	في كندا	٢	في اليابان
١٠٢٩	في هولاندا		

ويفترض انها كانت في روسيا في مطلع الحرب العالمية الثانية حول ١٠٦ . وهي أدنى من ١٠٢ في البلاد ذات المولودية الضعيفة وتضعف النسبة جداً في بعض المدن الكبيرة وقد ذكرنا مثل استكهولم .

ونسبة التكاثر الخام قرينة صالحة لمعرفة مدى ما يرتقب من النسل من الوجهة الديموغرافية فهي في ذلك تشبه الاجل المتوسط او المدة المتوسطة للحياة في أهمية دلالتها .

ولنسبة التكاثر الخام أهمية كبيرة فوق ما ذكر وذلك انها تشير الى مدى تجديد الاجيال فاذا كانت هذه النسبة دون الواحد لسكل امرأة او بلغت الواحد لم يمكن للجيل اللاحق أن يسد فراغ الجيل السابق من حيث العدد مهما ضعفت نسبة الوفيات أي لم يستطع ان يعوضه تعويضاً تاماً .
وهذه النسبة تفرض عدم وقوع وفيات بين النساء حتى سن الخمسين وهو غير متحقق لذلك كانت اقرب الى افادة قانون التناسل النظري منها الى افادة الواقع وتقرب من هذا الواقع كلما قلت الوفيات بين النساء ، ولا سيما في الاعمار التي لا تتجاوز سن ٣٥ لان الخصب يقل بعد هذه السن .

ولما كانت نسبة التكاثر الخام تفرض عدم وقوع وفيات بين النساء حتى سن الخمسين كان هذا مغمزاً في هذه النسبة لان الوفيات لا بد حاصلة وتختلف نسبة الوفيات باختلاف المجتمعات ولذلك كان من المناسب ايضاً الانتباه الى الوفيات الواقعة في كل مرحلة من مراحل العمر بان يعمد الى جداول التعمير التي سلف ذكرها والى جداول الخصب في فئات الاعمار وتحسب النسبة الصافية . لناخذ مدينة استكهولم سنة (١٩٣٨) ونقرن بجدول الخصب السالف جدول التعمير محسوباً لسكل الف امرأة في مختلف فئات الاعمار او نسبة التعمير للمرأة الواحدة فيحصل الجدول الآتي :

عمر الام	نسبة الخصب (انظر الجدول السالف)	نسبة التعمير للام	النسبة الصافية
١٩-١٥ سنة	١٢٠٦	٠٠٩١٤	١١٠٥
٢٤-٢٠	٤٩٠٣	٠٠٨٩٩	٤٤٠٣
٢٩-٢٥	٧٠٠١	٠٠٨٨٤	٦٢
٣٤-٣٠	٦٠٠٣	٠٠٨٦٨	٥٢٠٣
٣٩-٣٥	٣١	٠٠٨٥٢	٢٦٠٤
٤٤-٤٠	٧٠٦	٠٠٨٣٤	٦٠٤
٤٩-٤٥	٠٠٦	٠٠٨١٣	٠٠٥
المجموع والمتوسط	٢٣١٠٥	٠٠٨٧٩	٢٠٣٠٤

يؤخذ المجموع ٢٠٣٠٤ ويضرب بالرقم (٥) وهو عدد السنين لكل فئة من فئات الاعمار ويدعى الحاصل نسبة الخصب الصافية ثم يضرب بنسبة المواليد الاناث وهي ٠٠٤٨٦ فيحصل في النهاية ٤٩٤ وهو ما يدعى بنسبة التكاثر الصافية لكوكنسكي .

ومعناه ان كل الف بنت في استكهولم اذا خضعن لقوانين الخصب والوفيات (المتعلقة بالاناث والجارية في تلك المدة من الزمن) لدى مختلف اعمارهن من سن الخامسة عشرة حتى الخمسين يولد هن في خلال حياتهن هذه ٤٩٤ بنتا اي ان الجيل الثاني في مدينة استكهولم لا يكاد يملا من الوجهة الديموغرافية نصف الفراغ الذي يتركه الجيل الاول ، اي يكاد يعوض نصفه فقط .

وحساب نسبة التكاثر الصافية يساعدنا على توقع المستقبل اذا

فرضت قوانين الحُصَب والوفيات ثابتة . فاذا كانت تساوي الواحد كان كل جيل يعوض الجيل السابق تماما ، وكان الشعب في توازن ديموغرافي^(١) . هذا برغم الازدياد او التناقص الظاهر الذي قد يبدو من تفاضل المواليد والوفيات والذي هو عارض ولا عبرة له . واذا كانت نسبة التكاثر الصافية فوق الواحد كان الشعب في تزايد صميم . وهي بحكم الوفيات تبقى اقل من نسبة التكاثر الخام وقد تقترب منها جدا دون ان تبلغها . ولو ان نسبة التكاثر الخام امكن لها ان تبلغ ٣ لا يمكن لنسبة التكاثر الصافية ان تبلغ ٢,٧ اذا فرضنا نسبة التعمير ٠,٩ (نسبة جيدة) ولو تهيات هذه النسبة لشعب من الشعوب لتضاعف بمقدار ٢٥٠ كل خمس وعشرين سنة ولا يصبح عدده بعد قرن ٣٩ ضعف ما كان ، وبعد قرن ونصف ٢٤٤ ضعف ما كان . فلو كان مليون نسمة لا يصبح ٢٤٤ مليوناً من السكان .

بيد ان قلة الوفيات مقرونة غالباً بقلّة المواليد لذلك لم يشاهد مثل هذه النسبة الضخمة في بلد من البلدان التي انشأ فيها الحساب بل لم تلف نسبة تتجاوز ٢ حتى الان .

(١) اذا كانت النسبة تساوي ١ فمعناها ان كل امرأة مع خضوعها لنسبة الوفيات تلد بنتاً ، ومعنى ذلك ان كل أسرة تولد لها بنت واحدة أي كل أسرة يولد لها وسطياً أكثر من ولدين باعتبار نسبة المواليد الذكور أكثر بقليل من نسبة المواليد الاناث . فاذا راعينا الوفيات بين الاطفال أمكن ان نقول ان الشعب ثابت العدد اذا كان للأسرة فيه وسطياً ثلاثة أولاد .

وعلى العكس قد تنخفض نسبة التكاثر الصافية عن الواحد فعندئذ لا تستطيع الاجيال ان يعوض بعضها بعضا . وقد يبدو ازدياد ظاهر في الشعب ناشئ عن ارباء المواليد على الوفيات ولكن التناقص لا بد ان يطرأ بعد امد فهو محتوم . ولعل اضعف ما تكون تلك النسبة في المدن الكبيرة . وقد سجل في مدينة فينا Vienne اضعف نسبة وهي ٠.٢٥ اي ان اربعة نساء يتجن طول حياتهن بنتا واحدة وربما انخفضت هذه النسبة عن هذا الحد في بعض الطبقات . ومثل هذه النسبة مؤذنة بزوال السكان وفنائهم اذا استمرت على هذا المنوال ولم يؤثر مؤثر آخر ، لان الف شخص من السكان اذا كانت عندهم النسبة ٠.٢٥ الموجودة في فينا يهبط عددهم بعد ٢٥ سنة الى ٢٥٠ وبعد ٥٠ سنة الى ٦٢ وبعد قرن الى ٤ اشخاص .

ويلاحظ ان التسارع في الهبوط (نسبة ٠.٢٥) أقوى منه في الصعود (لم يعثر على نسبة اعلى من ٢) اذا قيسا ببات السكان واستقرارهم الحاصل حين تبلغ النسبة ١ .

لتأمل الان نسب التكاثر الصافية المحسوبة من أجل بعض البلدان — (١٩٣٩)

٠.٧٨	سويسرا	٠.٨٦	بلجيكا
٠.٨١	بريطانيا العظمى	٠.٨٦	النرويج
٠.٨١	السويد	٠.٩١	فرنسا

١,٠٧	بولونيا (١٩٣٨)	٠,٩٢	الدانمرك
١,٠٩	كندا		تشيكوسلوفاكيا
١,١	روسيا (بالتخمين)	٠,٩٤ (٣٢-١٩٢٩)	
١,١٤	ايرلندا	٠,٩٧	فنلندا
١,١٥	ايطاليا	٠,٩٨	بلغاريا
١,١٧	هولندا	٠,٩٩	استراليا
١,٢١	البورتغال	٠,٩٩	الولايات المتحدة
١,٢٢ (٣١-١٩٣٠)	اسبانيا	٠,٩٩	هنغاريا
١,٣٠	افريقية الجنوبية	١	النمسا
١,٤٠	اليابان	١,٠٧	المانيا
١,٧٣	المكسيك		زيلندا الجديدة
		١,٠٧ (البعض)	

فالبلاد التي تتخفّض نسبة التكاثر الصافية فيها عن الواحد صائرة الى التناقص حتماً ، والبلاد التي تبلغ تلك النسبة فيها الواحد تكون في توازن ديموغرافي صميم ، والبلاد التي تتجاوز فيها تلك النسبة الواحد سوف تربل وتزيد هذا اذا لم تطرأ عوامل جديدة مؤثرة تبدل تلك الصيغة .

ان نسبة التكاثر الصافية تفيد في الحقيقة نسبة الجيل اللاحق الى الجيل الذي هو قبله فوراً ، لذلك تدعى احيانا بنسبة التعويض Taux de compensation وهكذا تستبين مكانة هذه

الصيغة لأنها تشير الى حركة الشعب الصميمة ، وهي لم تحسب من اجل سورية ولا من اجل البلاد العربية الاخرى ولكننا نستطيع ان نقوم ببعض التوقعات الممكنة التي تشير الى مكان القوة والخطر في المستقبل فمن المعلوم ان نسبة المواليد في هذه البلاد مرتفعة وهذا يرفع نسبة التكاثر الحام ويقربها من العدد ٣ ، بيد ان نسبة الوفيات كبيرة ايضاً وهي تخفض خفصاً شديداً نسبة التكاثر الصافية فلو فرضنا انه امكن لسورية ان تخفض نسبة الوفيات عندها (وان تمنع الهجرة منها) لاستطاعت ان ترفع نسبة التكاثر الصافية فيها وان تقربها من ٢,٧ وهذه النسبة يمكن لسكان سورية وحدهم وهم اليوم زهاء ثلاثة ملايين ان يبلغوا بعد قرن نحو $39 \times 3 = 117$ مليوناً أي نحو مائة مليون على اقل تقدير وهي قوة لا يستهان بها وبالعكس ان بقيت الوفيات كما هي في البلاد العربية واستطاع الصيونيون ان يرفعوا نسبة مواليدهم - وهي الآن متوسطة - الى حد نسبة المواليد عند العرب وحافظوا على انخفاض نسبة وفياتهم لا يمكن ان يبلغوا بعد قرن نحو ٣٩ مليوناً باعتبارهم الان مليون نسمة (١) . ومعنى هذا امتلاء سورية والعراق ولبنان باليهود

(١) اليهود الآن في فلسطين حول المليون ونصف المليون وباب الهجرة الان عندهم مفتوح على مصراعيه . والحساب الذي اجريناه نظري محض ، لان عدد السكان مرتبط بعد كل تحليل باتساع رقعة الارض والازدياد اذا حصل في شعب وتسرع اول الامر فلا بد أن يطو بعد امد كما مر في السابق . ومع ذلك فان هذا الحساب يشير الى المدى الذي قد ينتهي اليه ذلك الخطر الكبير .

والقضاء على العرب فيها . قد يقال ان عدد السكان وحده غير كاف لكن
ازديادهم مع انفساح الاجل المتوسط عامل من عوامل التقدم في مختلف
الوجوه كما المعنا بذلك في مطلع هذه البحوث .
فلتنبه المسؤولين وليتشوفوا بالملح ابصارهم نحو الاجيال المقبلة
وليعرفوا كيف يمهّدون لها الحياة ويدعمون بنينها فهي اقوى الاسلحة
لكيد اعدائهم وليعملوا بعد ان يعلموا وقبل فوات الوقت . والعقبى
للعالمين العاملين .



الهجرة

قد يزداد الشعب اذا فتح ابواب بلاده للمهاجرين اليه الغرباء فعاشوا وانصهروا فيه . فالهجرة الى داخل البلاد تشبه زيادة الموالي ، وقد ينقص الشعب اذا انتابت الهجرة ابنائه فعادروه ضيقاً به ، وطلباً لجو ديموغرافي جديد . وهؤلاء ان قطعوا علائقهم بمجتمعهم الأصلي ولم يؤوبوا اليه غدوا كأنهم اموات بالنسبة اليه تقريباً ، مهما حفظوا ذكره ونزعوا بعواطفهم اليه ، ولا بد ان ينسى ابناءؤهم واحفادهم الأصل الذي تحدروا منه او يغفلوه لان اواصر جديدة مشتبكة لا تلبث ان تربطهم بالوطن الجديد . ومن هنا نتبين مكانة الهجرة بوجه عام وتأثيرها في المجال الديموغرافي وهذا يستدعي بحثها بشيء من التفصيل من الوجهة الاجتماعية .

الهجرة بالمعنى العام هي الانتقال من أرض الى اخرى ، وهي ليست خاصة بالبشر فان بعض انواع الحيوان تهاجر مع الفصول من اقليم الى اقليم بغية الدفء والغذاء ، وقد انتقل بعض الحيوانات الدابنة مع الانسان من صقع الى صقع ، حتى النبات الصالح لتغذية الانسان انتقل معه حيث حل واقام . لقد حمل العالم القديم الى العالم الجديد زراعة القمح وشمندر السكر وتربية الخيل في جملة ما حمله اليه وتلقى منه زراعة البطاطا والذرة والتبغ وتربية بعض انواع البقر .

وفي العصر الحاضر تناولت الهجرة حتى الجماد وذلك كنقل رؤوس الأموال من بلاد الى اخرى غير التي كنزت فيها اطمئناناً عليها ومحاذرة او ارباء لها واستدراكاً او زيادة استغلال .

غير ان هجرة البشر اهم انواع الهجرة شأناً على الاطلاق واشدها تعقيداً واكثرها في مختلف الشؤون تأثيراً .

وتنقل الانسان على الأرض قديم قدم الانسانية ، كمشت الشعوب فوق الشعوب ، واختاط الغالب بالمغلوب ، وأسلم الغاصب البلاد لغاصب جديد ، وبات المطارد وهو الطريد ! ولم تكد حركة الناس واضطرابهم فوق الأرض يهدآن حلاً وترحالاً في حقبة من الحقب .

ليست الهجرة إذن حدثاً جديداً ، ولكن بحثمان الوجهة المورفولوجية واجتلاء آثارها في صيغ الشعوب أمر جديد .

ولا بد من تحديد لفظ الهجرة حين نستعمله في المباحث المورفولوجية إذ ليس كل انتقال هجرة . ليس السياح ولا البدو ولا القائمون برحلات استكشافية ولا الطلاب الموفدون للدراسة أو أشباههم بمهاجرين مع أنهم خرجوا من ارض إلى أخرى إنما يتصف المهاجر بأوصاف لا يتصف بها غيره من النازحين وهي أنه قد أجمع أمره على مغادرة وطنه دون نية الرجوع إما ابداً وإما الى أمد غير محدود ، وهو في الغالب يعيش في البلد الجديد من عمله او حرفته لا من راس مال يعتمد عليه ولا من أموال يتلقاها من الخارج .

وتكون الهجرة بهذا الاعتبار خارجية إذا قذفت بالمهاجرين من مجتمع إلى آخر أو من دولة إلى أخرى ، وداخلية إذا حصلت ضمن المجتمع الواحد من مكان إلى آخر كهجرة الفلاحين إلى المدن واستقرارهم فيها وكهجرة العمال إلى مراكز أعمالهم .

والهجرة غير الاستعمار مع أنهما قد يترافقان ويتداخلان ، إذ يكفي الاستعمار ببعض الموظفين وبعض الجنود لإدارة البلاد ولا استغلال خيراتها وهم يُبدلون في الحين بعد الحين على أنه قد ترافقه هجرة إذا كان الشعب المستعمر آخذاً بالازدياد مكتظاً بالسكان .

كما أن الهجرة غير الجلاء وإن تشابهها في النزوح إلى بلد جديد والاقامة فيه والكدح للكسب . ذلك أن الجلاء نتيجة كارثة طبيعية أو سياسية تؤدي إليه فهو لا رأي للشعب فيه ولا اختيار إذ يجلو كله أو من استطاع منه أمام عوادي تلك الكارثة ، كالزلازل الذي حدث في مقاطعة كالابريا Calabre بإيطاليا سنة ١٩٠٨ أهلك ٧٧٠٠٠ شخص وأجلى طائفة كبيرة من الناس من مساكنهم ، وكذلك استيلاء العدو على البلاد كثيراً ما استدعى خلال التاريخ جلاء أصحاب البلاد أو قسم منهم عنها . وبعض المعاهدات التي تبرم أثناء السلم تشبه الجلاء في النتائج كما حصل في اتفاقية لوزان ٣٠ كانون الثاني ١٩٢٣ بين تركيا واليونان لتسوية قضايا الأقليات ، فهرعت مئات الألوف من اليونان العائشين في تركيا راجعة إلى بلاد اليونان وكذلك الألوف من الترك قفلوا إلى بلادهم الأصلية .

ثم ان المرء يهاجر في الغالب التماساً للكسب وتحسيناً لحاله ولكن الجالي
انما يجلو نجاة بنفسه من الهلاك . وكذلك انما تهاجر طائفة ضئيلة
من الشعب ويبقى الشعب في مكانه سيد بلاده وعامرها، ولكن الشعب
كله او جلّه يجلو فيخلي مكانه للغاصب . على انه قد تؤدي هجرة قوم إلى
جلاء اصحاب البلاد اذا اكتست تلك الهجرة شكل الغزو السياسي .

الهجرة بمعناها المورفولوجي الذي يناه حادث جمعي ينتاب عدداً
من الناس . وقد بحثه من هذه الوجهة العالم الاجتماعي هلفا كس وقبلة
بالحملة العسكرية فأوضح وجوه الشبه بينهما كما اوضح الفرق . وهو في
مقابلته هذه يثبته إلى التصورات المشتركة والنزوات النفسية التي تخامر
المهاجرين والتي تهم الباحث الاجتماعي ، وكأنما تذهب أفكاره في بحثه
إلى وصف نوع من الهجرة شهد آثاره وهو تلك الهجرة التي حمت الالوف
من الاوربيين وغيرهم إلى العالم الجديد في نهاية القرن التاسع عشر
وأول القرن العشرين . ونحاول هنا أن نقبس خلاصة مقابله .

المهاجر يشبه الجندي فهو ينتمي إلى جماعته المهاجرين كما ينتمي الجندي
إلى جماعته الجنود . وكأن كلا منهما تتبدل طبيعته الاجتماعية بانتسابه
إلى جماعته ودخوله في نطاقهم ومشاركته لهم في التصورات
والعواطف والذكريات .

ثم ان هذه التصورات والعواطف والذكريات تساور المهاجر كما تساور
الجندي كلما خلا احدهما إلى نفسه فتصور بلاده التي فصل عنها وتذكر

علائقه الاجتماعية التي ابتعد عنها وشعر بعاطفة مشتبكة تلقاء ذلك جميعاً
ممزوجة بالرضا والاسف معاً. بيد ان تلك التصورات والذكريات والعواطف
لا تلبث ان تغيم وتحتجب بل تغيب متى اجتمع الجند واحتشد المهاجرون
فلا تعاود الا بعد حين .

ويشترك المهاجرون والجنود أيضاً في تصورهم البلدان التي اجتازوها
ومروا بها والبحار التي عبروها والسبل التي سلكوها، وتتوزعهم حالات
نفسية متفاوتة تتركها في نفوسهم تلك الاجواء التي طالعتمهم أو طافوا بها .
وتختلف هذه الحالات النفسية شدة ووضوحاً ونوعاً باختلاف الاشخاص
وتباين الثقافة ، على ان الشيء البارز لديهم هو ما اشتركوا جميعاً في التكلم
عليه والاعراب عنه كعالم الاقطار والمسافات المقطوعة والاقتراب من
الميناء التي سوف يرسون فيها .

ويشتركون أيضاً في تصور الجهة التي يؤمونها والبلاد التي يقصدونها
وتصورهم هذا مبهم غامض في الغالب إذ لا يستند إلى تجربة سابقة ،
ولكنه شد ما يلزمهم لأن الجهة الميمنة والبلاد المقصودة إنما هي سبب
السفر وداعية الترحال فهي تكاد تبقى ماثلة في افكارهم جميعاً مدة
الرحلة ، وهي تعرض احياناً على خيالهم صوراً موهومة وآمالاً مجنحة .

ويشعر السفر جنوداً كانوا أم مهاجرين عند وصولهم بالبيئة الجديدة
التي اخذت تحف بهم وبالجو الجديد الغريب الذي بدأ يستحوذ عليهم
فيزيد هذا الشعور في تقاربهم وتآزرهم وتآصرهم .

ولكن تبايناً يقع بجانب هذه المشابهة وأول ما يلوح منه أن المهاجرين
يفصلون بهجرتهم عن قومهم ورهطهم وينفكون عنهم ثم يبقون مدة
غرباء عن البلاد التي وفدوا إليها ، غرباء عن هذه الحياة الاجتماعية وهذه
المدنية الجديدتين اللتين دخلوا في غمارهما ، وينتهي بهم الأمر بعد لأي إلى
أن يتلاءموا معها وينصهروا فيها . وهكذا تنقطع علائقهم شيئاً فشيئاً
ببلادهم منذ أن يستقل تيار الهجرة بهم ، وخاصة عندما يختلطون بالمهاجرين
الآخرين المتحدرين من قوميات أخرى ، وإن كان حب الوطن والحنين
إليه ولغتهم الأصلية وبقايا عادات قديمة لا يزال كل ذلك يجمع بينهم في غمار
تيار الهجرة العام .

أما الجيش المعبأ للحرب أو للاغارة فهو على خلاف ذلك ، إنه امتداد
للأمة التي عبأته (إلا إذا كان الجند قرصاناً أو مرتزقة متعيشين) ، يفصل
عنها إلى أجل وهو لا يفتأ يرجو الأياب ، وتشتد في الجيش الروح القومية
ولا تكاد تنطفئ . وكذلك قوافل الحجاج تسافر لتعود . وقد تنزح
بعض الجاليات لتستعمر منطقة من المناطق فتستغلها وتستثمرها ويبقى فيها
وبين الوطن الأصلي أو أواصر كثيرة متنوعة . وعلى خلاف الجيش المتأجج
بالروح القومية نجد المهاجرين يصلون إلى الأرض الأجنبية مع شيء
من الاستخذاء وكأنهم تجردوا من جملة القوانين التي كانوا يخضعون لها
فأصبحوا مادة بلا شكل قابلة للدخول في قوالب اجتماعية جديدة .

ثم ان الجيش المعبأ ، والركب الحاج ، والجاليات التي تنظمها بعض الحكومات ، لكل منهم هدف واضح وغاية معينة وخطة مرسومة تحمّلهم على التعاون والاتحاد لبلوغها . وما يساورهم من ذكريات البلاد الأصلية وصور السبل المسلوكة وأخيلة الأمكنة المقصودة كل ذلك ثانوي وملحق بالنسبة إلى الهدف الجمعي المنشود وإلى الغاية الأساسية الأولى التي ازمنت الجماعة لتحقيقها .

أما في الهجرة فلا نجد عزماً جماعياً ولا ارادة بارزة معينة ، وقصارى رغبات المهاجرين أن يتقلوا من أرض إلى أرض ، ذلك ما تشترك فيه أفكارهم وهو اجسهم ، وكل امرئ منهم يتلمح في خياله من وراء ذلك أغراضه الخاصة ومطامحه الفردية ، وهو قد انفك عن قومه الاصيلين ولم يندمج الاندماج كله في اصحابه الجدد وربما لا تجمعهم بهؤلاء سوى جامعة الهجرة ورققة الطريق فاذا خالطهم وامتزج بهم وساجرهم فكما يترافق الركب في القافلة ويتعاشر السفر في القطار أو الباخرة ، ذلك لأجل محدود ، وأمد موقوف ، ثم يفرط العقد حين تطوى المسافة وتنهي الشقة ويبلغ القصد ، على أن هذه الحياة المشتركة القصيرة العابرة في اثناء الرحلة قد تقوى مظاهرها أحياناً وتشدد لأنها الملجأ الاجتماعي الوحيد يلجأ اليه المسافرين ويستندون بظله ، إذ قد تركوا أوطانهم وخلانهم وبعثوا عن اسرهم وأقربائهم فأعوزتهم أواصر الأوطان

والخلاق ، ووشائج الاسر والاقرباء ، وكأثما يشعرون أحياناً بهذا العوز في قرارات نفوسهم فيسمعون للتعويض عنه .

وينبغي ان لا يستخلص من ذلك أن تيارات الهجرة من نوع التشكلات الجمعية الطارئة كاحتشاد الجماهير أو كحركات المرور في المدن الكبيرة ، فإن تيارات الهجرة موجودة قبل أن يدخل فيها الافراد ويندفعون فيها ، باقية بعد خروجهم منها ، وهي قد تظهر في أشكال مؤسسات منظمة دائمة تشمل على مكاتب للسفر ، ومكاتب للوصول ، وشركات للنقل ، واتفاقيات بين الدول أحياناً وهلم جرا ، فهي إذن تستجيب لميول جمعية ، وحاجات مشتركة ، تتجاوز الأفراد المهاجرين ويتضح ذلك عند النظر إلى مختلف البلاد ومواقفها تجاه تيارات الهجرة . نجد مثلاً بلاداً غاصة بالسكان تحدد الهجرة إليها أو تسمح لفريق من أبنائها بالهجرة منها وبلاداً أخرى تعوزها اليد العاملة لاستغلال الأراضي واستثمار الموارد الطبيعية فتشجع الهجرة إليها ، وبلاداً ليست لها سياسة معينة حول تيارات الهجرة ، إنما تتوزع سكانها دوافع مختلطة . ويتحصل مما سلف أن المهاجرين جميعاً تؤثر فيهم قوى دفع وقوى جذب من نوع اجتماعي وبهذه القوى تتبادل الشعوب جزءاً من مادتها ، ويعين هذا التبادل وجهة تلك التيارات وشدها .

تحدث الهجرة غالباً في سلام واطمئنان وتتضمن اتفاقاً بين البلاد التي يجري تيارها بينها أو تفترض الرضا والقبول بينها على الأقل إن لم يوجد

الاتفاق الرسمي . وعلى خلافها تقع الحملات العسكرية .
والذي يجعل الهجرة ممكنة وجود جزء من السكان يكاد يكون
منفكاً عن الكيان الاجتماعي للبؤس أو البطالة أو لضعف الروابط الثقافية
أو القومية أو غير ذلك ، إلا أن هذا وحده لا يكفي لركوب متن
الهجرة ما لم تحصل تلك القوى الجمعية المشتركة التي تتجاوز الأفراد
ولهذا نجد الهجرة تحصل دفعات كبيرة متوالية أو أمواجاً متدفقة مترادفة
تصعب مقاومتها وقد نشأت الهجرة إلى أمريكا على هذه الصورة فبدأت
الدفعة الانغلو سكسونية ثم الألمانية ثم الitalية ثم تلتها دفعات قوية أخرى
صدرت عن روسيا وبولونيا وأوروبا الشرقية وحوض البحر الأبيض
المتوسط ، وهنا تبدو الصفة الاجتماعية ^(١) للهجرة في هذه الدفعات التي
تتناول كتلاً كبيرة من البشر . ولو كانت الهجرة مجرد تصرف تتصرفه
الأفراد يضاف بعضه إلى بعض وكان هؤلاء الأفراد لا يخضعون لتلك
القوى الاجتماعية لا تنتروا على السواء في جميع الجهات كما يتفق لهم ، أو
للبشوا في أمكنتهم ، إذ أن بلادهم على وجه العموم وفي الحال الطبيعية
ممسكة بهم ، كما أن البلاد الأجنبية دافعة لهم ومباعدة إياهم فهم لا

(١) اجتماعية لأنها موجودة وجوداً خارجاً عن الأفراد ولأنها ذات قوة مؤثرة
ضاغطة . ولا يخفى أن هذين الوصفين هما اللذان يميز دركهم بهما الأمور الاجتماعية ،
وعلى أثره يجري هلفاكس الذي نكاد ننتهي من تلخيص مقابلته الهجرة بالحلمة العسكرية .

يخرجون عن هذا التأثير إلا اذا حصلت تيارات بعكس ذلك الاتجاه فحملتهم فيها وأوصلتهم إلى نهاية مداها .

ولا شك ان للعامل الاقتصادي تأثيراً في ابتعاث تيار الهجرة وتوجيهه وقد ألح الفريد سوفي على مكانة هذا العامل في كتابه « الثروة والسكان Richesse et population » (١٩٤٣) . فاختلاف البلدين في مستوى المعيشة وفي أجر العامل وسهولة العمل وسعر الأرض المستثمرة ومقدار الكسب الموفور كل ذلك يشبه حادثة السوائل الفيزيائية في الأواني المستطرقة إذا اختلف ارتفاعها فيها .

غير ان هذا العامل الاقتصادي ليس السبب الأوحد في خلق الهجرة ، بل ثمة تصورات ونزعات مشتركة جمعية قوية الاثر تنضاف اليه وتزيد في تأثيره . ولم يكن أولئك المهاجرون ليجوبوا عروض البلاد وأطواها ولجج البحار وأغوارها طلباً للكسب والتماساً للرزق وحده بل هم يبتغون أيضاً بيئة ديموغرافية جديدة ، ولذلك يلقون بأنفسهم في هذه التيارات البشرية التي تمس قارات مختلفة أو بلداناً متباينة ، فيلجئون في جو جديد ، ويعيشون في غمار عالم جديد .

وكذلك ليس الاكتظاظ بالسكان السبب الدائم للهجرة فربما وجدت بلاد قليلة السكان ومع ذلك ينالها تيار الهجرة ، نلقي مصداق ذلك في سورية . انما الهجرة تيار اجتماعي ينشأ من جملة عوامل تختلف باختلاف

الأزمة والأمكنة فيحمل طائفة من الناس من بلادهم ويلقي بهم في بلاد أخرى .

هذه صفات عامة للهجرة ، ومن المناسب هنا أن ندرس الهجرة دراسة موضوعية فنخص بالبحث الهجرة في سورية .

الهجرة في سورية

لا نكاد نجد في بلد من ضروب الهجرة المختلفة ما نجده في سورية الطبيعية ، ول بعضها آثار سيئة ، والسبب في سوء هذه الآثار عدم وجود سياسة ديموغرافية مرسومة . فسورية قد تخلصت منذ حين من أغلال الظلام البائد ، وبدأت تتقدم في حياتها الجديدة ولكن العقبات ما تزال تملأ أمامها الطريق .

نجد أول الأمر هجرة داخلية في ربوع البلاد ، يهاجر الفلاح إذا تعلم إلى المدينة فيعيش فيها نظراً للبون الكبير بين حياة المدن وحياة الريف ، لأن الريف السوري في الداخل ، على جماله ، مهمل للغاية ، ولا يكاد المرء يجد فيه أقل الشرائط الصحية والاجتماعية الملائمة . ولو أنه أخذ بالعناية والانعاش والتعهد ، وحسنت الأحوال الصحية والاجتماعية فيه لأمكن خلق تيارات معاكسة للاصطياف والاستجمام ، ولا بد عندئذ أن يوجد بين الناس من يغلب فيهم حب الطبيعة والميل إلى الهدوء والتأمل فيؤثرون المقام في الريف ولو بعض أشطر السنة .

ويهاجر بعض الفلاحين المعوزين إلى المدينة طلباً للعمل والرزق والكفاف ، وقد يتشرد بعض أطفال الفلاحين الفقراء الفقير ولاختلال الروابط في الأسر التي ينتمون إليها فيأتون المدينة . ولا يزال التشرد في بلاد الشرق إحدى الآفات الديموغرافية الكبيرة ، وتبعته لا تقع على الأفراد فحسب ، بل على المجتمع الذي لا يعالجه معالجة ناجعة ، وإذا تذكرنا بعض ما ورد في الفصل السابق الذي عقدناه عن الأجل المتوسط لاح متدار الحسارة التي يخسرها المجتمع من تشرد الصغار مقابل الربح الذي يجنيه لو تعهدهم ببعض النفقات فكبروا وكان منهم الرجل المنتج أو العامل أو الجندي القوي .

ويهاجر كثير من الفلاحين هجرة موسمية رجالاً ونساء إلى المناطق الزراعية في موسم الحصاد ليقوموا به تلقاء بعض الأجور الزهيدة ، فتتملى بهم أول الصيف اسواق بعض المدن وافدين إليها من القرى القريبة . كما ان في بادية الشام هجرة موسمية للبدو الرحل من أجل الأغنام . وفي لبنان الشمالي هجرة موسمية طريفة يترجح بها سكان قرية زغرتا بين هذه القرية ابان الشتاء للأعمال الزراعية وبين قرية اهدن في الجبل للكسب عندما يحل موسم الاصطياف . وقد نشأت أخيراً هجرة طفيفة إلى الجزيرة في سورية لاستغلال اراضيها فازداد سكان القرى فيها .

وبجانب الهجرة في داخل البلاد تقوم هجرة قديمة العهد الى خارجها مع قلة السكان في سورية وحاجتها الى الانتاج والعمل . وما ذكرناه من

عدم وجود سياسة ديموغرافية يجعل هذه البلاد تتداولها تيارات الهجرة العالمية ، كلما حصل تيار حمل معه فريقاً من السكان ، والذي يسهل هذا التداول الضيق وقلة الاستقرار الاجتماعي وسوء توزيع الثروة في البلاد. هملت الهجرة أول الأمر السوريين الى مصر فأقاموا في القاهرة والاسكندرية ، ثم بدأت الهجرة دفعات قوية إلى الولايات المتحدة وإلى كندا حول سنة ١٨٩٠ ، ولكن القوانين التي وضعها هذه البلاد في سبيل الهجرة خففت تيارها ^(١) . وقد جذبت المكسيك السوريين واللبنانيين إليها حتى بلغ فيها عدد المهاجرين منهم ١٥٠٠٠ نسمة سنة ١٩٢٧ ثم صدف المهاجرون عنها للاضطهادات الدينية التي نشبت فيها . ثم تحول القسم الأكبر من المهاجرين الى امريكا الجنوبية ولاسيما البرازيل والأرجنتين وأورغواي وبعضهم وقف في بوليفيا وفنزويلا .

ونجد السوريين في اغلب بقاع الأرض ، في باريس ومرسيليا ومانشستر وسيدني ومايل ويوكوهاما . وتكون الهجرة الى الشرق الأقصى بطريق غير مباشرة ، اذ يسافر السوري بدلاً الى الولايات المتحدة

(١) كقانون سنة ١٩٢١ جعل عدد المهاجرين ٣/ من عدد الاجانب التابعين لجنسية معينة والمقيمين بالولايات المتحدة حسب تعداد ١٩١٠ ، وكقانون ١٩٢٤ جعلهم ٢/ فقط من عدد الاجانب التابعين لجنسية معينة والقاطنين في الولايات المتحدة حسب تعداد ١٨٩٠ . وهناك تحديدات سنة ١٩٢٧ وشروط اخرى ينبغي ان تتوافر في المهاجرين المسموح لهم بالهجرة .

وليجمع بعض الثروة ويعبر المحيط الهادي . وتحصل الهجرة الى تركيا والعراق وايران في بعض الظروف دون بعض وهي على العموم ضئيلة . ولا تزال الهجرة جارية نحو امريكا الجنوبية ونحو مصر . وذلك ان بعض الأسر كانت قد هاجرت اليهما وتوطنت فهي تدعو بعض افرادها المتخلفين أو بعض أقربائها الى اللحاق بها .

والخلاصة أن هجرة السوريين كانت قبل ١٨٩٠ الى مصر فقط ثم صار اغلب المهاجرين يتوجهون بعدئذ الى امريكا الشمالية ویرسون في ميناء نيويورك ثم صاروا بعد الحرب العالمية الأولى يؤمّون امريكا الجنوبية . ويصعب احصاء المهاجرين السوريين واللبنانيين في العالم ، ويزيد في صعوبة هذا الاحصاء أن فريقاً من المهاجرين تجنسوا بالجنسية الاجنبية . ويقدر عدد المهاجرين بليون نسمة تقريباً وتمثل نسب توزعهم في مختلف الأماكن بالجدول التالي :

امريكا الشمالية	٣٥ ٪
امريكا الجنوبية	٣٥ ٪
مصر	١٠ ٪
انحاء شتى	٢٠ ٪

ويؤثر المهاجر مكاناً على مكان في هجرته إذا كان له قريب أو صديق فيه والا تبع ذلك مجرى الصروف ، وللاخبار المروية عن مكان الهجرة وأحوال الآيين منه والقوانين الموضوعة حول ذلك تأثير كبير .

وقد توطن هؤلاء المهاجرون الأماكن التي هاجروا اليها ماعدا فريقاً
آثروا الاياب الى الاوطان منهم من أخفق في هجرته ولم تفتح أمامه
ابواب الرزق والعمل فانكفاً الى اهله ، ومنهم من جمع ثروة ضخمة
تكفيه وتكفي أسرته فرجع بها حامداً لجماعته .

ويبدو من ذلك أن للهجرة بعض المزايا وهي جلب بعض الثروات
المجمعة في البلاد الاجنبية ويضاف ان المهاجرين المقيمين لا ينسون اهلهم
فهم يمدونهم بالمال في الحين بعد الحين ، وتلوح هذه الهجرة الديموغرافية
مستتعة للهجرة مالية أضعف منها تجري بعكس اتجاهها . هذا زيادة على
الدعاية الجيدة التي يقوم بها المهاجرون لبلادهم الاصلية .

يبدو أن مساوىء الهجرة اكثر من مزاياها إذ انها تلحق بالبلاد
الاصلية نقصاً في القوى الديموغرافية والاقتصادية ، فالمهاجرون في الغالب
شباب او كهول أي هم في سن العمل والانتاج ، فاذا هاجروا اضعفت البلاد
فيهم رجالاً منتجين او مكلفين بالضرائب أو جنوداً إذا اقتضى الأمر ،
كما تضعف فيهم مجموع النفقات التي استدعتها تربيتهم وتنشئتهم ، ولا تنفي
بهذه الخسارة روتهم الجمعية ان عادوا بها إلى البلاد أو ارسلوا نصيباً ضئيلاً
منها الى اهلهم ، لانهم في بلد اغترابهم قد اشتغلوا واشتركوا في بعض
المشروعات او استصلحوا الارض فزادوا رأس المال هناك ، ولو لبثوا في
بلادهم الاصلية وعملوا فيها بقيت آثار اعمالهم فيها وتضاعفت العوائد والفوائد .
وتؤثر الهجرة الى خارج البلاد في بعض الصيغ الديموغرافية فهي

تنقص من عدد الشبان وتخفض بذلك نسبة الزواج وتبقى السكان قليلي الكثافة متخلخين في البلاد وهيء بهذه القلة والتخلخل لهجرة بعض الأقوام الغرباء إلى داخل البلاد ولتيارات الغزو السياسي. وهذا ما يقودنا الى تصفح الهجرة من خارج البلاد السورية اليها .

لقيت سورية بعض أنواع الهجرة الخارجية اليها فتقبلت موجة هجرة الارمن أو تقبلت على الاصح جلاءهم عن تركيا سنة ١٩٢٢ وكذلك هجرة الاشوريين اليها سنة ١٩٣٣ ، بيد أن أهم هجرة تلقتها سورية بل أكبر آفة عرقها البلاد العربية منذ الحروب الصليبية وهجمات التتار هي الهجرة الصهيونية .

الهجرة الصهيونية

هجرة اليهود إلى فلسطين ضرب جديد من الهجرة . هي هجرة عرقية اتخذت شكل الغزو السياسي .

إن دراسة الشعب اليهودي شيء معقد ، لأنه في الحقيقة لا يوجد شعب يهودي فقد تجاوزت الديانة اليهودية في انتشارها قوم إسرائيل فتهود فريق من السلافيين كما تهود فريق من العرق الأصفر والعرق الاسود . واليهود في اقطار الأرض لا يكونون أمة ولا شعباً ، ومع ذلك فقد حاولوا ان ينشئوا لهم وطناً قومياً ثم دولة في فلسطين . وقد تم لهم حتي الآن ما أرادوا بدعم الدول الكبرى ايهاهم من جهة ، وللحالة السياسية في البلاد العربية من جهة اخرى .

ويقدر عدد اليهود في العالم سنة ١٩٤٨ باثني عشر مليوناً تقديراً عاماً. وأكبر عدد منهم في الولايات المتحدة، اذ يقدرون فيها بخمسة ملايين يسكن منهم مليونان مدينة نيويورك وحدها وهي تعد أكبر مدينة يهودية في العالم. وتأتي أوربا بعد الولايات المتحدة، اذ يقطن فيها ٣-٤ ملايين يهودي، يعيش منهم مليونان أو أكثر في الاتحاد السوفياتي وثلاثمائة وخمسون ألفاً في انكلترا ومائتا ألف في فرنسا ومائتا ألف في بولونيا^(١). وفي حوض البحر الابيض المتوسط مليون يهودي منهم ٦٠٠٠٠ - ٧٠٠٠٠ في فلسطين و١٦٠٠٠ في مراکش و ١٢٠٠٠ في الجزائر و ٦٠٠٠ في تونس و ٨٠٠٠ في مصر و ٣٠٠٠ في سورية.

وقد ازداد اليهود في أوربا خلال القرن التاسع عشر ازدياداً كبيراً مرافقاً لازدياد الاوربيين في قارتهم. وحملهم تيار الهجرة من شرقي أوربا إلى غربها مارين بالمانيا ثم قذف بهم إلى امريكا ولكنهم في نهاية القرن التاسع عشر اتجهت انظارهم إلى فلسطين^(٢).

لقد ابرم أول مؤتمر يهودي في مدينة بال سنة ١٨٩٧ وبدأ رأس المال اليهودي الوطني بشراء الاراضي بفلسطين، وانشئت تل اييب في سنة

(١) كان في بولونيا قبل الحرب العالمية الثانية ثلاثة ملايين يهودي اجلى واهلك اكثرهم الالمان.

(٢) انظر كتاب «قضية فلسطين» للدكتور نجيب صدقة للاطلاع على تاريخ الصهيونية وتاريخ هجرة الصهيونيين والنزاع العربي الصهيوني حتى سنة ١٩٤٥.

١٩٠٩ وكان عدد اليهود في فلسطين سنة ١٩١٨ حول ٨٠ ألف أي أقل من ثمن السكان .

ثم تدفقت الهجرة بعد الحرب العالمية الاولى فدخل في غضون المدة الواقعة بين ١٩٢٢-١٩٣٢ عدد يربي على مائة الف توطنوا المدن خاصة فنشأت ازمات اقتصادية وسياسية غادر فلسطين على أثرها نحو ٣٠ الف مهاجر يهودي وبقيت فلسطين منذ نشوء تيار الهجرة الصهيونية حوضاً من الدماء حفرته صاحبة الوصاية انكلترا التي وعدت العرب استقلالهم بطريق الشريف حسين مقابل مساعدتهم لها في الحرب العالمية الأولى وأصدر وزير خارجيتها بلفور خلافاً لتلك الوعود تصريحه المشهور^٢ تشرين الثاني ١٩١٧ وهو يتضمن العطف على تأسيس وطن قومي للشعب اليهودي في فلسطين على ان « لا يفعل شيء يضر الحقوق المدنية والدينية التي تتمتع بها الطوائف غير اليهودية المقيمة في فلسطين »^(١) ثم تعهدت امريكا بعد انكلترا حوض الدماء ذاك .

وزاد تدفق الهجرة الى فلسطين بعد الحرب العالمية الثانية حتى بلغ عددهم سنة ١٩٤٨ كما ذكرنا بين ٦٠٠٠٠٠-٧٠٠٠٠٠٠ مقابل ١٢٠٠٠٠٠ عربي فشجعهم ذلك على تأسيس دولة لهم معتمدين على رعاية الولايات

(١) انظر كتاب « قضية فلسطين » ايضا للاطلاع على الاضطرابات والثورات التي سببتها الهجرة الصهيونية وكذلك للاطلاع على مراسلات مكماهون - الحسين ، ولناقشة وعد بلفور .

المتحدة لهم خاصة وعلى معونة اليهود الامريكيين فاعلنوا استقلالهم في ١٤ ايار سنة ١٩٤٨ . والمآسي التي حصلت من جراء ذلك لا تزال صورها المروعة تخامر النفوس . وقد بلغ عدد اللاجئين العرب من اسرائيل الى البلاد العربية بين ٧٥٠٠٠٠ ، ٨٠٠٠٠٠ حسب احصاء مصلحة الصليب الأحمر الدولية ، أي أكثر من اليهود الذين كانوا اذذاك في اسرائيل نفسها .

ثم فتحت الهجرة لليهود على مصرعيها فبلغ عدد المهاجرين بين ١٥ ايار ١٩٤٨ و١ نيسان سنة ١٩٤٩ إلى اسرائيل ٢١٠٠٠٠ ، ويقدر عدد المهاجرين في الوقت الحاضر اليها ٢٥٠٠٠ شهرياً . ويناhez عدد اليهود اليوم في اسرائيل مليوناً ونصف المليون فهم قد تضاعفوا بالهجرة منذ قيام دولتهم . ومن هذه الارقام الآخذة بالازدياد وحدها يمثل الخطر الضخم في هذه الدولة المغامرة على البلاد العربية في المجال الديموغرافي ، عد الاقتصاد والسياسة والاضطرابات التي لن تهدأ .

ترى هل يستطيع هذا الخطر الضخم ان ينبه قوى سكان البلاد العربية حقاً ويستثيرها حتى تتألب تجاهه وتتغلب عليه ولو آجلاً ؟ وعندئذ تتحقق مرة جديدة فضائل الشدائد لأنها تبرز قيمة الشعوب ، كما تبرز قيمة الافراد .

مناقشات وخاتمة

تبينا في جميع ماسبق صيغ السكان وقضاياهم وما يتعلق بها من شؤون اجتماعية ونفسية ، وأوضحنا في خلال ذلك علاقة الحركة الديموغرافية للشعوب بالعوامل الاقتصادية ، فظهرت هذه العلاقة متنوعة احتمالية ، تتخذ اشكالاً شتى وتجري في سبل متعددة ، وليست كما تصورها ملتوس واتباعه واحدة ، حتمية ، مباشرة . وقد جنحنا في عرضنا للنظريات إلى دعم زيادة السكان وإطالة آجالهم المتوسطة ، مشيرين في الوقت نفسه إلى علاقة ذلك بكيفية توزيع الثروة وإلى نتائج اختلال التوزيع في المجال الديموغرافي ولا يخفى ان هذا الجنوح مستوحى من أحوال البلاد العربية .

الا ان زيادة السكان غير مرغوب فيها دائماً إذ ثمة بلاد كشيعة بالسكان مغتصة بهم ، يعيشون فيها بضيق ، وقد استغلوا جميع الأراضي القابلة للزراعة فيها ما وسعهم الاستغلال . إنهم زراعيون في الغالب ، ومستوى المعيشة عندهم منخفض ، فهم مستهدفون للمجاعات والكثرة الوفيات كلما ساء الموسم وحل الجهد . ولعل ابرز الامثلة في هذا الصدد ما يذكره الديموغرافيون عن الصين ، والهند الصينية والهند . إن اربعة اخماس السكان في الصين يعيشون على الزراعة ، ومتوسط مساحة المزرعة فيها ١'٤٤

هكتار ، إلا ان ثلث المزارع فيها لا يتجاوز كل منها آراً واحداً ، ويستنفد الفلاحون قصارى جهودهم في زراعة الاراضي الضيقة للحججة ، ليدرکوا بُلغ العيش ، وليبعدوا عنهم شبح البؤس القريب ، وقبلما يستطيعون أن يدخروا وفراً للسنين المجدة وللآزمات ^(١) ونجد مثل هذه الشروط أيضاً في دلتا تونكين التي تغلب فيها الملكية الصغيرة ، فإن سكانها سبعة ملايين يعيشون على مساحة خمسة عشر الف كيلو متر مربع ، منهم ستة ملايين ونصف المليون زراع فكثافة المزارعين ٤٣٣ مزارعاً في الكيلو متر المربع ولما كانت الاراضي المزروعة اثني عشر الف كيلو متر مربع نتج ان خمسة أشخاص يعيشون وسطياً من هكتار واحد . وقد وُجد في بعض مناطقها الكثيفة بالسكان ان الاسرة مضطرة الى العيش على أقل من اثني عشر آرا ، أي على مساحة من الارض لو كان شكلها مربعاً لكان ضلعه ٣٤ متراً ، وهذا ما لا يكاد يصدق .

وقد روي أن مصلحة الغابات ارادت أن تشتري في مقاطعة باك جيانغ Bac Giang هكتارين ونصف الهكتار من مرزّة لانشاء مشتل فيها فاضطرت الى التعامل مع ٧٦ ملا كما يتوزعون هذه الارض وإلى انشاء ٧٦ عقد بيع واستئجار معهم .

(١) لاشك ان هذه الحال سوف تتبدل بالنظام الاشتراكي الجديد الذي عم الصين ، وسوف تخف وطأة هذا الازدحام بتحسين وسائل الانتاج ، وبادخال الصناعة فيها .

ولذلك لما كانت زيادة السكان غير مرغوب فيها دائماً عمد بعض العلماء منذ منتصف القرن التاسع عشر الى مفهوم جديد أو نظرية جديدة لتصوير عدد آمن السكان موافقاً لمساحة الارض المعتبرة *L'optimum de la population*

عدد السكان الموافق

ونحن إذ ذكرنا لفظ الموافقة لا بد أن نرمي من ورائه إلى معيار نعتمد عليه أو هدف نسعى اليه فنعين به وجه الموافقة. ويؤثر بعض الباحثين أن يكون هذا المعيار اقتصادياً ، ويؤثر آخرون أن يكون غير اقتصادي. فإذا كان المعيار اقتصادياً يصبح معنى العدد الموافق وجود حال من التوازن بين عدد السكان والموارد المتهيئة تحصل حين يستمتع الشعب بأوفر قسط من الرخاء الاقتصادي ، أو بأوفر دخل لكل شخص .

وتكون البلاد قليلة السكان إذا كانت كل زيادة للسكان فيها ترفع الدخل الشخصي أو تزيد الرخاء العام، وتكون مكتنظة إذا كانت الزيادة لا تفعل شيئاً من ذلك أو كانت تنقصه .

ولعل مثلاً واحداً يوضح هذا الجانب ، وهو البحث عن كندا والارجنتين واستراليا هل بلغ سكان كل منها العدد الموافق لاوفر دخل شخصي لهم ؟ إن كثافة هذه البلاد هي بالترتيب ١٠٠٩ — ٤٠٢٤ — ٠٠٨٤ وإذا نظرنا للولايات المتحدة وحسبنا كثافتها وقرناً الكثافة بالدخل الشخصي فيها وجدنا فيها تبديلاً مع الزمان يلخصه الجدول الآتي :

السنة	الكثافة بالميل المربع	الدخل الشخصي بالدولار
١٨٥٠	٧٠٩	٩٥
١٨٨٠	١٦٦	١٤٧
١٩٠٠	٢٥١٦	٢٣٦
١٩١٠	٣٠,٩	٣٣٢

ويظهر من هذا الجدول ان كثافة السكان زادت في الولايات المتحدة وزاد معها الدخل الشخصي . وكثافات السكان في كندا والارجنتين واستراليا اقل بكثير من كثافتهم في الولايات المتحدة ، ولذلك نعتبر تلك البلاد قليلة السكان بالمقايضة وأن الدخل الشخصي سيزيد اذا زادت سكانها كما حصل في الولايات المتحدة ، فعدد سكان البلاد المبحوثة ادنى من عددهم الموافق للرخاء الاقتصادي .

يبد انه يجوز أن يؤثر شعب من الشعوب القوة العسكرية أو النفوذ السياسي على الرخاء الاقتصادي أو على وفرة الدخل الشخصي كان يكون هدفه أن يعي أكبر عدد ممكن من الجيوش ، فهو يرغب في أن يزيد عدده ما أمكن ، ولو حل به بعض الضيق من الناحية الاقتصادية وعاش ابناؤه في مستوى ليس في أوج المستويات . ولقد أشار العلماء منذ حين إلى أن عدد السكان الموافق في مجال الاقتصاد ربما لا يطابق عددهم الموافق في مجال القوة العسكرية ، فقد يكون الثاني دون الأول اذا كانت البلاد واسعة الانحاء مترامية الأطراف ، إن سكان روسيا مثلاً أكثر من ١٧٠

مليون نسمة أي اكبر من جاراتها بمرتين أو ثلاث مرات ، وليس من الصعب عليها ان تحمي حدودها بمقدار معين من الجنود أقل بكثير مما يمكن أن تعبئه . وعلى عكس ذلك البلاد الصغيرة مثل سويسرا وبلجيكا يقتضيها الدفاع عن حدودها تعبئة عدد من الجنود اكبر بكثير مما يخوله لها عدد السكان الموافق لرخائها الاقتصادي . ولو حاولت بلجيكا أن تقيم من جنودها حراساً يحمون بلادها من الالمان او من غيرهم لوجب أن تحمل على سطحها من السكان عدداً لا يستطيع الافراد معه ان يعيشوا الا في ادنى مستوى معيشة ممكن .

ولكن بعض الحكماء يفضلون ان تسعى الشعوب نحو السعادة ، وتحقيق المثل العليا ، والقيم الرفيعة . وقد رأينا سابقاً أن افلاطون وأرسطو يرغبان في تحديد سكان المدن اليونانية جرياً مع التفكير اليوناني الذي يؤثر تناسب المقادير واعتدال الاشكال ويكره الافراط والتفريط . ولا شك أن الفارابي في مدينته الفاضلة مشغول أولاً وآخراً بتعاون سكانها على بلوغ السعادة لانها هي الغاية المثلى والهدف الاعلى عنده . ويقول المؤرخ الاقتصادي السويسري سيسمونيدي Sismondi منذ النصف الاول من القرن التاسع عشر ما معناه « أن رجال الدولة ينبغي أن يوفقوا بين عدد السكان والثروة حتى تهبي العلاقة بينهما اكبر قسط من السعادة للبشر العائشين فوق مساحة معينة من الارض »^(١) إلا ان الاتفاق على معنى

(١) Cité par Landry, La révolution démographique, p. 209.

السعادة أمر عسير لأنه يختلف باختلاف الآذواق والآراء بين الافراد،^(١)
وباختلاف النظريات والفلسفات بين الشعوب .

وعلى هذا نجد من المفكرين من يحاولون تحديد هدف للافراد
والشعوب أسهل فيها وأيسر تعيناً ، كالتماس الحقيقة والخير والجمال . يقول
أرسين دومون في كتابه « المدنية وتنقص السكان » : « ينبغي ان يكون
المواطن تابعاً للدولة ، لا ان تكون الدولة تابعة للمواطن ، لأن كل كائن
لا يمكن ان تكون غايته الا فيما هو خير منه ، واذا كان الامر كذلك
فما غاية الدولة إذن ؟ ... ان غايتها موجودة ايضاً فيما هو خير منها ، فيما
يبقى غايتها لو أنها استطاعت ان تشمل الانسانية جمعاء الا وهو
احترام الحقيقة »^(٢) .

فالمجتمع إذن ينبغي له ان ينظم عدد سكانه حتى يبلغ الهدف الذي
يتصوره . وهكذا تبدو نظرية عدد السكان الموافق ، مع أنها شائقة ،
مهمة لا تنتهي الى حلول واضحة . وسواء كان هدف المجتمع
الرخاء الاقتصادي أم غيره فكل ذلك يتعلق تعلقاً كبيراً بالموارد الطبيعية
الموجودة في البلاد وبدرجة المدنية ونوعها وبمجال الزراعة والصناعة

(١) في احدى نشرات اليونسكو « هل تتجاوز البشر حد الكثرة ؟ » تسأل السيدة
السويدية ميردال ايها افضل للمرء الحصول في مجتمع ريفي منعزل على بيض طازج غريش
ام الذهاب الى المسرح في بلد مزدحم كنيويورك .

(٢) Arsène Dumont, Dépopulation et Civilisation p.56

والمواصلات ومستوى المعيشة واذواق الاشخاص ونوع الاستهلاك عندهم وفلسفة الامة وهلم جرا . فهذه نظرية لا تحل قضايا السكان بل تزيد تعقدها واشتباهها أو على الأصح توضح هذا التعقد والاشتباك . ومن أجل ذلك كله قلت مكانة هذه النظرية في الوقت الحاضر وأدرك الباحثون ما في لفظي اكتظاظ السكان وقتلهم من فراغ ونسبية وعدم تعيين ، وهما لفظان تعتمدهما تلك النظرية إذ تعتبر العدد الموافق الحد بين الاكتظاظ والقتل . انهما لفظان يصح استعمالهما في الأحوال المتطرفة ولكن إطلاقهما في الأحوال الاعتيادية يجافي الصواب وهو نتيجة الآراء المتوسية .

الحركة الديموغرافية للبلاد العربية

قلنا في بداية الكتاب ان غايتنا الاساسية من هذه المباحث تفهم حال سورية خاصة وحال البلاد العربية عامة من الوجهة الديموغرافية ، ولو انا عمدنا في الاكثر فعولنا على دراسات العلماء واقتبسنا نتائجهم ، وقد تخلل ما سبق كثير من الاشارات والاعتبارات المتعلقة بهذه البلاد . لنلق الآن النظر على الحركة الديموغرافية للبلدان العربية في عقود السنين الاخيرة ضمن نطاق الاحصاءات والتقديرات المتيسرة في الوقت الحاضر ، وستساعد دراسات عدد السكان الموافق بعض الشيء على تفهم تلك الحركة التي يلخصها الجدول الآتي :

السكان بالعراق

١٩٤٧	١٩٣٩	١٩١٣	البلاد
١٠١٧٩ + ٣٠٦٦٢	٣٠٧		سورية ولبنان
(١) ١٠٨٨	١٠٨		فلسطين وشرقي الاردن
٤٠٨	٣٠٧	١٠	العراق
٨	٧		الجزيرة العربية
١٩٠١٧٩	١٦٠٧	١٢٠١	مصر
٣٠٢	٢٠٦	١٠٩	تونس
٨٠٥	٧٠٢	٥٠٦	الجزائر
٨٠٥	٦٠٣	٥٠٤	مراكش
٥٨٠٩	٤٩	٣٤٠٦	المجموع

وينبغي أن نضيف إلى هذا الجدول سكان ليبيا ويناهاز عددهم المليون وسكان السودان ويناهازون ستة ملايين فمجموع سكان البلاد العربية يبلغ زهاء ٦٦ مليون نسمة. وهم قد زادوا بوجه عام زيادة لا بأس بها. ولا يخفى أن لزيادتهم هذه نتائج متعددة. فهي ليست زيادة كمية وحسب بل رافقتها تغير في الكيفية أيضاً، ليس هؤلاء السكان كما كانوا متفككين، سلبين، مسيطراً عليهم، بل قد تحرر قسم كبير منهم ولن يلبث أن يتحرر الباقون في السنين المقبلة، وقد تقدمت الأحوال الاقتصادية عندهم بعض الشيء وكذلك انتشر التعليم فيهم فغدوا يعون مصالحهم، ويسعون أن يوجهوا مصيرهم، وينظموا أمورهم، رغم العقبات

(١) عدد تقريبي من دون اليهود.

الاستعمارية المعترضة . ولا شك ان الجامعة العربية وإن لم تحقق الآمال التي عقدت عليها في الماضي فهي تستطيع في المستقبل أن تبدل وسائلها وأساليبها وأن تستفيد من تعرفها المصاعب التي اعترضتها لكي تنقلب أخيراً عليها .

وقد كان سواد الأوربيين ولا سيما الإنكليز يعيشون على استغلال موارد البلاد العربية والشرقية عامة كما يعيش الاقطاعي المترف على عرق الفلاحين البائسين الكادحين في قراهم ، ولكن شعوب هذه البلاد وهي تنهض وتعي مصالحها الشعبية العميقة ستدراً عنها شيئاً فشيئاً مساوئ السياسة الغربية تجاهها وترد شرها وشرها ، وستضطر هذه السياسة البعيدة عن العدالة والانسانية ان تبدل نهجها عاجلاً أو آجلاً كرها أو طوعاً .

والبلاد العربية رغم هذا التقدم الديموغرافي المحسوس مازالت في تقدمها ترتطم بالصعوبات من كل نوع ، وتبرز هذه الصعوبات في المجال الديموغرافي بارتفاع نسبة الوفيات عامة ، ونسبة الوفيات عند الأطفال خاصة ، وبانخفاض الأجل المتوسط عندها بسبب ذلك . وليس في البلاد العربية احصاءات مضبوطة ماعدا مصر . ونسبة الوفيات فيها حول سنة ١٩٤١ - ١٩٤٥ تبلغ ٢٢,٨ بالالف ، ولا شك انها مثلها أو قريبة منها في بقية البلاد العربية . ومع ارتفاع نسبة الوفيات هذا فازدياد السكان حاصل لارباء نسبة المواليد عليها . وقد بلغت هذه النسبة

في مصر سنة ١٩٤١ - ١٩٤٥ الرقم ٤٩٠٨ بالالف فنسبة الزيادة اذن ٢٧ بالألف ، وتقدر نسبة تعويض الاجيال في مصر بين ٢٠٢ - ٢٠٥ في ثلاثين سنة .

وربما كان بين البلاد العربية رغم تشابهها الكبير من الوجهة الديموغرافية تباين في آثار هذه الزيادة إذا اعتبرت الموارد الطبيعية ومدى استثمارها في كل منها ، فالزيادة في سورية محدودة العاقبة ، غزيرة الفائدة لوجود اراض زراعية وموارد طبيعية مازال غير مستغلة ولا مستثمرة ولا شك ان السكان في هذه البلاد قليلون بالنسبة إلى مساحة البلاد ، وقد رأينا سابقاً أن عدد الريفيين في سورية غير كاف لزراعة جميع الاراضي الصالحة ولتعهداتها فلا بد إذن من سياسة ديموغرافية لهذه البلاد تعزز زيادة السكان بالاصلاح الاقتصادي عامة وزيادة الانتاج وتحسين أحوال الفلاحين . والحاجة في العراق والاردن والجزيرة العربية وشمال افريقية أمس إلى الاصلاح الديموغرافي والاقتصادي مع إزالة بقايا النفوذ الاستعماري فيها جميعاً .

ولكن حال مصر تستدعي بعض التوقف والمناقشة . فان ازدياد سكانها متسرع ، والاراضي الخصبة المستثمرة فيها كثيفة جداً بالسكان والاراضي الباقية القابلة للاستصلاح والاستثمار محدودة ضئيلة ، ولما كان مستوى المعيشة يعبر عنه غالباً بخارج قسمة الثروة العامة على عدد السكان وجب لتحسين مستوى الفرد في مصر ، وهو منخفض جداً عند السواد

الأعظم من المصريين ، ضبط النسل وتحديدہ والدعاية من اجل ذلك ، اذ الموارد محدودة واكثرها مستثمر^(١) . غير ان هذه النظرة سكونية لا تنطبق على واقع الحياة الاجتماعية وتوجه ولا تشف عن اشتباك العوامل الديموغرافية والعوامل الاقتصادية ، إذ كان عدد السكان يؤثر في الثروة العامة ، كما تؤثر الثروة في عدد السكان . إن ذلك المستوى المعبر عنه بكسر تتبادل صورته ومخرجه التأثير . وانخفاض مستوى المعيشة في مصر ليس آتياً من زيادة سكانها إتيانه من اختلال توزيع الثروة فيها ومن سوء هذا الاختلال . هو حاصل من وجود الاقطاعية الكبيرة وشيوع الترف وسوء الاستهلاك في الطبقات الغنية ، ومن ضعف الاجل المتوسط التابع لذلك . وتلك الطبقات الغنية (العليا) مصابة نفسها بقلّة الزواج وبقلّة المواليد . ولو أن النظام الاقتصادي تغير في مصر ، وزال التفاوت بين الطبقات ووزعت الثروة العامة توزيعاً عادلاً على ابناء البلاد لتحسنت أحوال الجميع . هذا ولا شك أن ضبط النسل وتحديدہ في مصر عند الطبقات الفقيرة البائسة لو حصل لحمى ملايين الاطفال من الفقر والعذاب والمرض والجهل والشقاء لعدم محيئهم ، ولكن هل تتحسن احوال الباقيين

(١) ساد هذا التفكير عند فريق من المصريين اعضاء حلقة الدراسات الاجتماعية للدول العربية في الدورة الثانية المنعقدة في القاهرة بين ٢٢ تشرين الثاني و ١٤ كانون الاول سنة ١٩٥٠ . انظر محاضرات اللجنة الثامنة في الكتاب الذي أصدرته وزارة الشؤون الاجتماعية في المملكة المصرية عن تلك الحلقة والذي يضم جميع المحاضرات التي القيت فيها .

مع استمرار الاقطاعية الكبيرة ، وسوء توزيع الثروة وشيوع الترف
عند طائفة ضئيلة وتفشي الجهالة والأمراض عند الباقين .؟ ربما يصعب
الجواب على ذلك بنعم ! وأيا كان الامر فإن هناك حلولا أخرى أكثر
إنسانية واشد عدالة وأوفر فائدة . وتحسين مستوى الطبقات الفقيرة بتنظيم
توزيع الثروة سيفضي بصورة طبيعية الى تقليل نسبة المواليد فيها . وهو
أفضل من الدعوة فورا الى ضبط النسل عند هذه الطبقات التي يجوز ان
لا تتحسن حالها إذا بقي توزيع الثروة مختلا فاسدا .

وأخيرا لا ينس الباحثون « المتوسيون » من المصريين أن مصر إذا
كانت في طليعة البلاد العربية وزعيمتها فالسبب في الاصل ديموغرافي
لا غير ، الا وهو عدد السكان .

مول زبارة سلطان العالم

إلا ان المتوسية لا تكاد تكافح في جانب الا برزت من جانب آخر
والسبب في ذلك هذه البساطة الكبيرة التي تتضمنها إلى حد السذاجة
والعجيب ان مقدار الصحة الذي تشتمل عليه لا يقابل مدى شيوعها
وبروزها في الحين بعد الحين . وقد ذكرنا نظرية عدد السكان الموافق
وليست هذه النظرية في الحقيقة الا شكلاً جديداً توارث فيه تلك النزعة ،
ولم تكدم مكانة تلك النظرية تقل وتنخفض حتى بدأت تتلامح المتوسية

من جديد فتظهر في زي مشكلة عالمية تتناول زيادة سكان العالم من جهة ،
وانحداد سطح الكرة الأرضية من جهة ثانية .

ان البشرية جمعاء كالجسم الحيواني لا تستطيع ان تستمر وان تنمو دون
أن تجد في الارض أو تستخرج منها مقداراً كافياً من القوت والغذاء ، زيادة
على ما تحتاج اليه من اشياء أخرى . وسكان الارض اليوم يبلغ عددهم
زهاء المليارين ونصف المليار كما أسلفنا سابقاً وهم برغم الحروب والمجاعات
واختلال توزيع الثروة آخذون بالازدياد . إنهم يزيدون في الوقت الحاضر
بمقدار عشرين مليوناً كل سنة ولا شك أن تأمل هذا الازدياد المستمر
واعتبار سطح الكرة المحدود يشير ان من جديد علاقة السكان عامة بالموارد
الطبيعية في الارض .

وينقب بعض الباحثين عن اكبر عدد من البشر تستطيع الكرة
الارضية أن تغذيه ويختلفون في تعيين هذا العدد . يقدره فريق منهم
بأربعة مليارات نسمة وفريق آخر بثلاثة عشر مليارات ويعتدل الباقيون
فيتصورونه بين هذين الحدين . ولا يخفى ان مثل هذه المباحث على طرفها
رجم بالغيب وضرب من التكهن لان تاريخ البشرية يعلمنا إلى حد بعيد
صعوبة التوقع الدقيق واستحالة استشفاف المستقبل البعيد ولا نستطيع
اليوم ان نجزم ان حالة الانتاج ستبقى في المستقبل على ما هي عليه الان
ولا أن زيادة البشر سوف تتسبب حتماً بإيقاع المجاعات والحروب بل قد
تنهي زيادتهم بتجويد الانتاج وإحلال التفاهم والسلام بينهم ، ككتاهاتين

لفرضيتين ممكنة على الأقل ، وليس لنا ان نجرح الى اثار احدهما على
الآخرى وتفضيلها عليها في بداية الامر . واذا انعمنا النظر قليلا وجدنا
أن مثل هذا التفكير الذي يلوح بالمجاعات والحروب ويخاف من المستقبل
صورة الاثرة الفردية والجشع العرقي تتضح حين تتناول المجتمعات وهي
تلقى خاصة في البلاد الرأسمالية وفي المجتمعات التي يسود فيها نظام الطبقات
كالمجتمعات الانكليزية التي نشأ فيها هوبز وملتوس ومن هذا جذوها .
والامثلة كثيرة على أن زيادة السكان لا تضر الرفاهية ولا تحدث المجاعات
أو ليس الهنود الحمر في امريكا كانوا اقله عاشرين على مساحات واسعة ؟ ومع
ذلك فإن قتلهم لم تغدق عليهم الخير ولا اسبغت عليهم وارف النعيم ، وعلى
العكس لما هاجر الى الدنيا الجديدة مواكب المهاجرين من العالم القديم
وازدادوا ازديادا كبيرا ربت بهم الموارد وفاض الرفه اذ جودوا اساليب
الانتاج وحسنوا استغلال الطبيعة . وكذلك لا نستطيع أن نتوقع ماذا
يحدث في المستقبل من تبدل اساليب الانتاج وتغير النظم الاقتصادية
والاجتماعية وزوال الأسباب التي تتخيف الخير والثروة وتستنفد الموارد
والبركة كالحروب والاستعمار واستغلال الشعوب للشعوب والطبقات للطبقات
على انه لا داعي للقلق منذ اليوم مادام البشر بعيدين عن الحد الأدنى
الذي يتصوره الديموغرافيون وإذا كان البشر بعيدين عن هذا الحد فإنه
لا سبب يسوغ في الوقت الحاضر وجود الفقر والجوع والمرض عند بعض
الشعوب إذ الموارد الطبيعية لا تزال موفرة ثرة .

ثم إن مشكلة زيادة السكان لا تحل في شكلها هذا الذي تعرض فيه لأنه يبسطها جداً ، ودراساتنا السابقة أرت أن الشعوب لا تزيد جميعها في العدد بل بعضها يزيد وبعضها ينقص وبعضها يستقر حيناً . ثم لا يلبث الزائد منها أن ينقص والناقص أن يزيد والمستقر أن يتغير ، وربما عدل تناقص بعضها وزيادة البعض الآخر نوعاً من التعديل .

ذلك أن مكافحة الموت عند الشعوب بتقليل الوفيات فيها يؤدي الى تقدمها الاجتماعي ويرتبط به ولكن التقدم الاجتماعي هذا إذا حصل يهيئ بالمقابل مكافحة الحياة فيها بتقليل المواليد . وإذا قلت الوفيات بين الشعوب المتقدمة فارتفعت آجالها المتوسطة قلت المواليد فيها فأنخفضت نسب التعويض بين أجيالها المتعاقبة . فالمرء والحياة مترافقان متداخلان في المجال الديموغرافي ، بل هما هنا أشد ترافقاً وتداخلاً منهما في أي مجال آخر . وإذا اعتبرنا اشتباك هذين النقيضين اللذين يسيران موكب المجتمعات الديموغرافي وعرفنا قوانينهما استطعنا بعدئذ أن نكون أكثر حرية فوجه هذا التناقض لمصلحة المجتمع الذي نعيش فيه ، ولخير الإنسانية التي ينسب إليها ذلك المجتمع .

المراجع العامة

المراجع العربية

عبد الرحمن ابن خلدون . — مقدمة ابن خلدون . طبعت طبعات متعددة نال أكثرها
التحريف والتصحيح و آخرها طبعة دار الكشاف ببيروت .
محمد عوض محمد . — سكان هذا الكوكب . طبع لجنة التأليف والترجمة والنشر .

مصر ١٩٣٦

المجموعة الاحصائية السورية . — نشرة وزارة الاقتصاد الوطني ١٩٤٨ . .



المراجع العلمية

- Bouthoul (G.) — Traité de sociologie, Paris, Payot, 1946.
— La Population dans le monde, Paris, Payot, 1935.
- Cuvillier (A.) — Manuel de sociologie, Paris, P.U.F., 1950. T. I.
- Demangeon (A.) — Problèmes de Géographie humaine, Paris, A. Colin, 1942.
- Dupréel (E.) — Deux essais sur le Progrès, Bruxelles, 1928,
- Durkheim (E.) — De la Division du travail social, Paris, Alcan, 1893.
- Effertz (O.) — Théorie ponophysiocratique de la population, Revue d'économie politique, 1914.
- Framont (P.) — Démographie économique, Paris, Payot, 1947.
- Halbwachs, (M.) — Morphologie sociale, Collection A. Colin, Paris, 1938.
- Halbwachs, Sauvy (A.) et Autres — L'Espèce humaine, le point de vue du nombre in Encyclopédie française, T. VII, Paris, 1936.
- Hérouville (H. d') — L'économie mondiale. Collection « Que sais-je ? », Paris, P.U.F., 1948.
- Kuczynski (R.) — The balance of births and deaths, New York, 1928.
- Landis (P.) — Population problems, New York, 1943.
- Landry (A.) — Traité de démographie, Paris, Payot, 1945.
— La révolution démographique, Paris, Sirey, 1934.

- Mauss (M.) — Essai sur les variations saisonnières des sociétés eskimo. Année sociologique T. X, 1906.
- Mayer (A.) — Alimentation, Population et Progrès social, fascicule publiée par l'Unesco, Paris, Dunod, 1950.
- Myrdal (Mme Alva) et Vincint (P.) — Sommes-Nous trop nombreux? fascicule publiée par l'Unesco, Paris, Dunod, 1950.
- Reinhard (M.R.) — Histoire de la population mondiale, Paris, Domat, 1949.
- Sand (R.) — L'économie humaine. Collection « Que sais-je? », Paris, P. U. F., 1948.
- Sauvy (A.) — La population. Collection «Que sais-je?», P.U.F., 1944.
- Richesse et population, Paris, Payot, 1943.
- La lutte contre la mort et contre la vie, in Atomes, revue mensuelle, Paris n° 8 novembre 1946.
- Sorokin (P.) — Contemporary sociological theories, New York, 1928.
- Les théories sociologiques contemporaines, traduction française, Paris, Payot, 1938.

نشرات ومجلات

- Population , Revue trimestrielle de l'Institut national des études démographiques, Paris, 1947, 1948 et 1949 .
- Monthly Bulletin of Statistics, Statistical Office of the United Nations. New York, 1949 et 1950,

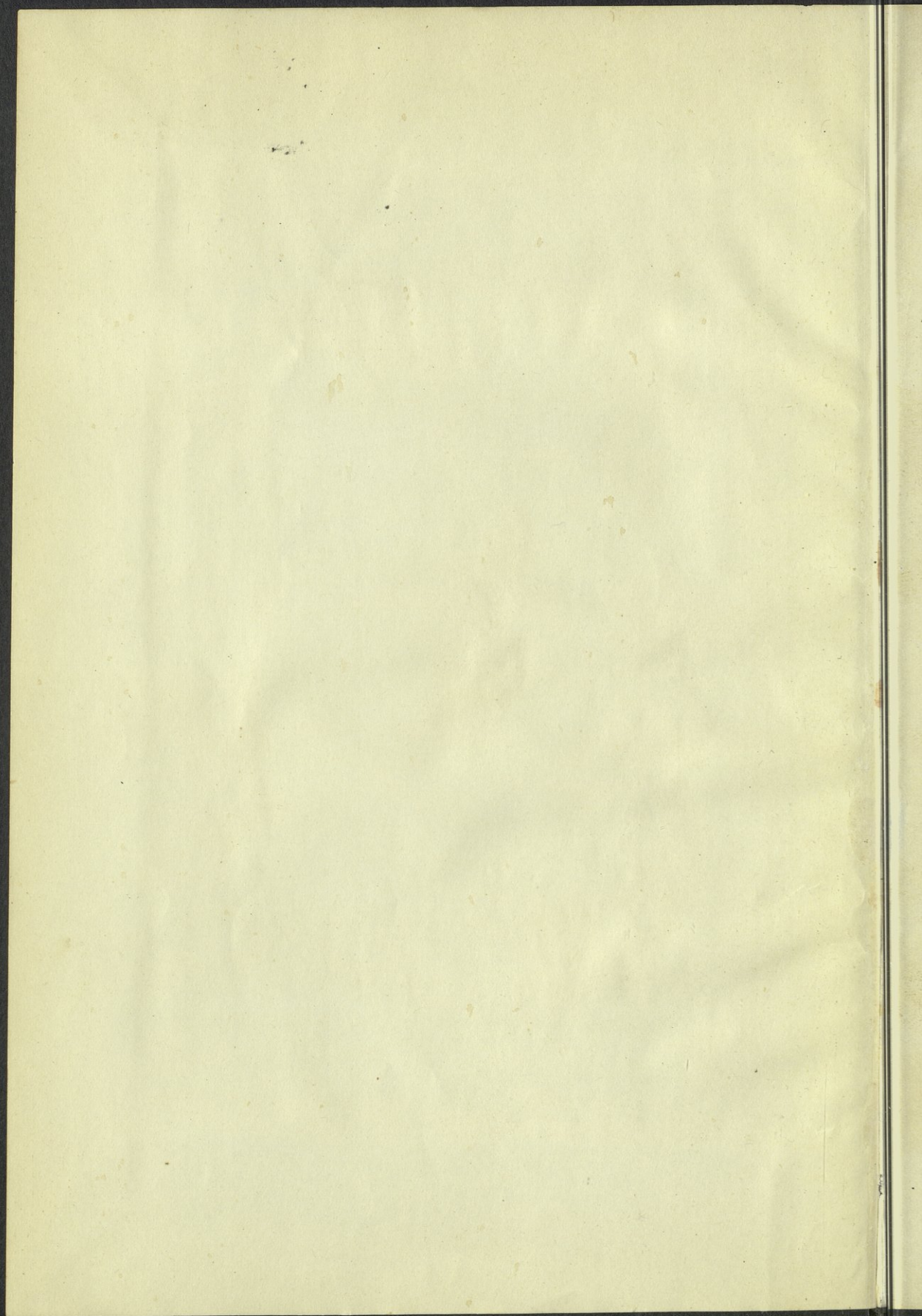
الفهرس

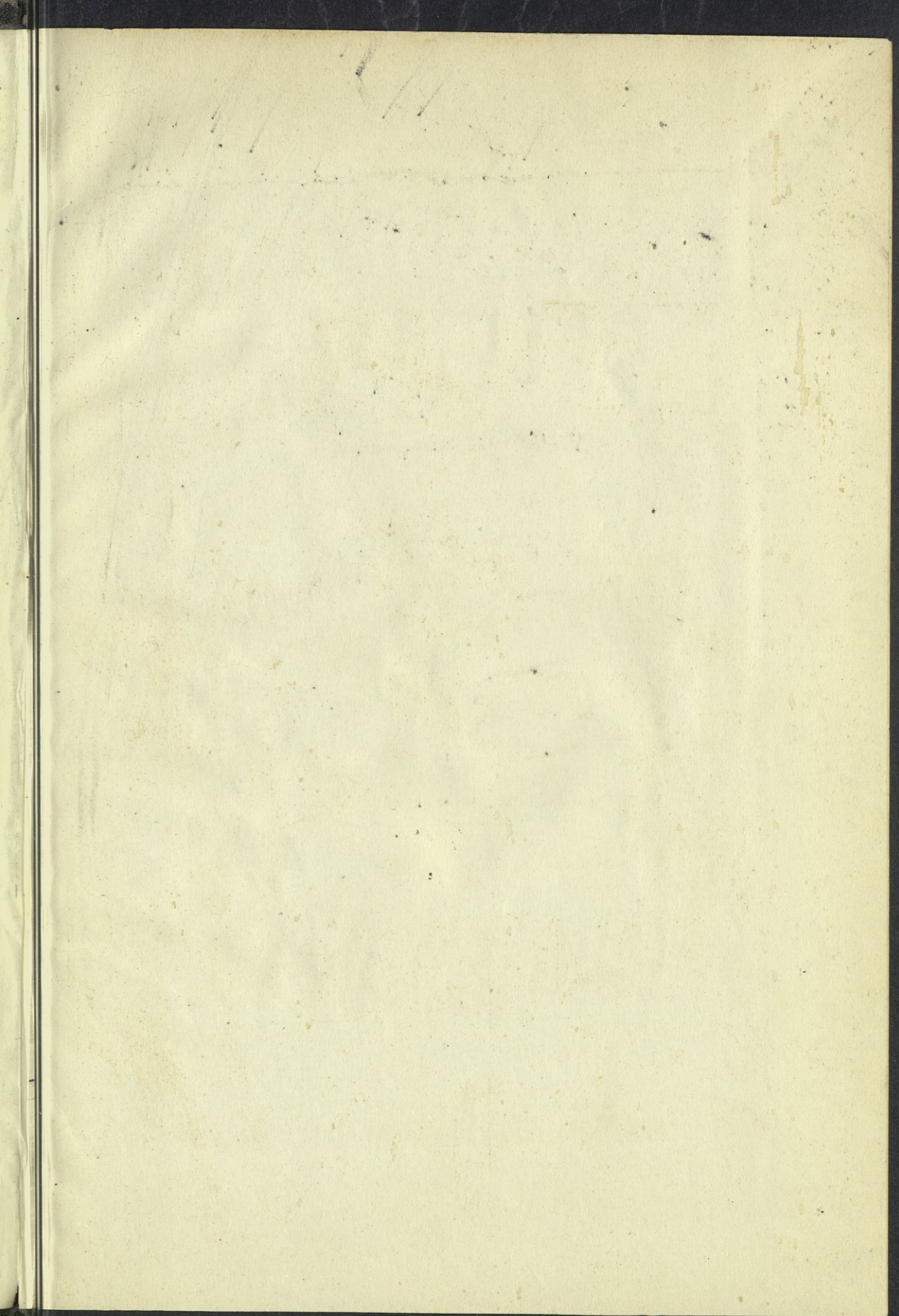
٥	توطئة
٩	مكاته الدراسات الديموغرافية وآثار ازدياد السكان
٢٤	شواهد التاريخ
٣٩	العوامل المؤثرة في السكان
٦١	سكان الارض
٧٥	الجنسان الذكور والاناث
٨٧	الاعمار
١٠١	الولادات
١١٥	حركة المواليد والعوامل الاقتصادية
١٥٩	الزواج
١٧٣	الوفيات
١٩٤	الاجل المتوسط
٢١١	تجدد الاجيال
٢٢٥	الهجرة
٢٤٤	مناقشات وخاتمة
٢٥٩	المراجع العامة
٢٦٢	الفهرس

الخطأ والصواب

الصواب	الخطأ	السطر	الصفحة
المتشعبة	المتشعبة	٦	٧
Halbwachs	halbwachs	١٧	٧
MacKenzie	macknzie	٥	٨
Cuvillier	cuvillier	١٩	٨
ينشؤها	ينشؤها	١٩	٢٧
عدوا	عدوان	١٨	٣١
وأد	دأد	١٧	٣٢
ص ٨٩	ص ٩٠	١٩	٣٢
بفضلهم	بفضلهم	١٥	٣٤
بالاماء	لا ماء	١٦	٣٤
حراثة	حراسة	٤	٤٠
وادارتها	واداراتها	١٣	٤٢
وكثرة	وكثر	١٨	٥٠
ونهايته	ونهاية	١٧	٥٧
ولكوكس	وكلو كس	١٥	٦٤
٩٨٨	١٨٨	١	٨٣
—	واسترااليا	١٢	٨٣

الصفحة	السطر	الخطأ	الصواب
٨٣	١٣	فيهما	فيها
٩٨	١٥	واليفاعة	والإيفاع
١٣٤	٢	Pirerre	Pierre
١٣٤	١٣	والحاجات	على الحاجات
١٤٠	١١	تحليلية	تحليله
١٥٣	٧	والى الادخار	او الى الادخار





312:Y12fA:c.1

اليافى ، عبد الكريم

فى علم النفس

AMERICAN UNIVERSITY OF BEIRUT LIBRARIES



01012923

American University of Beirut



312

Y12 fA

General Library

